الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع

دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة: مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي EDIMMA - الوادي -

2010 -2009

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير

تخصص: محاسبة

إعداد الطالب:

- **بن خليفة حمزة**

الأستاذ المشرف:

- **أ د / بن عيشي بشير**

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الصفة	الجامعة
د / غالم عبد الله	رئيسا	جامعة بسكرة
د / بن عيشي بشير	مقررا	جامعة بسكرة
د / عمر شريف	ممتحنا	جامعة باتنة
د / أحمد قايد نور الدين	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2011-2012

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب اشرح لي صدري * ويسر لي أمري *

واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي * "

صدق الله العظيم

سورة طه (25 -28)

الإهـــــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع :

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله الذين لم يدخرا جهدا في توفير

الظروف المساعدة لرؤيتي في أسمى المراتب

والى كل قلوب كانت تفرح لفرحتي ، وتأسى لما يصيبني

إلى إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه

وتحية شكر إلى كل من أحبهم وأحبوني

والى بلد العزة والكرامة الجزائر الحبيبة

وشكرا

حمزة

شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين خير من علمنا أدب الشكر وعمل به، سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى اله حق قدره ومقداره العظيم وعلى أصحابه ومن اقتدى به.
احمد الله ثانيا على ما مد لي من قوة لإتمام هذا البحث المتواضع والوصول إلى هذه المرتبة من العمل وبعد :
أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان للدكتور : بن عيشي بشير الذي أنار لي الطريق وأسبغ علي نصائحه القيمة والذي لم يبخل علي بإرشاداته وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في انجاز هذا العمل وعلى جميل صبره وعظيم جهده كما أحيي فيه روح التواضع والمعاملة الجيدة فجزاه الله عني كل خير
كما أتوجه بالشكر إلى كل أساتذتي الكرام وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة وتمحص ومناقشة هذا العمل .
وأخيرا أسدي عبارات العرفان إلى كل شخص مد لي يد المساعدة لانجاز هذه المذكرة من قريب أو بعيد وخاصة عمال مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي

حمزة

الملخص :

تناولت هذه الدراسة موضوع دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي – الوادي – وهذا من خلال إعداد قائمة التدفقات النقدية التي هي عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتهدف إلى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) قائمة التدفقات النقدية يتوجب تصنيفها إلى ثلاث أنشطة رئيسية : تشغيلية ، استثمارية وتمويلية، وقد نص هذا المعيار على أن يتم إعداد هذه القائمة وفق طريقتين الطريقة المباشرة و الطريقة غير المباشرة .

ويعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أقدم الأدوات المستعملة في تقييم أداء المؤسسات وقد تم اشتقاق من قائمة التدفقات النقدية مؤشرات تفيد في تقييم الوضعية المالية، كما أنها ملائمة أكثر لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة، ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية قدرتها في تقييم سيولة وربحية المؤسسة لأنها توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وتعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها، بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة وتمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث التدفقات النقدية المستقبلية.

وقد توصلت دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي إلى أنه يمكن الحصول على صافي خزينة موجبة بالرغم من خسارة النتيجة المحاسبية للمؤسسة وكذا العكس يمكن للمؤسسة تحقيق نتيجة ربحية عالية مع انخفاض في قيمة الخزينة الصافية وبالتالي ضرورة إعداد قائمة التدفقات النقدية لما لها دور أساسي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية : قائمة التدفقات النقدية، التدفقات النقدية التشغيلية ، التدفقات النقدية الاستثمارية ، التدفقات النقدية التمويلية، الأداء المالي، تقييم الأداء المالي.

Résumé:

Ce thème d'étude du rôle des flux de trésorerie dans evaluation de la performance financier de l'entreprise à travers une étude de cas Entreprise de Distribution et de Maintenances de Materiel agricol – el oued - et ce à travers la préparation de la déclaration des flux de trésorerie, qui est une liste indiquant les sources de rentrées et de sorties et vise à fournir des informations aux utilisateurs des états financiers sur les changements dans la trésorerie et équivalents, selon la norme comptable internationale n ° (07) Flux de trésorerie doivent être classés en trois activités principales: opérationnelle, d'investissement et de financement, et le texte de cette norme à mettre en place cette liste selon deux méthodes la méthode directe et méthode indirecte.

L'analyse en utilisant des ratios financiers des plus anciens outils utilisés pour évaluer la performance des institutions ont été établies à partir de la liste des indicateurs de flux de trésorerie servent à évaluer la situation financière, il est également plus approprié pour identifier les forces et les faiblesses de l'activité de l' entreprise, et les buts les plus importants desservis par la déclaration des flux de trésorerie capacité à évaluer liquidité et la rentabilité de l' entreprise, car il fournit des informations utiles à la direction et les utilisateurs des états financiers, et est un moyen d'apprendre à connaître le degré de liquidité apprécié par l' entreprise et la flexibilité financière et le degré de risque que de suivre le flux, en plus de cette liste permet à son contrôle des utilisateurs sur la performance de l'organisation et leur jouissance de la capacité de l'organisation prédictive des performances de haut en termes de flux de trésorerie futurs.

Une étude de cas entreprise de Distribution et dE Maintenances de Matériel agricole qui peuvent être trouvés sur le trésorerie nette est positive malgré la perte du résultat de la comptabilité de la Fondation et de l' entreprise et vice versa peut atteindre le résultat d'une rentabilité élevée avec une diminution de la valeur de la nette du Trésor et, par conséquent l'étude a révélé la nécessité de préparer une liste de flux de trésorerie en raison de son rôle clé dans l'évaluation de la performance financière de l' entreprise

Les mots clé : liste des flux de trésorerie, les flux de trésorerie d'exploitation, les flux de trésorerie d'investessement , les flux de trésorerie financement, la performance financière, évaluation la performance financière.

Abstract:

This study adresses the role of cash flows statements in evaluating the institution Financial performance through a case study of Distribution and Maintenance of Gear Farming institution – EL OUED - This is performed through the preparation of cash flow statement. which is a list showing the sources of cash inflows and outflows that aims to provide information to users of financial statements about the changes in cash and its equivalents. According to International Accounting Standard No (07). Cash Flow Statement should be classified into three main activities: operational, investment and financing.

This standard states that this list should set up according to two methods, the direct method and indirect method.

The analysis using financial ratios is one of the oldest tools used in evaluating the performance of institutions From cash flow statement indicators have been derived to assess the financial situation. It Is also more appropriate to identify the strengths and weaknesses in the activity of the facility, the Among most important purposes served by the cash flow statement is the ability to assess the liquidity and profitability of the institution because it provides useful information to both management and users of Financial statements, and It Is a way to get know the degree of liquidity enjoyed by the institution, the Financial flexibility and the degree of risks That accompany the its .flows

In addition, That List enables its users control over the institution 's performance and its enjoyment .of high predictive ability of the performance institution in terms of future cash flows

This case study of Distribution and Maintenance of Gear Farming institution that reached it is possible to get net positive treasury despite the loss of the institution accounting result and vice versa, the institution can achieve high profitability result with a decrease in the value of net treasury. Therefore, the study necessitates the need to prepare the cash flow statement due to its key .role in assessing the financial performance of the institution

Key words : cash flow statement, operating cash flows, investment cash flows, financing cash flows, Financial performances, evaluating Financial performances

فهـــــرس

المذكـــــرة

الفهرس :

البيان	رقم الصفحة
إهداء	
شكر وتقدير	
الملخص باللغة العربية	
الملخص بالغة الاجنبية	
فهرس المذكرة	III-I
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	V
مقدمة	أ-خ
الفصل الأول : مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية	01
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية قائمة التدفقات النقدية	03
المطلب الاول : نشأة قائمة التدفقات النقدية	03
المطلب الثاني : مفهوم قائمة التدفقات النقدية	05
المطلب الثالث : مفهوم النقدية وما في حكمها	07
المطلب الرابع : أهداف قائمة التدفقات النقدية	08
المطلب الخامس : استخدامات قائمة التدفقات النقدية	09
المطلب السادس : أهمية قائمة التدفقات النقدية	10
المبحث الثاني : أنواع المعلومات في قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها	11
المطلب الاول : تبويب قائمة التدفقات النقدية	11
المطلب الثاني : مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية	19
المبحث الثالث : أهم المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية	30
المطلب الاول : التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والبنود غير العادية وضرائب الدخل	30
المطلب الثاني : الفوائد وأرباح الأسهم وتوزيعات الأرباح	31
المطلب الثالث : الاستثمار في شركات تابعة وزميلة ومشتركة وشراء شركات تابعة ووحدات أخرى أو التخلص منها	32
المطلب الرابع : التقرير عن العقود المستقبلية والآجلة والخيارات والمقايضات والمعاملات غير النقدية	33
المطلب الخامس : افصاحات بواسطة معيار قائمة التدفقات النقدية	34

المطلب السادس : قائمة التدفقات النقدية لمنشأة غير مالية	35
خلاصة الفصل الأول	40
الفصل الثاني : الأداء المالي وتقييمه باستخدام قائمة التدفقات النقدية	41
تمهيد	42
المبحث الأول : مفهوم الأداء وأنواعه ومجالاته	43
المطلب الاول : مفهوم الأداء	43
المطلب الثاني : أنواع الأداء	44
المطلب الثالث : مجالات الأداء	45
المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في الأداء	47
المبحث الثاني : عملية تقييم الأداء	49
المطلب الاول : مفهوم عملية تقييم الأداء	49
المطلب الثاني : أهداف عملية تقييم الأداء	53
المطلب الثالث : أقسام وخطوات عملية تقييم الأداء	54
المطلب الرابع : المجالات العامة ومقومات عملية تقييم الأداء	56
المطلب الخامس : صعوبات عملية تقييم الأداء	58
المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي	59
المطلب الاول : ماهية عملية تقييم الأداء المالي	59
المطلب الثاني : أهمية عملية تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه	61
المطلب الثالث : الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي	62
المطلب الرابع : العوامل المؤثرة على الأداء المالي	64
المبحث الرابع : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي	65
المطلب الاول : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة	65
المطلب الثاني : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الربحية	67
المطلب الثالث : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسات المالية	70
المطلب الرابع : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة	71
خلاصة الفصل الثاني	73
الفصل الثالث: استخدام نسب قائمة التدفقات النقدية لتقييم الاداء المالي دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي الوادي	74
تمهيد	75
المبحث الأول: تقديم مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي (EDIMMA)	76
المطلب الاول : تعريف ونشأة مؤسسة (EDIMMA)	76

المطلب الثاني : نشاط مؤسسة (EDIMMA)	77
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لمؤسسة (EDIMMA)	77
المبحث الثاني : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة (EDIMMA)	80
المطلب الاول : عرض القوائم المالية لمؤسسة (EDIMMA)	80
المطلب الثاني : التقرير حول وضعية مؤسسة(EDIMMA)	88
المطلب الثالث : إعداد قائمة الدخل لمؤسسة (EDIMMA)	88
المبحث الثالث : قائمة التدفقات النقدية والنسب المشتقة منها	91
المطلب الاول : إعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة (EDIMMA) بالطريقة المباشرة	92
المطلب الثاني : إعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة (EDIMMA) بالطريقة غير المباشرة	95
المطلب الثالث : نسب قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في تقييم أداء مؤسسة(EDIMMA)	100
خلاصة الفصل الثالث	107
الخاتمة	108
المصادر والمراجع	113
الملاحق	121

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول :

الرقم	البيان	رقم الصفحة
01	عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية .	18
02	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية(الطريقة المباشرة) .	22
03	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (الطريقة غير المباشرة).	25
04	أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة	27
05	صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتمويلية	29
06	قائمة الدخل	36
07	قائمة المركز المالي المقارنة	37
08	قائمة التدفقات النقدية طبقا للطريقة المباشرة	38
09	قائمة التدفقات النقدية طبقا للطريقة غير المباشرة	39
10	مقاييس التدفقات النقدية	72
11	أصول مؤسسة (EDIMMA) في 2009/12/31	82
12	خصوم مؤسسة (EDIMMA) في 2009/12/31	83
13	حسابات النتائج لمؤسسة (EDIMMA) في 2009/12/31	84
14	أصول مؤسسة (EDIMMA) في 2010/12/31	85
15	خصوم مؤسسة (EDIMMA) في 2010/12/31	86
16	حسابات النتائج لمؤسسة (EDIMMA) في 2010/12/31	87
17	قائمة الدخل لمؤسسة (EDIMMA)	90
18	المصروفات المالية لمؤسسة (EDIMMA)	91
19	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لمؤسسة(EDIMMA) في 2010/12/31	92
20	المقبوضات النقدية من العملاء	94
21	البنود التي يتم تعديلها ضمن الأنشطة التشغيلية.	97
22	قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة) لمؤسسة(EDIMMA) في 2010/12/31	98

قائمة الأشكال :

الرقم	البيان	رقم الصفحة
01	التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.	21
02	الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.	28
03	مجالات عملية تقييم الأداء.	57
04	مراحل عملية تقييم الأداء.	63
05	الهيكل التنظيمي لمؤسسة (EDIMMA).	78

مقدمـة

فرضت تغيرات محيط المؤسسات الاقتصادية في عالمنا المعاصر جملة من التطورات المتسارعة ذات تأثير عالي على حياة ونمو المؤسسات واستقرارها، حيث ألزم هذا التغيير في الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية التي لها اثر على الأداء المالي للمؤسسات من خلال معرفة الوضع المالي للمؤسسات بالنسبة للمتعاملين سواء أكانوا زبائن، موردين، مقرضين، مساهمين، منافسين، مستثمرين، مسيرين... هم جميعا يهتمون بأداء المؤسسة المالي وما تعلن عنه في صورة معلومات محاسبية ومالية وذلك بغية الحكم على وظيفتها المالية .

وفي ظل الاتجاه المتنامي لعولمة معايير المحاسبة الدولية، تتفاعل البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية لمواكبة المستجدات الحادثة من خلال إجراء إصلاحات جذرية على المخطط الوطني المحاسبي المعتمد منذ 01 جانفي1976 ، بجعله نظاما مرنا يستجيب للتحولات الاقتصادية الراهنة والتغيرات الحادثة ويعمل على تحقيق التوافق بين الممارسات المحاسبية في الجزائر ومتطلبات المعايير المحاسبية الدولية عبر تكييف النظام المحاسبي مع أسس وقواعد معايير المحاسبة الدولية، وعلى هذا الأساس كللت جهود الإصلاح من قبل السلطات الجزائرية بتبني نظام محاسبي مالي جديد في نوفمبر 2007، وبدخول هذا النظام حيز التطبيق فالمؤسسات الجزائرية مطالبة بتقديم خمسة كشوف مالية من بينها قائمة التدفقات النقدية (المعيار المحاسبي الدولي السابع 07).

كما يصدر عن تطبيق هذا النظام قوائم مالية تتماشى مع معايير المحاسبة الدولية و توفر معلومات بخصوص المركز المالي للمؤسسة و أدائها و التغيرات الحادثة فيها و هذا ما ينص عليه المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) الخاص بعرض القوائم المالية وتحتوي القوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة المركز المالي وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية) على معلومات كمية ونوعية يمكن أن تستخدم في التحليل المالي واتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، كما تتضمن هذه القوائم كماً كبيراً من البيانات المحاسبية الخاصة بالفترات المالية السابقة والفترة المالية الحالية ، لذلك لا يكفي إعداد هذه القوائم وإنما يجب تحليلها باستخدام الأساليب والأدوات المناسبة لتحويل تلك البيانات إلى معلومات مفيدة عن أداء المنشأة في الماضي إضافة إلى التنبؤ بمستقبلها ، ومن بين هذه القوائم قائمة التدفقات النقدية المنصوص عليها ضمن المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS7) قائمة التدفقات النقدية، فتهدف هذه القائمة إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية في وضع قاعدة لتقييم قدرة المؤسسة على توليد السيولة و نظائرها و يوضح

دخول و خروج السيولة المتاحة لدى المؤسسة، وكذلك استخلاص نسب مشتقة منها تفيد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

و في ضوء ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما هو دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ؟

وقصد إعطاء صورة واضحة عن الإشكالية يمكننا صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

1 – ما هو مفهوم قائمة التدفقات النقدية ؟ وما هي أهدافها ؟.

2 – ما أهمية قائمة التدفقات النقدية مقارنة مع باقي القوائم المالية الأخرى ؟.

3 – كيف تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة وربحية المؤسسة ؟ .

الفرضيات : انطلاقا من الأسئلة الفرعية السابقة يمكننا تحديد الفرضيات التالية:

1– قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية تؤدي الى توفيق النقدية في أول وأخر الفترة.

2– قائمة التدفقات النقدية هي قائمة مكملة للقوائم المالية ولا يمكن الاستغناء عنها .

3– تساهم قائمة التدفقات النقدية في تقديم معلومات ذات خصائص نوعية تفيد في تقييم سيولة وربحية للمؤسسة.

أهداف البحث : تتلخص أهداف هذا البحث في ما يلي:

1– قائمة التدفقات النقدية هي قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتهدف إلى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها للمؤسسة بواسطة جدول التدفقات النقدية الذي يصنفها بدوره إلى ثلاث دورات رئيسية هي: تشغيل، استثمار، تمويل.

2– تساعد هذه القائمة المالية مستخدميها على تقييم ما يلي :

– قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛

– تفسير التباعد الزمني بين الربح المحاسبي والربح النقدي ؛

– تسمح للمستعملين بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة ؛

– تساعد في تقييم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على الوفاء بالالتزامات.

أهمية البحث :

الأهمية العلمية : محاولة إضافة مكونات علمية من الجانب النظري للمعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الأهمية الميدانية : الإضافة التي تعطيها قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة والربحية بالنسبة للمؤسسات.

حدود البحث : إن زيادة اهتمام الباحثين بالمعايير المحاسبية الدولية كان نتيجة للتطور المتزايد للحاجات المتعددة سواء بالنسبة إلى المؤسسة أو بالنسبة إلى الأطراف المختلفة المتعاملة معها من جهة ومن جهة أخرى إلى نقص الأنظمة المحاسبية المعمول بها، لهذا حددنا إطار الدراسة كما يلي :

1- الحدود المكانية : ترتبط هذه الدراسة بشكل عام بكيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية في المؤسسات الجزائرية، وكإسقاط على الواقع اخترنا مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي EDIMA – الوادي – نظرا لأهمية العتاد الفلاحي وقطع غياره في هذه المنطقة .

2- الحدود الزمنية : اعتمدنا في هذه الدراسة على حدود زمنية مختلفة فتم التطرق إلى نشأة قائمة التدفقات النقدية ثم الأداء المالي وكيفية تقييمه باستخدام النسب ، وعند القيام بإسقاط الدراسة على حال مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي EDIMA – الوادي – فحددنا المجال الزمني سنتي 2009 و2010 لدراسة أداء المؤسسة .

المنهج المستخدم في البحث :

اتبعنا المنهج الاستكشافي لدراسة أهمية قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، من اجل استنتاج مجموعة من الفرضيات تخضع بدورها إلى الاختبار وفقا لمبدأ الاستنباط. و لتطبيق ذلك استعملنا تقنية المقابلات و دراسة الحالة لجمع ما يلزم من بيانات.

صعوبات الدراسة:

1- عدم استقبالنا في الوهلة الأولى من خلال دراسة الحالة في بعض المؤسسات، بالرغم من تذكيرهم بأن دراستنا هذه تدخل ضمن متطلبات بحث ليس إلا كانت من أهم نقاط مشاكل بحثنا.

2- عدم فهم بعض المختصين في مجال المحاسبة للنظام المحاسبي والمالي الجديد SCF المطبق حديثا في المؤسسات الجزائرية .

الدراسات السابقة :

أولا : الدراسات بالغة العربية :

1 – دراسة (الوابل ، 1996) مذكرة

بعنوان " المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية : دراسة تحليلية مقارنه بالقياس إلى أرباح الاستحقاق "

حصلت هذه الدراسة في السعودية، وقد هدفت إلى تحليل بيانات التدفقات النقدية والتعرف إلى أهميتها في قرارات الاستثمار والاقتراض، وبيان أهمية النسب المالية التي تعتمد على بيانات التدفقات النقدية ، وخلصت الدراسة إلى أن استمرارية المشروع تتطلب إعداد قائمة تدفقات نقدية بجانب قائمة الدخل ، وأن لكل قائمة محتوى إعلامياً ذا دلالة معينة لمتخذي القرارات وذلك في تقييم الاستثمارات والمخاطر وتفسير العوائد غير المتوقعة للأسهم .

2– دراسة محمود (1995)

بعنوان" محتوى معلومات قوائم التدفقات النقدية" دراسة حالة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل محتوى المعيار رقم (95)" قائمة التدفقات النقدية" لعام 1987 الصادر عن مجلس المحاسبة المالية واقترحت الدراسة معيار بدلٍ عن معيار رقم (95) وقارنت بين هذين المعيارين وذلك عن طريق دراسة العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية وصافي الدخل، وقامت الدراسة في مصر وخلصت إلى التحول من قائمة تدفقات الأموال التي تستخدم مفهوم رأس المال العامل إلى قائمة التدفقات النقدية التي تستخدم مفهوم النقدية والنقدية المعادلة التي تتميز بالمساعدة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من خلال كلا من مقاييس السيولة ومقاييس الربحية.

3– دراسة الحلبي (2006)

بعنوان: "دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية: دراسة تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الملاحظات الإدارية المتعلقة بآراء مستخدمي المعلومات ومواقفهم المهنية في محيط العمل عن دور معلومات التدفقات النقدية وفق ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والأنظمة المحاسبية المطبقة في المنشآت الخاصة السورية لاتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض، وتم توزيع (65) استمارة إستبيانة وقد بلغ معدل الاستجابة العام (60% من عدد الإستبيانات، واستخدمت في الدراسة الأساليب الإحصائية الملائمة).

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها، أولاً : أن نسبة (% 85) من المشاركين يعتمدون على القوائم المالية التقليدية في اتخاذهم للعديد من القرارات الاستثمارية . ثانياً : بعض المشاركين يعتمدون على التدفقات النقدية في حالات محددة فقط وذلك لمنع التلاعب المحاسبي.

ثانيا : الدراسات بالغة الأجنبية :

1- دراسة (Zeller and Stanko , 1994)

بعنوان " Operating Cash Flow Ratios Measure: A Retail Firm Ability to Pay"

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من ما إذا كانت نسب التدفقات النقدية التشغيلية تمثل اتجاها مستقلا عن بقية اتجاهات النسب المالية الأخرى. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتطبيق التحليل العاملي على (34) نسبة مالية استخلصت من عينة احتوت على مجموعة من منشآت التجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عددها (209 و 235 و240و209) شركة للأعوام 1988و1989و1990و1991على التوالي. وقد توصل الباحثان إلى أن نسب التدفقات النقدية تمثل اتجاها مختلفاً عن الاتجاهات التي تقيسها نسب الاستحقاق، وأن نسبة التدفقات النقدية التشغيلية قبل الفوائد والضرائب المدفوعة إلى الفوائد المدفوعة لم ترتبط بأي

اتجاه خلال سنوات الدراسة ، كذلك نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى الدخل التشغيلي لم تكن مستقرة التصنيف خلال السنوات الأربع .

2- دراسة (Ward and Foster 1997):

بعنوان" Distress A Note on Selecting a Response Measure for Financial "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في الولايات المتحدة الأمريكية . ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتطوير نموذج يتكون من (6) نسب مالية مستخلصة من بيانات معدة وفقاً لأساس الاستحقاق، و (3) نسب مالية مستخلصة من قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى حجم الشركة. وقد جرت الدراسة على عينة مكونة من (253) شركة لا تعاني من الفشل المالي، و(29) شركة أعلنت إفلاسها، و(35) شركة عجزت عن تسديد ديونها للعامين 1988 و1989. وتوصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق تعتبر الأفضل في التنبؤ بالفشل المالي ويليها حجم الشركة.

3 – دراسة (Jones and Widjaja , 1998)

بعنوان " The Decision Relevance of Cash Flow Information "

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية قائمة التدفقات النقدية في استراليا من وجهة نظر مسؤولي الإقراض والمحللين الماليين وذلك بعد صدور معيار المحاسبة الاسترالي رقم (1026) . ولتحقيق هذا الهدف قام الباحثان بتوزيع إستبانة على عينة تتكون من (83) فرداً من مسؤولي الإقراض و (76) من المحللين الماليين . وقد بينت نتائج الدراسة أن قائمة التدفقات النقدية تعتبر هامة لكلا الطرفين لاتخاذ قراراتهم ، وأن اعتماد المحللين الماليين على هذه القائمة كان أكبر من اعتماد مسؤولي الإقراض وذلك بغرض تقييم السيولة والملاءة المالية للشركات .

3– دراسة (Saleem, 2005)

بعنوان :

"An Empirical of the Extent of Compliance with the Requirements of IAS 7 by The Jordanian Companies".

هدفت هذه الدراسة للتعرف على درجة التطبيق الحقيقي للمعيار المحاسبي الدولي ر قم7 من قبل المنشآت الأردنية، وشملت عينة الدراسة على 40 منشأة من المنشآت الأردنية المدرجة في سوق الأردن المالي وهذا العدد يمثل حوالي 22 % من المنشآت المدرجة في السوق. وخلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها : أولاً: المنشآت الأردنية تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية كواحدة من القوائم المالية السنوية، ولكنها لا تفصح عن البنود بشكل وافي، ورغم ذلك فإن قائمة التدفقات النقدية تزود مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ودائنين وغيرهما بالمعلومات المفيدة حول مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية . ثانياً: يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية في المنشآت الأردنية وفق الطريقة غير المباشرة لسهولتها في التحضير. وتوصلت الدراسة لعدة توصيات من أهمها : على المنشأة أن تفصح بالتفصيل عن البنود التالية : الفوائد والتوزيعات والضرائب والنقدية والنقدية المعادلة والبنود العادية الإضافية والصفقات غير النقدية في قائمة التدفقات النقدية . وفعلياً فإن المنشآت الأردنية تكشف جزئياً عن هذه البنود ولكن ليس بالدرجة التي يتطلبها المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 ويجب على المنشآت الأردنية أن تقوم بعمل قائمة التدفقات النقدية بإفصاح كافي عن البنود التي تشملها القائمة.

ورغم أن الدراسات السابقة المطلع عليها تعتبر دراسات ذات أهمية إلا أننا نرغب في تناول هذه الدراسة من جانب آخر مكمل لهذه الدراسات وهذا الجانب متمثل في دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال السيولة والربحية الذين يعتبران عنصران مهمان في المؤسسة بالإضافة إلى السياسات

المالية المتبعة من قبل المؤسسة والمرونة المالية لمواجهة أي أزمات طارئة والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

هيكل البحث :

للإجابة على التساؤلات المطروحة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول اثنان منها تتعلق بالجانب النظري والفصل الثالث تناولنا من خلاله دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بالوادي، حيث خصصنا الفصل الأول إلى مفاهيم أساسية حول قائمة التدفقات النقدية، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية قائمة التدفقات النقدية ثم التطرق في المبحث الثاني إلى أنواع المعلومات في قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها ثم أهم المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية في المبحث الثالث .

أما الفصل الثاني فقد عنوناه بلأداء المالي وتقييمه باستخدام قائمة التدفقات النقدية بحيث تم التطرق في المبحث الأول إلى مفهوم الأداء وأنواعه ومجالاته أما المبحث الثاني فخصص إلى عملية تقييم الأداء وتم التطرق في المبحث الثالث إلى مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي أما المبحث الرابع تناولنا فيه دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي.

أما الفصل الثالث فخصص لاستخدام قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة توزيع وصناعة العتاد الفلاحي بالوادي من حيث المبحث الأول الذي احتوى على تقديم عام للمؤسسة ثم تم التطرق في المبحث الثاني إلى عرض القوائم المالية للمؤسسة ثم مبحث ثالث لتفسير النتائج وفقا لفرضيات الدراسة .

الفــصل الأول

مفاهيم عامة حول قائمة التدفقات النقدية

تمهيد :

بدأ الاهتمام بالقوائم المالية منذ قيام المنشآت الكبرى وانفصال ملكية المنشأة عن إدارتها ، ويرجع السبب في ذلك أن الإدارة قد تستغل المعلومات التي لديها لتغطية أي قصور في أدائها كما أنها قد تعرض معلومات مضللة لتحقيق أهدافها غير القانونية كتقليل الضرائب أو عدم توزيع أرباح على المساهمين أو تحسين مركزها المالي أمام الفئات المستهدفة من مقرضين أو دائنين أو غيرهما ، لهذه الأسباب كان واجب على الدول أن تنظم الإفصاح المحاسبي عن طريق إلزام المنشآت باستخدام معايير محاسبية مقبولة دولياً.

وقد تم إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية منها المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفقات النقدية" التي تقدم معلومات مالية كاملة، ذات نوعية واضحة وجيدة ومفهومة لها مصداقية لدى المسيرين والمساهمين و الآخرين،

وتمثل قائمة التدفقات النقدية إضافة هامة إلى القوائم المالية الإلزامية وذلك بما تحتويه من افصاحات عن الأنشطة الرئيسية للمنشأة المتمثلة في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وبما تقدمه من بيانات شاملة عن وضع السيولة النقدية لدى المنشأة، وتقييم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها، ومدى مرونتها المالية ومقدار ما لديها من نقدية حرة تمكنها من التوسع وسداد القروض علما بأن هذه الجوانب تهم متعاملي الكيانات الاقتصادية بما في ذلك المساهمين والمالكين والمستثمرون...حتى يتمكنوا من اخذ القرارات المالية والاستثمارية والتمويلية الجيدة.

كما أننا نجد في قائمة التدفقات النقدية مؤشرات ونسب مالية توفر معلومات لا تظهر في قائمتي المركز المالي والدخل، والتي تفيد في تقييم الوضعية المالية للمنشأة .

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : ماهية قائمة التدفقات النقدية.

المبحث الثاني : أنواع المعلومات في قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها.

المبحث الثالث : أهم المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية .

المبحث الأول : ماهية قائمة التدفقات النقدية .

ظلت المحاسبة لفترة طويلة تعتمد بشكل كامل على القوائم المالية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي، وذلك بهدف بتوفير الإفصاح الكلي عن المركز المالي ومن أهم هذه القوائم قائمة التغيرات في المركز المالي التي وجهت لها كثير من الانتقادات ، من هنا كان الاعتراف بأهمية استخدام الأساس النقدي في المحاسبة لإعداد جزء هام من معلومات المحاسبة وإصدار المعايير المحاسبية الدولية التي تلزم باستخدامه من خلال ظهور قائمة التدفقات النقدية، من هنا فقد صوبنا لب اهتمامنا في هذا المبحث على نشأة ومفهوم قائمة التدفقات النقدية ، وكذلك أهداف وأهمية هذه القائمة.

المطلب الاول : نشأة قائمة التدفقات النقدية :

لقد مرت قائمة التدفقات النقدية بمراحل عديدة قبل أن تخرج بشكلها الحالي فقد بدأ التفكير بها منذ عقد الستينيات وحتى هذه اللحظة للوصول إلى قائمة مالية تكمل أغراض القوائم المالية الأخرى وتدعمها، وقد كانت البداية في الدراسة التي أصدرها Mason في عام 1961 تحت إشراف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA حيث أوصت الدراسة بإصدار قائمة بعنوان" قائمة الأموال وتحليل التدفق النقدي " بحيث تخضع هذه القائمة لفحص مدقق مهني[1]، ثم أصدر مجلس مبادئ المحاسبة المنبثق من مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي الرأي رقم 3 عام 1963 فأوصى بالالتزام بالمعايير المحاسبية المهنية في إعدادها والإفصاح عن المعلومات التي تعرضها ، كما أوصى بتعديل تسميتها إلى قائمة "مصادر الأموال واستخداماتها" وبضرورة عرضها ضمن المعلومات الإضافية أو المكملة الصادرة عن الشركة ، ولكن دون أن تخضع بالضرورة لمصادقة مدقق الحسابات[2].

ومع حلول سنة 1971 لاحظ المجلس أن الهيئات المنظمة أصبحت تطالب بإعداد قوائم الأموال ، وأن عدد من الشركات يقوم بالإفصاح بصورة تطوعية عن هذه القوائم في تقاريرها السنوية ، ونتيجة لذالك قام بإصدار رأيه رقم 19 الذي نص على أن المعلومات التي تحتوي عليها عادة قائمة الأموال ، هي معلومات أساسية لمستخدمي القوائم المالية ، وطالب بضرورة عرضها في كل مرة تعد فيها الميزانية وقائمة الدخل إضافة إلى أنه طالب بضرورة إعدادها تماشيا مع المفهوم الشامل للأموال (مفهوم كل الموارد المالية)

---

[1] سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)، الإسكندرية : الدار الجامعية، 2000 ، ص 281.

[2] AICPA,APB OPINON N 3,THE STATEMENT OF SOURCES AND APPLICATION OF FUNDS, 1963, P16.

وأعطاها عنوان قائمة التغير في المركز المالي[1] .

وتابع المجلس ليحدد شكل القائمة كما يلي[2] :

1 - إن القائمة يمكن إعدادها بكيفية تعبر عن المركز المالي من خلال المفهوم النقدي، أو مفهوم النقدية والأصول المؤقتة ، أو مفهوم الأصول السريعة أو مفهوم رأس المال العامل ، ما دامت تستعمل المفهوم الشامل للأموال (مفهوم كل الموارد المالية) وتعطي الصورة الأكثر فائدة عن الأنشطة التمويلية والاستثمارية للوحدة ؛

2 - يجب أن تفصح القائمة في كل حالة عن صافي التغير في النقدية، أو التغير في النقدية والاستثمارات المؤقتة أو التغير في الأصول السريعة أو التغير في رأس المال العامل حسب شكل العرض ؛

3 - يجب أن تفصح القائمة عن النفقات على الأصول طويلة الأجل وصافي المتحصلات من بيع الأصول طويلة الأجل، وتحويل الديون طويلة الأجل إلى أسهم عادية، وإصدارات الدين وسداده وإصدارات أسهم رأس المال أو إعادة شرائها، والتوزيعات.

وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية باستخدام اسم جديد للقائمة هو" قائمة التغيرات في المركز المالي " وهو الاسم الذي استخدم من سنة 1972 م إلى 1987 م.

و خلال فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي كانت هذه القائمة تعرض التغير في رأس المال العامل باعتباره تقريبا مناسبا للتدفق النقدي، ولكن مع بداية الثمانينات كانت بيئة عملية التقرير المالي قد تغيرت بصورة جذرية مع اتجاه الشركات للاقتراض بمبالغ ضخمة، وفي سنة 1981 م أوصى معهد المديرين الماليين بأن تستخدم الشركات المنهج النقدي بدلا من منهج رأس المال العامل في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي، وفي قائمته رقم 05 في مفاهيم المحاسبة المالية سنة 1984 م أيد مجلس معايير المحاسبة المالية بشدة أن يدرج ضمن القوائم المالية الأساسية " قائمة التدفقات النقدية" التي تعكس المتحصلات النقدية للوحدة المحاسبية مصنفة إلى مصادرها الأساسية والمدفوعات النقدية لها مصنفة إلى الاستخدامات الأساسية،

وفي نوفمبر 1987 م أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية المعيار رقم 95 بعنوان" قائمة التدفقات النقدية " الذي بدأ تطبيقه على القوائم المالية السنوية عن السنوات المالية المنتهية بعد 15 جويلية 1988 م[3].

---

[1] ريتشارد شرويدر، ملرتل كلارك، جاك كاثي، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي احمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، الرياض: دار المريخ، 2006، ص- ص282- 283 .

[2] نفس المرجع السابق، ص283.

[3] دوناك كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، تعريب احمد حجاج، الرياض: دار المريخ، 2005، ص1224.

وفي عام 1992 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعيار رقم7 بشأن قائمة التدفقات النقدية ، ومع هذه التطورات التاريخية للقوائم المالية توقفت المنشآت المالية عن إعداد قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، وعوضاً عن ذلك توجهوا إلى إعداد قائمة التدفقات النقدية بصورة أساسية مع استمرار البعض في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي[1].

المطلب الثاني : مفهوم قائمة التدفقات النقدية :

الفرع الاول : تعريف قائمة التدفقات النقدية : هناك عدة تعاريف لقائمة التدفقات النقدية من أهمها :

التعريف الأول : "قائمة التدفقات النقدية عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات الداخلة واستخدامات التدفقات الخارجة للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة، هذه القائمة تظهر فقط الحالة المالية في الأجل القصير وتقدم ملخص للتدفقات النقدية التشغيل والاستثمار والتمويل بصورة تؤدي إلى توفيقها مع التغير في النقدية والنقدية المعادلة خلال الفترة"[2].

التعريف الثاني : كما يمكن أن تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها: قائمة تعرض المتحصلات النقدية (المقبوضات) والمدفوعات النقدية (المدفوعات) وصافي التغير في النقدية من ثلاثة أنشطة رئيسية هي : أنشطة التشغيل ،أنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية محددة بصورة تؤدي إلى توفيق النقدية في أول الفترة وأخر الفترة"[3].

التعريف الثالث : "هي جدول تدفقات الخزينة هو تلك الأداة الدقيقة المستخدمة للحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخداماتها ،وذلك اعتمادا على عنصر الخزينة الذي يعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على تسيير مالية المؤسسة. ويعتبر كجدول قيادة في يد القمة الإستراتيجية (الإدارة العليا) تتخذ على ضوئها مجموعة من القرارات الهامة كتغيير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه أو النمو وغيرها"[4]؛ أو "هو لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها"[5].

---

[1] سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(7)، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية بغزة، مذكرة ماجستير، 2008، ص 42.

[2] Paramasivan C. & Subramanian:" Financial Management", New Age International (P) Ltd .,Publishers, 2009. p19.

[3] حجازي محمد عباس، قوائم التدفقات النقدية : الإطار الفكري والتطبيق العملي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 17.

[4] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: دروس و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص204.

[5] نفس المرجع السابق، ص204.

التعريف الرابع : " يمكن اعتباره أداة تحليل متميزة وهامة تتجاوز نقائص التحليل الذمي، وتقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية"[1].

التعريف الخامس : يعرف كشف التدفق النقدي" على ما هو إلا تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة و مجموع المعاملات النقدية الخارجة"[2].

التعريف السادس : هي قائمة تقدم نوعية من المعلومات عن مصادر الأموال (التدفقات الداخلة) واستخدامات الأموال الخارجة (التدفقات الخارجة) خلال الفترة التي تعد عنها القوائم المالية للمنشأة، هذه المعلومات التي تقدمها القائمة تتصف بالاعتمادية والموضوعية المناسبة، مما يزيد من فاعليتها في الكشف عن بعض الأمور الهامة عن اثر أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل على سيولة المنشأة في الأجل القصير[3].

وبالتالي يمكن أن نتوصل إلى تعريف شامل : " قائمة التدفقات النقدية تبين المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية الناتج من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة في صيغة تتضمن تسوية للأرصدة النقدية أول وأخر الفترة ".

الفرع الثاني : هدف ونطاق معيار قائمة التدفقات النقدية:

أ / هدف المعيار : الهدف من معيار التدفقات النقدية هو توفير معلومات مهمة لمستخدمي القوائم المالية عن المدفوعات النقدية والمقبوضات النقدية لمنشأة ما خلال فترة مالية[4].

ب/ نطاق المعيار : يركز هذا المعيار على كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية ، فقد أصبحت جميع المنشآت الآن مطالبة بتقديم قائمة التدفقات النقدية كأحد التقارير المالية الإلزامية عن الفترة المحاسبية[5]، ويهتم مستخدمو القوائم المالية لمنشأة ما على الكيفية التي تعتمد عليها المنشأة في توليد واستخدام النقدية وما في حكمها وذلك بغض النظر على طبيعة أنشطة المنشأة وبصرف النظر عما إذا كانت النقدية يمكن أن ينظر إليها كمنتج للمنشأة أم لا ، كما هو الحال في المؤسسات المالية وتحتاج المنشآت المالية أساسا لنفس الأسباب مهما كان التباين في أنشطتها الرئيسية الخاصة بإنتاج الإيراد وتحتاج المنشآت المالية للقيام بعملياتها ولسداد التزاماتها ولتوفير عائد الاستثمار في تلك المنشآت ومن ثم فإن هذا المعيار يتطلب من جميع المنشآت عرض قائمة التدفق النقدي[6].

---

[1] J.BARRAEU et J.DELHAYE, Gestion financière, 9eme édition, paris : Dunod, 2001, P240.

[2] / حمزة محمود الزبيدي: الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص 276.

[3] عمر عبد الحميد محمد العليمي، قائمة التدفقات النقدية كأداة في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية (دراسة تطبيقية)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير، القاهرة، 2010، ص 26.

[4] 06/06/2011. : www.fasb.com. la dernier consente

[5] طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص222.

[6] 06/06/2011.:la dernier consente www.esaaegypt.com.

المطلب الثالث : مفهوم النقدية وما في حكمها :

يقصد بالنقدية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية كلا من النقدية بالخزينة والنقدية بالبنوك والودائع الجارية، ويقصد بما في حكم النقدية الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية، ويكون من السهل تحويلها إلى نقدية خلال فترة قصيرة وتكاد تكون خالية من المخاطر بسبب قرب موعد استحقاقها مثل أذون الخزانة، ولا تعتبر الأوراق المالية الحكومية والأوراق المالية التي يزيد أجلها عن ثلاثة شهور من ضمن ما في حكم النقدية[1] .

وتكون النقدية وما في حكمها غير مقيدة بالنقدية (فهي تعني النقدية الموجودة في حوزة المنشأة أو الأرصدة المصرفية التي يتحدد استخدامها فورا بواسطة الإدارة، أو الودائع تحت الطلب والاستثمارات قصيرة الأجل والتي يكون تاريخ استحقاقها في تاريخ الحصول عليها بواسطة المنشأة 3 شهور أو اقل، أما استثمارات الملكية فإنها لا توصف بأنها في حكم النقدية ، وذلك ما لم تتفق مع التعريف المبين أعلاه للمستحقات قصيرة الأجل ذات ال3 شهور أو اقل، أما الأسهم الممتازة القابلة لاسترداد إذا كانت مطلوبة خلال 3 شهور أو اقل من التاريخ المحدد لاستردادها فإنها تعتبر مستوفية للمعايير أعلاه حيث أنها في جوهرها معادلة للنقدية، ومع ذلك ففي كثير من المرات تقابلنا ظروف مثل هذه [2]:

الفرع الاول : قروض البنك :

تعتبر عادة ضمن أنشطة التمويل، ومع هذا ففي البلاد يلعب السحب على المكشوف من البنوك جزءا لا يتجزأ من إدارة النقدية في المنشأة، وهكذا فإن السحب على المكشوف يدخل في مكونات ما في حكم النقدية إذا توافرت الشروط التالية :

- يسدد السحب على المكشوف من البنك عند الطلب؛
- رصيد البنك غالبا ما يتذبذب ما بين الموجب والسالب (أي السحب على المكشوف يتقلب ما بين الموجب والسالب والعكس).

الفرع الثاني : الشيكات مؤجلة التاريخ :

تستخدم هذه الشيكات كثيرا في صفقات الأعمال في بعض البلدان، في ظل هذه الأوضاع يصر البائعون عادة على الحصول على شيكات مؤجلة التاريخ (مؤرخة في تاريخ لاحق) لدعم الائتمان الممنوح منهم من المسار العادي للأعمال، وحينئذ تعرض البنوك خصم هذه الشيكات مؤجلة التاريخ (على أساس حق الرجوع على السحب والمطالبة بدفع القيمة) وذلك إذا كان الحساب الدائن للطرف الخاصم قويا، ومن ثم فإن البائعين قد

[1] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص248.

[2] طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية ج 01، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006، ص – ص511–513.

ينهون العملية بتحصيل مستحقاتهم قبل تاريخ الاستحقاق، وفي هذه الظروف حيث يستخدم البائعون الشيكات مؤجلة التاريخ كمكون متكامل لاستراتيجياتهم في إدارة النقدية ، فإنه يمكن القول تماما بأن الشيكات المؤجلة يجب اعتبارها معادلة للنقدية (أي في حكم النقدية) ومع هذا إذا لم يكن مؤكدا في تاريخ الميزانية العمومية ما إذا كانت الشيكات المؤجلة سوف تخصم فإنه يمكن اعتبار هذه الحالة حتى على الأقل كما يلي :

إذا كانت الشيكات المؤجلة تستحق خلال ثلاث شهور بعد تاريخ الميزانية العمومية فإنها تعتبر في حكم النقدية (بينما تلك الشيكات ذات الاستحقاق الأصلي أطول من 3 شهور فإنها تمنع من استخدامها على أنها في حكم النقدية) والعميل الذي أصدر هذه الشيكات المؤجلة – مع هذا – ليس عنده سيطرة عليها فور إصدارها ولن يكون قادرا على استخدامها كجزء لا يتجزأ من إدارته للنقدية – وهكذا – ففي القوائم المالية للمدين فإن الشيكات المؤجلة تعتبر فقط حسابات دفع وليست عمليات نقدية حتى تاريخ الاستحقاق.

الفرع الثالث : الودائع النظامية :يقصد الودائع النظامية في البنوك تلك المبالغ المودعة لدى البنك المركزي لأغراض الالتزام بالنظام، وتكون غالبا داخلة في نفس الميزانية العمومية تحت عنوان النقدية، وهناك اختلاف في الرأي بل هناك جدل وتناقض في بعض البلاد لمعالجة هذه الودائع، وهو يتضح تماما من فحص القوائم المالية المنشورة للبنوك بالنسبة لما إذا كانت هذه الودائع يجب اعتبارها في حكم النقدية أو واصل تشغيلي، فإذا عولجت كأصل تشغيلي فإن التغير في القيمة سيتم عرضه تحت قسم أنشطة التشغيل في قائمة التدفقات النقدية، وبالتالي لا يمكن تضمين هذا البند ضمن النقدية في الميزانية العمومية وبالنسبة لملحق المعيار الدولي رقم 7 والذي يصور كيفية التطبيق بالنسبة لقائمة التدفقات النقدية للمؤسسات المالية فإنه لم يتضمن الودائع النظامية مع البنك المركزي كمعادلة للنقدية (أي في حكم النقدية) ونخلص من هذا إلى أنه يوجد قليل من المنطق لتدعيم وجهة النظر البديلة باعتبار هذا البند معادل للنقدية (أو في حكم النقدية) ففي الواقع فإن الودائع النظامية لدى البنك المركزي مستمرة سواء كثيرا أو قليلا (وفي الواقع يكون الأكثر احتمالا أنها تزيد بمرور الوقت أكثر مما تنقص) ومع افتراض استمرارية نشاط المؤسسة المالية المعدة للتقارير لذلك يكون من الأنسب عدم اعتبارها في حكم النقدية في الممارسة العادية.

المطلب الرابع : أهداف قائمة التدفقات النقدية :

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة والحصول غلى المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي[1] ، وتقدم إجابة عن أسئلة المستثمرين والدائنين والمحللين

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2006، ص196.

الماليين عن مصادر النقدية وأوجه استخدامات المنشأة لهذه النقدية المتاحة لديها وتبين التغير في رصيد النقدية خلال الفترة وكيفية تفسيره[1]، كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية ما يلي[2]:

1- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ؛

2- تقييم قرارات الإدارة : فإذا قام المديرون باتخاذ قرارات استثمارية جيدة ، فإن أعمالهم سوف تزدهر أما إذا قاموا باتخاذ قرارات استثمارية غير جيدة، فإن المنشآت التي يديرونها سوف تعاني وتقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات عن الاستثمارات في الشركة وهو ما يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن التدفقات النقدية من أجل تقييم قرارات الإدارة ؛

3-تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين ، ويهتم المساهمون بالحصول غلى توزيعات أرباح على استثماراتهم كما يهتم الدائنون بالحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذالك ، وتقدم قائمة التدفقات النقدية المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المنشأة على تنفيذ هذه الالتزامات ؛

4-تبين قائمة التدفقات النقدية العلاقة بين صافي الدخل و التغير في النقدية المتاحة لدى المنشأة ، وعادة فإن النقدية وصافي الدخل يتحركان معا، فالمستوى المرتفع من الدخل يقود إلى حدوث زيادة في النقدية والعكس بالعكس ومع ذلك فإن رصيد النقدية يمكن أن ينخفض مع تحقيق المنشأة لأرباح مرتفعة وكذلك يمكن أن يزيد مستوى النقدية مع تحقيق المنشأة لأرباح منخفضة .

المطلب الخامس : استخدامات قائمة التدفقات النقدية :

يمكن استخدام قائمة التدفقات النقدية والانتفاع منها من قبل كل الجهات الداخلية للمؤسسة والجهات الخارجية[3] :

الفرع الاول : استخدامات الإدارة :

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات مهمة عن القرارات التي اتخذتها الإدارة مثل إصدار أسهم رأسمالية أو بيع سندات طويلة الأجل، وغيرها من المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها بواسطة القوائم المالية الأخرى إلا بشكل بسيط . إن القائمة تظهر مدى كفاية التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية لتمويل جميع الاحتياجات الرأسمالية المخططة داخليا بدلا من الاقتراض الخارجي طويل الأجل بإصدار أسهم أو سندات، وبالعكس فإذا ما

[1] Stice, Earl K. & James, Stice & Michele, Diamond :" Financial Accounting ; Reporting and Analysis", South-Western College Pub; 6December. 2001.edition. p156.

[2] طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، مرجع سابق ، ص – ص177- 178.

[3] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص – ص 145-146 .

أظهرت القائمة عجزا في النقدية، فإن الإدارة قد تستخدم القائمة لتحديد أسباب حدوث مثل هذا العجز، وباستخدام قائمة التدفق النقدي، تستطيع الإدارة وضع مؤشرات أو ضوابط عامة حول تخفيض الأرباح للاحتفاظ بالنقدية.

الفرع الثاني: استخدامات المستثمرين والدائنين :

تساعد قائمة التدفق النقدي المستثمرين و الدائنين و بقية الجهات في تحديد ما يلي :

- قابلية المؤسسة على توليد تدفقات نقدية ايجابية صافية ؛
- قابلية المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية ؛
- قابلية المؤسسة على دفع حصص الأرباح للمساهمين ؛
- مدى حاجة المؤسسة للتمويل الخارجي ؛
- أسباب الاختلاف بين صافي الدخل و المستلمات النقدية و المدفوعات النقدية المرافقة ؛
- أثار الأنشطة التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية على المركز المالي للمؤسسة خلال الفترة.

المطلب السادس : أهمية قائمة التدفقات النقدية :

تظهر أهمية الاعتماد على معلومات قائمة التدفقات النقدية من قبل مستخدمي القوائم المالية حيث[1] :

1 -توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وتعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها ، بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة بالإضافة إلى تمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث الربحية والسيولة ؛

2 -تساعد محللي القوائم المالية في تقييم مدى قدرة المؤسسة على مواجهة تعهداتها عندما يحين ميعادها أي تساعد في تقيم التغيرات التي تحدث في الهيكل المالي للمؤسسة بما في ذلك درجة السيولة ومقدرتها على استرداد ديونها ؛

3 -تعتبر معلومات التدفق النقدي مفيدة في تقيم مدى مقدرة المؤسسة على توليد النقدية وما في حكمها حيث تستخدم المعلومات التاريخية للتدفق النقدي كمؤشر لقيمة وتوقيت ومدى تأكد تحقق التدفقات النقدية المستقبلية ؛

4 -تزيد من القدرة على مقارنة التقارير المتعلقة بالأداء التشغيلي لمختلف المنشآت وذلك لإن قائمة التدفقات النقدية تستبعد تأثير استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات والأحداث؛

[1] محمد عبد العزيز خليفة وآخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية، الجزء الأول ،القاهرة، مركز فجر للطباعة، 1999، ص117.

وتفيد في التحقق من دقة التقييمات السابقة للتدفقات النقدية المستقبلية وتفحص العلاقة ما بين الربحية وصافي التدفق النقدي[1]؛

5 - تقدم معلومات التدفقات النقدية تؤثر على متخذ القرار بعدة طرق على سبيل المثال إذا استطاعت المنشأة المنتظمة أن تجلب أموال أكثر من استخداماتها فإن المستثمر سيقيم المنشأة بأهمية أكثر من قيمة مجوداتها ومعداتها ؛

6 -مساعدة الدائنين لمعرفة هل لدى المنشأة نقدية كافية لدفع ديونها الخارجية ؛

7 - مساعدة المستثمرين والدائنين والإداريين ومستخدمي القوائم المالية لتقييم مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها غير المتوقعة[2].

وتمكن قائمة التدفقات النقدية مستعملي القوائم المالية من معرفة الطريقة التي تسير بها المؤسسة وتستعمل نقديتها والعناصر المعادلة للنقدية (الفقرة 03 من المعيار السابع)، فقائمة التدفقات النقدية تسمح للمستعملين بتقييم الأصول الصافية للمؤسسة ، وهيكلها المالي بما فيها النقدية وقدرتها على الوفاء[3].

المبحث الثاني : أنواع المعلومات في قائمة التدفقات النقدية وطرق إعدادها.

إن المعلومات في قائمة التدفقات النقدية تم تصنيفها إلى ثلاث أنشطة رئيسية وهي أنشطة تشغيلية، استثمارية، وتمويلية، والتي سنتناولها في هذا المبحث بالإضافة إلى طرق إعداد هذه القائمة وهي الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

المطلب الاول : تبويب قائمة التدفقات النقدية :

حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 "قائمة التدفقات النقدية" يتوجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاث أنشطة رئيسيةٍ يتألف كل نشاط منها على نوعين من التدفقات ، تدفقات داخلة وأخرى خارجة، وهذه الأبواب هي :

[1] فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، (الالتزامات، حقوق الملكية، الاستثمارات، ومواضيع إضافية في الإفصاح والعرض المالي)، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص616.

[2] Larson kermit. Fundamentals accounting principles.Irwin.14 edition.1996.p608.

[3] Catherine Maillet, Anne Le Manh: NORMES COMPTAPLES INTERNATIONALES IAS / IFRS, Edition BERTI . 2006. p22.

الفرع الاول : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية : هناك عدة تعاريف نذكر منها ما يلي :

التعريف الأول : يقصد بأنشطة التشغيل" هي تلك الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد بالمنشأة ، بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى التي لا تمثل أنشطة استثمار أو تمويل"[1].

التعريف الثاني : "هي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمنشأة من بيع وشراء السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمشروع"[2].

التعريف الثالث : "هي التدفقات المتعلقة بالنشاطات التي تدخل في تحديد صافي الدخل، وهذه التدفقات مرتبطة مباشرة بتحقيق الدخل، ومثال على هذا النوع من التدفقات النقدية : النقدية المحصلة من الزبائن و النقدية المدفوعة للموظفين"[3].

فالتدفقات النقدية التي تنشأ من أنشطة التشغيل تتمثل بصفة رئيسية في الأنشطة الإنتاجية المولدة للمدخل والتي تنتج بصفة عامة من المعاملات والأحداث المحددة لنتيجة العام من ربح أو خسارة ومن أمثلة ذلك[4] :

1 -المقبوضات النقدية من بيع البضائع أو تقديم الخدمات ؛

2 -المقبوضات النقدية من الإتاوات والأتعاب والعمولات والإيرادات الأخرى ؛

3 -فوائد دائنة محصلة نتيجة إقراض الغير؛

4 -متحصلات نقدية من دعاوى قضائية ؛

5 - مدفوعات نقدية للعاملين أو النيابة عنهم مثل الأجور والمزايا النقدية والعينية وغيرها؛ المقبوضات والمدفوعات النقدية من وإلى منشأة التأمين عن الأقساط والمطالبات والاشتراكات السنوية والمزايا الأخرى ؛

[1] أحمد محمد زامل ، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات الحاسب الإداري ، معهد الإدارة العامة، الجزء الثاني ، الرياض، 2000، ص 812.

[2] كمال الدين الدهراوي ، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)،الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999، ص 146.

[3] Short, Daniel and Welsch, Glenn, "Fundamentals of Financial Accounting", Texas: Irwin, 6 edition , 1990. p23.

[4] أمين السيد احمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005، ص 283.

6- المدفوعات النقدية أو استرداد ضرائب الدخل ، إلا إذا أمكن تحديد أنهما مرتبطان بأنشطة التمويل والاستثمار على وجه الخصوص (الضريبة المسددة على الأرباح الرأسمالية المتعلقة ببيع الأصل الثابت تعتبر ضمن التدفقات النقدية الخاصة بالنشاط الاستثماري) .

* قد تحتفظ المؤسسة بأسهم وسندات وقروض لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها فيتم تصنيف أو تبويب تدفقاتها النقدية على أنها أنشطة تشغيل مثلها مثل المخزون الذي يتم اقتناؤه لغرض إعادة بيعه، وبالمثل فإن التدفقات النقدية والقروض التي تمنحها المؤسسات المالية يتم تبويبها عادة على أنها أنشطة تشغيل حيث أنها تتعلق بالنشاط الإنتاجي الرئيسي المولد للدخل، هذا وتعتبر الدفعات المقدمة من العملاء بمثابة تدفقات نقدية من أنشطة التشغيل وليس من أنشطة التمويل ، ويستثنى من التدفقات النقدية المتعلقة بالنشاط التشغيلي أرباح وخسائر بيع الأصول الثابتة حيث تعالج باعتبارها تدفقات نقدية تخص النشاط الاستثماري[1].

- **أهمية تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :**

يفيد قياس التدفقات النقدية من التشغيل في التعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية ذاتيا وإمكانية إعادة تدويرها في النشاط أو استخدامها في التوسع في الأصول الرأسمالية[2] .

وتساعد بيانات التدفق النقدي من النشاط التشغيلي في تقييم السياسات المالية للشركة وبيان قدرتها على سداد القروض والمحافظة على القدرة التشغيلية للمؤسسة، وكذا بيان حجم النقدية المتولد نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الأساسي وسداد التوزيعات على الأسهم، وللوصول لصافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإن من الضروري التقرير عن الإيرادات والمصروفات على الأساس النقدي ويتم ذلك عن طريق استبعاد آثار الصفقات التي تتضمنها قائمة الدخل التي لا ينتج عنها زيادة أو تخفيض في النقدية ، كما يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية الذي يمثل زيادة في طاقة التشغيل والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل مفيدا في تمكين مستخدمو القوائم المالية من تحديد ما إذا كانت المؤسسة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية أم لا[3].

[1] الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة المصرية ، نص المعيار فقرة 13 ، أبو رامي للطباعة، 2006 ، ص97.

[2] طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، مرجع سابق، ص255.

[3] دونالد كيسو ، وجيري ويجانت، مرجع سابق ، ص1232.

و ترجع أهمية التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية لأنها توضح قدرة المنشأة على توليد النقدية لحملة أسهمها و دائنيها أو إمكانيات الاستثمار المستقبلي، وكلما كان صافي التدفقات النقدية الداخلة من النشاطات التشغيلية موجباً دل ذلك على جودة سيولة المنشأة وربحيتها[1].

الفرع الثاني: التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية : هناك عدة تعاريف منها :

التعريف الأول : يقصد بأنشطة الاستثمار" هي تلك الأنشطة المتعلقة باقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل والاستثمارات الأخرى لا تدخل في حكم النقدية"[2].

التعريف الثاني : "هي تمثل شراء الأصول طويلة الأجل وبيعها، شراء الاستثمارات المالية وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل في البنود كنقد مكافئ"[3] .

التعريف الثالث : "هي عبارة عن الأنشطة المتعلقة بالحصول على أو التخلص من الموجودات طويلة الأجل بالإضافة إلى الاستثمارات الأخرى التي لا تعتبر ضمن النقدية المعادلة"[4]،

فالنشاط الاستثماري يتأثر بالتدفقات المتعلقة بالاستثمارات طويلة الأجل والاستغناء عنها، وهكذا بإصدار وتحصيل القروض طويلة الأجل ومن أمثلة ذلك[5]:

1- المدفوعات النقدية لاقتناء أصول ثابتة وأصول غير ملموسة و أصول أخرى طويلة الأجل، وتتضمن هذه المدفوعات ما يتعلق بتكاليف التطوير المرسملة وتكاليف الأصول الثابتة التي تم إنشاءها بالموارد الذاتية (المشغولات الداخلية) ؛

2- المقبوضات النقدية من بيع الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة والأصول الأخرى طويلة الأجل؛

[1] الوابل وابل، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى لأرباح الاستحقاق، مجلة الإدارة العامة ،المجلد 36، العدد2، 1996، ص42.

[2] احمد محمد زامل ، مرجع سابق ، ص 812.

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص 104.

[4] Alexander, David and Archer, Simon, "International Accounting Standard"2001. p705 . .

[5] أمين السيد احمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ، ص – ص285-286.

3- المدفوعات النقدية لاقتناء أسهم أو سندات في مؤسسة أخرى؛ والحصص في الشركات المشتركة(بخلاف المدفوعات بشأن الأوراق المالية التي تعتبر في حكم النقدية أو تلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها) ؛

4- المقبوضات النقدية من بيع أسهم أو سندات بمنشآت أخرى والحصص في الشركات المشتركة وذلك بخلاف أيضا المقبوضات عن تلك السندات والتي تعتبر في حكم بنود النقدية وتلك التي يحتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة؛

5- المدفوعات النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى وذلك بخلاف الدفعات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية والتي تبوب ضمن التدفقات الناتجة عن التشغيل؛

6-المقبوضات النقدية من تحصيل النقدية والقروض الممنوحة لأطراف أخرى، وذلك بخلاف التدفقات النقدية والقروض الممنوحة عن طريق المؤسسات المالية والتي تبوب ضمن أنشطة التشغيل؛

7 – المدفوعات النقدية لشراء عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود اختيارية وعقود مقايضة ما لم تكن هذه العقود محتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها،أو المقبوضات التي تبوب على أنها أنشطة تمويلية؛

8- المقبوضات النقدية من عقود آجلة وعقود مستقبلية وعقود اختيارية وعقود مقايضة ما لم تكن هذه العقود محتفظ بها لأغراض التعامل أو المتاجرة فيها أو المقبوضات التي تبوب على أنشطة تمويلية.

هذا مع مراعاة تبويب التدفقات النقدية الخاصة بتغطية مخاطر التزام معين بنفس تبويب التدفقات النقدية للالتزام الذي يتم تغطية مخاطره.

- **أهمية تحليل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:**

تستخدم التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار: كمؤشر لاحتمالات النمو والانكماش المستقبلية فصافي التدفق النقدي السالب من أنشطة الاستثمار يشير إلى احتمالات نمو مستقبلية واحتمالات زيادة في الأرباح لأنه يعبر عن زيادة في الأصول الثابتة، وعلى العكس من ذلك فإن صافي التدفق النقدي الموجب من أنشطة الاستثمار يشير إلى أن الشركة تلجأ إلى تسييل أصولها الثابتة واستثماراتها المالية وما يحمله ذلك

من احتمالات الانكماش وتخفيض الطاقة الإنتاجية وهو ما يمثل احتمالات انخفاض صافي الدخل في المستقبل[1].

ويعتبر الإفصاح عن التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة الاستثمار هامة لمستخدمي القوائم المالية حيث يوفر لهم معلومات عن[2]:

- قيمة ما أنفقته المنشأة على الاستثمارات طويلة الأجل سواء كانت في شكل أوراق مالية أو استثمارات في شركات تابعة مما يعطي احتمالات زيادة الأرباح في المستقبل ؛

- قيمة الإنفاق الاستثماري المتعلق بشراء أصول ثابتة جديدة أو لاستبدال أصول قائمة أو التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة مما يعطي مؤشر لاحتمالات نمو في المستقبل ؛

- الأصول الثابتة التي تم التخلص منها وكذا الاستثمارات طويلة الأجل الأخرى و النقدية المحصلة في مقابل ذلك مما يعطي مؤشر لاحتمالات الانكماش أو انخفاض الأرباح مستقبلا.

الفرع الثالث : التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية : هناك عدة تعاريف نذكر منها ما يلي :

التعريف الأول : يقصد بالأنشطة التمويلية "هي النشاطات التي تؤدي إلى تغير في حجم وعناصر ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة ، وكذلك تسديد القروض"[3] .

التعريف الثاني : "هي التدفقات النقدية المرتبطة مباشرة بتمويل المنشأة الذاتي ومثال ذلك التمويل عن طريق إصدار أسهم جديدة أو الاقتراض من المصارف"[4].

التعريف الثالث : "هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاط التمويلي المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو إصدار أسهم"[5] .

وفي ضوء ما سبق يتضح أن مصادر ذلك النشاط تتمثل إما في زيادة حقوق الملكية من خلال إصدارات أسهم جديدة أو بالحصول على قروض طويلة الأجل، أما الاستخدامات فتتمثل في المدفوعات النقدية إلى المساهمين

[1] طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، مرجع سابق، ص 187.

[2] أمين السيد احمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ، ص 284.

[3] محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، مرجع سابق ، ص104.

[4] 24. Short, Daniel and Welsch, Glenn, op cit ,p

[5] كمال الدين الدهراوي ، عبد الله هلال، مرجع سابق، ص146.

وسداد قيمة القروض، بمعنى أخر يرتبط هذا النشاط بالمعاملات مع ملاك المشروع والدائنين.وكأمثلة على تلك التدفقات النقدية الناشئة من أنشطة التمويل ما يلي[1] :

1 – المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو صكوك الملكية الأخرى ؛

2 – المدفوعات النقدية للملاك لاقتناء واسترداد أسهم المنشأة ؛

3 – المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية والقروض وأوراق الدفع والسندات و الرهونات والسلفيات الأخرى قصيرة الأجل ؛

4– السداد النقدي للمبالغ المقترضة ؛

5– المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم المتعلق بعقود التأجير التمويلي ؛

6 – سداد توزيعات الأرباح .

وعلى الرغم من أن القروض الممنوحة للغير ، والاستثمارات في الشركات الأخرى ، تصنف على أنها أنشطة استثمارية فإن سداد المبالغ المقترضة يصنف على أنه نشاط تمويلي ، أما المتحصلات من التوزيعات والفوائد والمدفوعات النقدية في شكل توزيعات فتصنف كعمليات تشغيلية[2].

- **أهمية التدفقات النقدية من النشاط التمويلي:**

تستخدم التدفقات النقدية من أنشطة التمويل كمؤشر لمدى توفر أو استخدام النقدية من خلال الأسهم والسندات والقروض، ومدى قيام الشركة بإجراء توزيعات أرباح على المساهمين[3] .

و تتبع أهمية الإفصاح عن التدفقات النقدية المتعلقة بهذا النشاط من أنها توفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية تتعلق بالأمور التالية[4] :

[1] أمين السيد احمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ، ص– ص 286–287.

[2] ريتشارد شرويدر ، مارتل كلارك، جاك كاثي، مرجع سابق، ص294.

[3] طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، مرجع سابق، ص187.

[4] أمين السيد احمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ، ص287.

1 - التعرف على مصادر التمويل التي حصلت عليها المنشأة خلال الفترة سواء كانت في شكل قروض أو إصدار أسهم أو سندات وقيمة كل من هذه المصادر باستخدام القروض قصيرة الأجل، على سبيل المثال فإن تمويل الاستثمارات طويلة الأجل قد يعرض الشركة لصعوبات مالية ؛

2- التنبؤ باحتياجات المنشأة من التدفقات النقدية المستقبلية ؛

3 - التعرف على المبالغ المدفوعة لسداد القروض والسندات وتوزيعات الأرباح وغيرها.

والجدول التالي يوضح العمليات التي تدخل في التدفقات النقدية في مختلف الأنشطة :

جدول رقم (01): عناصر الأنشطة المكونة لقائمة التدفقات النقدية .

نوع التدفقات	أنشطة المشروع		
	التشغيلية	**الاستثمارية**	**التمويلية**
التدفقات النقدية الداخلة	المتحصلات من بيع البضاعة أو تأدية الخدمة؛ إيرادات الفوائد والتوزيعات.	المتحصلات من تحصيل القروض للغير وبيع الاستثمارات في الديون والملكية (السندات والأسهم)؛ المتحصلات من بيع الآلات والأصول الثابتة الأخرى.	المتحصلات من إصدار الأسهم ؛ المتحصلات من إصدار السندات والحصول على القروض طويلة الأجل.

التدفقات النقدية الخارجة	المدفوعات النقدية للدائنين (لشراء المواد والمهمات والمخزون السلعي)؛ تسديد للعاملين (أجور ومرتبات)،الضرائب، الفوائد، المصروفات التشغيلية الأخرى .	القروض الممنوحة للغير ؛ شراء الاستثمارات في الأسهم والسندات لشركات أخرى.	سداد التوزيعات ؛ إعادة شراء الأسهم (أسهم الخزانة)؛ سداد الديون (القروض طويلة الأجل والسندات).

المصدر: كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة: مدخل نظري تطبيقي، الإسكندرية، الدار الجامعية،1999، ص147.

المطلب الثاني : مصادر وخطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية.

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية فإن الأمر يتطلب عدة مصادر وهي قائمة المركز المالي المقارنة وقائمة الدخل ومعلومات إضافية تستخلص من دفتر الأستاذ، أما خطوات إعدادها متمثلة في ثلاث خطوات وهي تحديد التغير في النقد، وتحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية بالإضافة إلى تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتمويلية .

الفرع الاول : مصادر إعداد قائمة التدفقات النقدية:

بصفة عامة تستمد البيانات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية من[1] :

أ – قائمة المركز المالي المقارنة : هذه القائمة توفر التغيرات في مبالغ الأصول والالتزامات وحقوق الملكية ما بين بداية الفترة ونهايتها ؛

ب -قائمة الدخل للفترة: هذه القائمة توفر التدفقات النقدية المتوفرة أو المستخدمة في العمليات خلال الفترة ؛

ج -معلومات إضافية : وهي معلومات يتم استخلاصها من دفتر الأستاذ العام للتعرف على تفصيلات أخرى تخص النقد المتوفر أو المستخدم خلال الفترة .

[1] فداغ الفداغ، مرجع سابق ، ص622.

وسبب الحاجة لميزانيتين من قوائم المركز المالي(بداية المدة ونهاية المدة) وقائمة دخل واحدة هو أن الميزانية تمثل صورة للمنشأة في لحظة معينة، وهذا لا يمكن معد القائمة من التعرف على التغيرات الحاصلة في بنود الميزانية إلا إذا توفرت له ميزانية لبداية الفترة وميزانية أخرى لنهايتها، أما سبب الاكتفاء بقائمة دخل واحدة فيعود لكون قائمة الدخل تعد على أساس تراكمي وتمثل سجلاً للفترة التي تشملها [1].

الفرع الثاني : خطوات إعداد قائمة التدفقات النقدية :

إن تحضير قائمة التدفقات النقدية من مصادر المعلومات أعلاه يتضمن خطوات ثلاث[2] :

1 - تحديد التغير في النقد ؛

2 - تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية : هذه الخطوة ليست سهلة التحديد لأنها تتضمن

3 - تحليل قائمة الدخل للسنة الحالية إضافة إلى قائمة المركز المالي المقارنة والمعلومات الإضافية الأخرى ؛

4 - تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتمويلية : إن ما تبقى من التغيرات في قائمة المركز المالي ينبغي تحليله من أجل تحديد تأثيره على النقد .

1 تحديد التغير في النقد : إن التغير في النقد يتم تحديده عن طريق الفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة وأخرها باستخدام بيانات الميزانية العامة[3] ؛

2 تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية: تشير معايير المحاسبة عموما على أن هناك طريقتين للتوصل إلى التدفقات المرتبطة بأنشطة التشغيل هما : الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة .

أولا: الطريقة المباشرة :

بمقتضى هذه الطريقة يتم الإفصاح عن الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية المتولدة عن التشغيل ، وغنى عن البيان أن الفرق بين إجمالي المقبوضات وإجمالي المدفوعات يمثل صافي التدفق النقدي من التشغيل خلال الفترة موضع القياس[4].

[1] عقل مفلح، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي ، دار المستقبل للنشر، الطبعة2، عمان، 2000 ، ص329.

[2] فداغ الفداغ، نفس المرجع السابق، ص622.

[3] Intermediate Accounting", Johan Wiley and Kieso Donald and Weygandt Jerry and Warfield Terry, 10 edition ,sons 2001، p 1314.

[4] احمد محمد زامل ، مرجع سابق ، ص821.

ويتم الإفصاح إما من خلال[1]:

1- السجلات المحاسبية الخاصة بالمنشأة.

2-عن طريق تعديل المبيعات وتكلفة المبيعات والبنود الأخرى بقائمة الدخل بالنسبة ل:

- التغيرات التي حدثت أثناء الفترة في المخزون وحسابات مدينو ودائنو التشغيل.

- البنود غير النقدية الأخرى مثل مصروفات الإهلاك.

– البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي متعلق بالتدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار أو التمويل ، فتلك الطريقة تؤدي إلى تعديل كل بند من بنود قائمة الدخل على أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي ،

والشكل التالي يبين التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي :

الشكل رقم (01): التحويل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي .

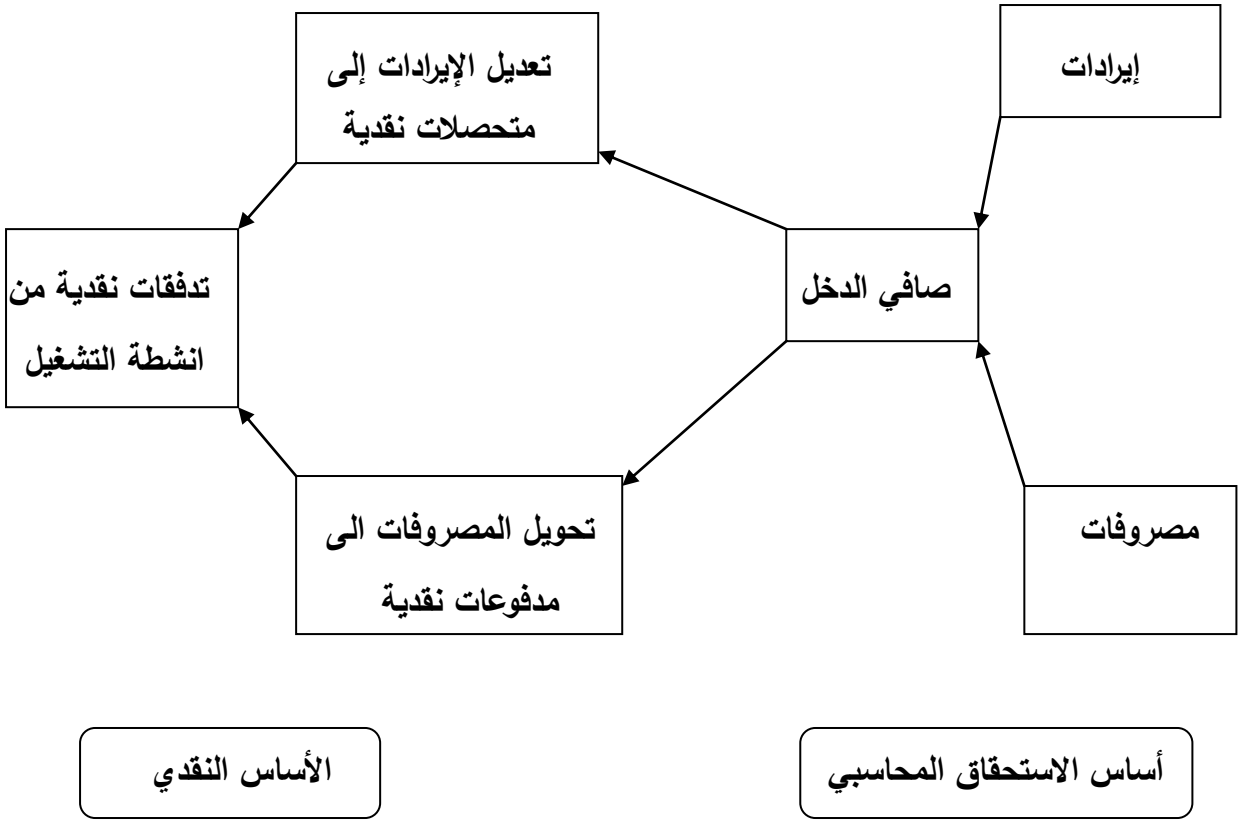

المصدر : طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل) الإسكندرية: الدار الجامعية ، 2000، ص: 259.

[1] أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، مرجع سابق، ص289.

والشكل السابق يوضح أن قائمة الدخل المعدة وفق أساس الاستحقاق يتم فيها إضافة جميع الإيرادات سواء كانت هذه الإيرادات نقدية أم لا، كما يتم طرح جميع المصروفات منها سواء كانت مصروفات نقدية أم غير نقدية كالإهلاك وغيره من المصروفات غير النقدية، أما عند استخدام قائمة التدفقات النقدية فيتم فيها حصر جميع العمليات النقدية فقط سواء من إيرادات نقدية أو من مصروفات نقدية ويتم حساب الفرق بينهما لإيجاد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية[1].

وفيما يلي جدول يوضح كيفية عرض صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام الطريقة المباشرة كما يلي :

جدول رقم(02): صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (الطريقة المباشرة) .

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:			
متحصلات نقدية من العملاء			
مبيعات من قائمة الدخل		××	
يخصم :			
الزيادة في رقم العملاء (رصيد العملاء في نهاية العام – رصيد العملاء في بداية العام)	××		
		(××)	
مدفوعات نقدية إلى الموردين			×××
مشتريات آجلة		××	
يخصم :	××		
الزيادة في رقم الموردين (رصيد الموردين في أخر الفترة – رصيد الموردين في أول الفترة)	××	(××)	
المصروفات الأخرى المدفوعة			×××
مصروف التشغيل(بدون إهلاك)	××		
+ مصروفات تشغيل مقدمة	××		
– مصروفات تشغيل مستحقة	(××)		
إيرادات أخرى محصلة			×××
إيرادات أخرى(إيرادات أوراق مالية وفوائد دائنة)	××		
+ إيرادات مقدمة	××		
– إيرادات مستحقة	(××)		
			×××

[1] طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، عين شمس، الدار الجامعية ، ص199.

صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			×××

المصدر : أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية،2005، ص291.

مميزات وعيوب الطريقة المباشرة :

أ / مميزات الطريقة المباشرة :

الميزة الأساسية للطريقة المباشرة[1] : أنها توضح بالتفصيل المتحصلات والمدفوعات النقدية التشغيلية ، وبالتالي فهي تعتبر أكثر انسجاما مع الغرض من إعداد قائمة التدفقات النقدية المتمثل في توفير معلومات عن المتحصلات النقدية و المدفوعات النقدية خلال الفترة المعينة ،وتفضل المعايير الأمريكية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية الطريقة المباشرة لأنها تفصح عن كل مصدر من مصادر النقدية وكيفية إنفاقه في الأنشطة التشغيلية[2]. كما أن توفير معلومات عن المصادر الأساسية للمتحصلات النقدية و الاستخدامات الأساسية للمدفوعات النقدية يساعد أكثر على تقدير[3] :

- قدرة الشركة على تجميع نقدية من أنشطتها التشغيلية كافية للوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير
- قدرة الشركة على إعادة الاستثمار في عملياتها التشغيلية
- قدرة الشركة على دفع توزيعات أرباح نقدية للملاك.

ب / عيوب الطريقة المباشرة:

يعد العائق الأساسي للطريقة المباشرة هو أنها لا تفصح عن البنود المنفصلة للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة من النشاطات التشغيلية وبدلا من ذلك فهي تفصح فقط عن النقدية المحصلة من النشاطات التشغيلية[4]،كما أنها

[1] محمد سمير الصبان، احمد حسين علي، احمد عبد المالك، عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة المالية المتوسطة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 340.

[2] طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية ج 01، نفس المرجع السابق، ص462.

[3] محمد سمير الصبان، احمد حسين علي، احمد عبد المالك، عبد الله عبد العظيم هلال، نفس المرجع السابق، ص 340.

[4] Larson, Kermit, "Fundamentals Accounting Principles", Irwin, 14 edition . 1996, p 610.

تحتاج لجهد إضافي لإعداد التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية الأمر الذي قد يكون سببا لعدم اعتبار هذه الطريقة مألوفة[1].

ثانيا / الطريقة غير المباشرة : تعتبر هذه الطريقة الأوسع استخداما في إعداد قائمة التدفقات النقدية، وبمقتضى هذه الطريقة يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية من خلال تعديل صافي الربح أو الخسارة[2]، وبناءا عليه

يتم تعديل صافي ربح أو خسارة الفترة بالأمور التالية [3]:

– التغيرات التي حدثت أثناء الفترة في المخزون وحسابات مدينو ودائنو الاستغلال؛

– البنود غير النقدية مثل الإهلاك والمخصصات والضرائب المؤجلة وخسائر وأرباح العملات الأجنبية غير المحققة وأرباح الشركات غير الموزعة وحقوق الأهلية؛

– جميع البنود الأخرى التي يكون أثرها النقدي متعلق بالتدفقات النقدية لأنشطة الاستثمار أو التمويل.

ويمكن تلخيص الطريقة غير المباشرة لحساب التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل على مرحلتين على النحو التالي[4] :

المرحلة الأولى : وهي تتعلق بتعديل صافي الربح أو الخسائر على النحو التالي :

1– البنود ذات الطبيعة غير النقدية مثل الإهلاك والمخصصات والضرائب المرحلة وخسائر وأرباح العملات الأجنبية غير المحققة وأرباح الشركات غير الموزعة، حيث لا تعتبر تلك البنود تدفقات نقدية لأنها لا تتطلب تدفقات نقدية داخلة أو خارجة.

2– المقبوضات والمدفوعات الناتجة عن أنشطة الاستثمار أو التمويل مثل الفوائد التمويلية، حيث أنها تخص النشاط التمويلي وليس التشغيلي، وكذلك أرباح أو خسارة بيع أصول ثابتة وأرباح أو خسارة بيع استثمارات مالية لأنها تخص النشاط الاستثماري وذلك حتى لا يحدث ازدواج في حساب التدفقات النقدية ، وتكون محصلة المرحلة الأولى هي الوصول لصافي الربح قبل التغيرات في رأس المال العامل.

[1] طارق عبد العال حماد ، موسوعة معايير المحاسبة ج 01، ص162.

[2] احمد محمد زامل ، مرجع سابق ، ص826.

[3] هشام أحمد عطية، محمد محمود عبد ربه محمد، دراسات في المحاسبة المالية محاسبة التكاليف المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية طبع نشر توزيع، مصر ،2000، ص84.

[4] أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ،مرجع سابق، ص293.

المرحلة الثانية : وهي تتعلق بتعديل صافي الربح أو الخسارة الذي تم التوصل إليه في المرحلة السابقة بالتسويات المتعلقة برأس المال العامل بخلاف النقدية، أي بالتغيرات بين أرصدة الأصول والخصوم في أول المدة وأخر المدة، أي أن التدفقات الناتجة من أنشطة التشغيل يتم التوصل إليها بموجب الطريقة غير المباشرة على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (03): صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (الطريقة غير المباشرة)

التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :		
صافي الربح قبل الضرائب		
يتم تسويته بالاتي :		
+ اهلاكات الأصول الثابتة	××	
+ اهلاكات أصول غير ملموسة	××	
+ فوائد تمويلية	××	
–حصة الشركة في الأرباح غير الموزعة من الاستثمارات طويلة الأجل	(××)	
صافي أرباح التشغيل قبل التغيرات في رأس المال العامل		××××
+ النقص في الأصول المتداولة	××	
+ الزيادة في الأصول المتداولة	××	
+ الزيادة في الالتزامات	××	
–النقص في الالتزامات	(××)	
صافي النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		××
		××××

المصدر : أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية،2005 ص294.

- **مميزات وعيوب الطريقة غير المباشرة :**

أ / مميزات الطريقة غير المباشرة:

إن المزية الأساسية لها أنها تركز على الفرق بين صافي الدخل وصافي التدخل النقدي من النشاطات التشغيلية وتستخدم في ذلك العلاقات ما بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في تحضير التدفقات النقدية[1]،كما أنها تجعل مستخدم المعلومات المحاسبية أكثر قدرة على الربط بين صافي الدخل المحاسبي وبين التدفقات النقدية التشغيلية لأن عملية الحساب تبدأ برقم صافي الدخل المحاسبي وبذلك يكون مستخدم المعلومات المحاسبية في وضع أفضل لتقدير الربحية بالإضافة إلى أن تطبيق الطريقة غير المباشرة سيكون اقل تكلفة لأن كل البيانات المطلوبة للتسويات متاحة حاليا في السجلات المحاسبية[2].

ب / عيوب الطريقة غير المباشرة :

1- يعد العائق الأساسي للطريقة غير المباشرة هو أنها لا تفصح عن تفاصيل التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل ، فهي لا توضح المتحصلات من العملاء والمتحصلات من الإيرادات الأخرى والمدفوعات للموردين وللعمال والمدفوعات مقابل الفوائد والضرائب[3]؛

2- الصعوبة التي قد تواجه المستخدمين في فهم كيفية الوصول إلى التدفقات النقدية من العمليات[4].

والجدول التالي يبين أوجه الاختلاف بين الطريقتين المباشرة وغير المباشرة كما يلي :

[1] فداغ الفداغ، مرجع سابق، ص:658.

[2] محمد سمير الصبان، احمد حسين علي، احمد عبد المالك، عبد الله عبد العظيم هلال، مرجع سابق، ص- ص:340-341.

[3] طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان ، مرجع سابق، ص : 192.

[4] كمال الدين الدهراوي ، عبد الله هلال، مرجع سابق، ص: 154.

جدول رقم (04): أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة .

أوجه الاختلاف	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
(1) المعلومات التي يتم الإفصاح عنها :	يتم التقرير عن الأقسام الرئيسية للتدفقات النقدية	يتم توضيح العلاقة بين البيانات المعدة على أساس الاستحقاق (صافي الدخل) والبيانات المعدة على أساس نقدي (التدفقات النقدية من التشغيل)
(2) الهدف	إبراز المصادر الأساسية للتدفقات النقدية الداخلة من التشغيل وكذلك أوجه استخدامها الأساسية	إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من التشغيل
(3) معالجة البيانات	تحويل الأقسام الرئيسية من الإيرادات والمصروفات إلى تدفقات نقدية وذلك بأخذ كل مصروف أو إيراد رئيسي على حدة ومعالجته بالتغيرات في الأصول أو الخصوم المتداولة المرتبطة به.	تحويل صافي الدخل إلى تدفقات نقدية بالأخذ في الحسبان المصروفات غير النقدية والأرباح والخسائر المتعلقة بأنشطة الاستثمار والتمويل وكذلك التغيرات في الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

المصدر: طارق عبد العال حماد ، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ، ص : 200.

كما يمكن إيضاح الطريقتين بالشكل التالي :

الشكل رقم (02) :الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة .

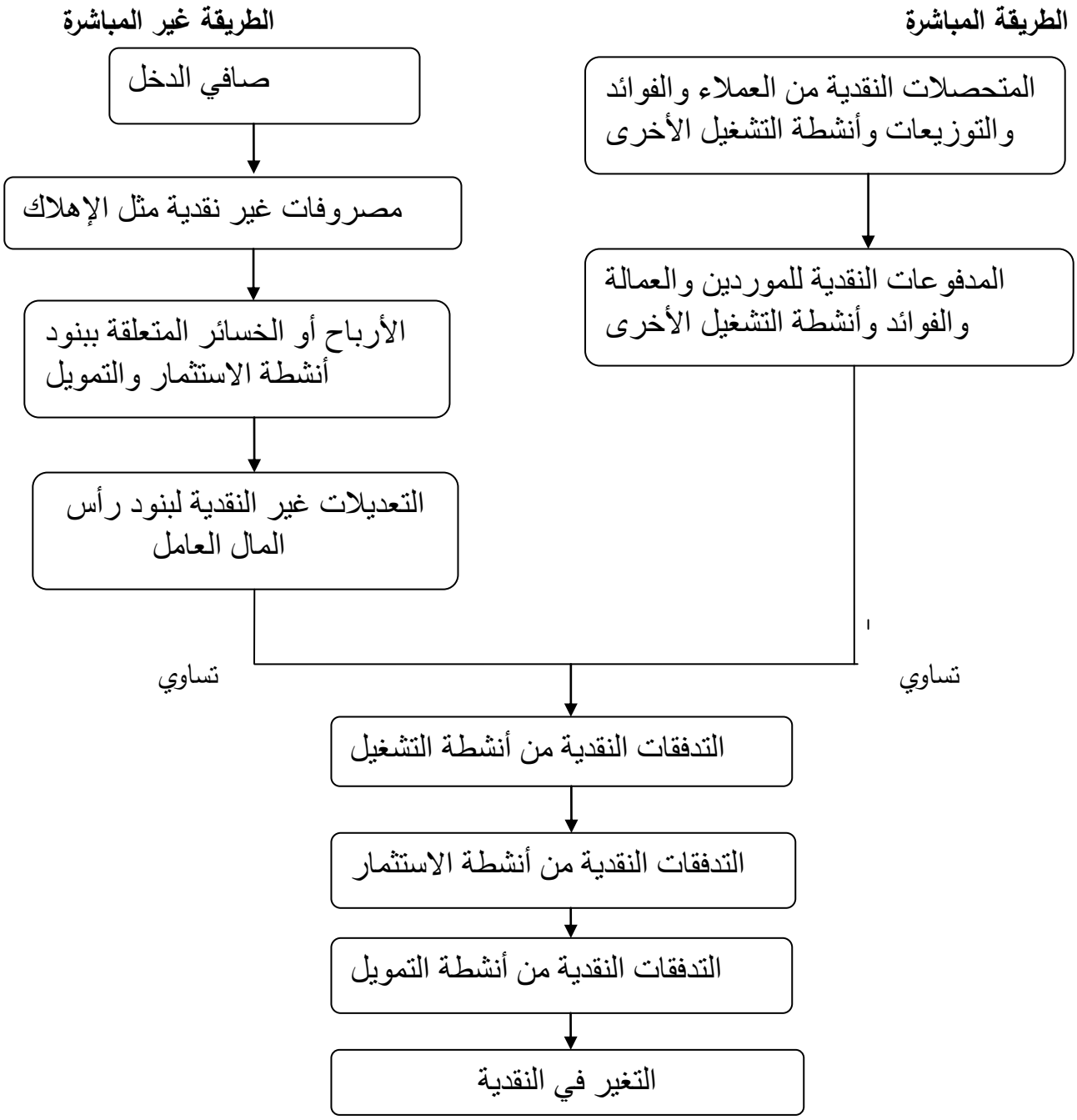

المصدر : طارق عبد العال حماد : التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ،ص :261.

والشكل السابق يبين أوجه الاختلاف بين الطريقة المباشرة وغير المباشرة والاختلاف يكمن فقط في تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية.

3 تحديد صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتمويلية : يتم عرض التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار والتمويل عن طريق الإفصاح عن إجمالي المقبوضات والمدفوعات للبنود الرئيسية بطريقة منفصلة أي بإجمالي قيمتها ودون إجراء مقاصة بينهما، ويوضح ذلك الجدول التالي :

جدول رقم (05):صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية والتمويلية .

التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار :		
التدفقات الداخلة		
متحصلات من بيع أصول ثابتة	××	
متحصلات من بيع استثمارات	××	
متحصلات من تحصيل القروض طويلة الأجل المقدمة للغير	××	
		××
التدفقات الخارجة		
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	××	
مدفوعات لشراء استثمارات	××	
مدفوعات لقروض طويلة الأجل مقدمة للغير	××	
		(××)
صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري		×××
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :		
التدفقات الداخلة		
متحصلات من إصدار سندات أو قروض		
متحصلات من إصدار أسهم لفترة طويلة الأجل من الغير	××	
	××	
التدفقات الخارجة		××
سداد توزيعات أرباح	××	
سداد ديون طويلة الأجل	××	
		(××)
صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي		×××

المصدر : أمين السيد احمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية،2005، ص: 295.

المبحث الثالث : أهم المشكلات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية

هناك بعض عناصر التدفقات النقدية تثير الجدل بشأن موقعها من النشاطات السابقة، ويتم في العادة تبويب هذه العناصر حسب طبيعة عمل المنشأة فيمكن أن يتم تبويبها في منشأة على أنها نشاطات تشغيلية في حين تعتبرها منشأة أخرى نشاطات تمويلية وهكذا، وهذه العناصر هي:

المطلب الاول : التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية والبنود غير العادية وضرائب الدخل :

الفرع الاول : التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية :

يتطلب المعيار رقم (7) بخصوص التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية ما يلي[1] :

يجب أن تسجل التدفقات النقدية التي تنشأ من العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية باستخدام عملة المنشأة التي تنشر بموجبها بياناتها المالية، وذلك بتحويل مبلغ العملة الأجنبية إلى عملة المنشأة باستخدام سعر الصرف السائد بين عملة التقرير والعملة الأجنبية في تاريخ التدفق النقدي .ويجب ترجمة التدفقات النقدية من الشركة التابعة الأجنبية حسب سعر الصرف بين عملة التقرير والعملة الأجنبية بتواريخ التدفقات النقدية.

كما لا تعتبر الأرباح والخسائر غير المحققة والتي تنشأ عن التغيرات في معدلات صرف العملة الأجنبية تدفقات نقدية ولكن يتم التقرير عن آثار التغيرات في سعر صرف العملة الأجنبية في قائمة التدفقات النقدية بهدف مطابقة أرصدة النقدية وما يعادلها بين أول الفترة ونهايتها .

الفرع الثاني : البنود غير العادية :

قد تحقق المنشأة خلال الفترة المالية إيرادات أو قد تنفق مصروفات عرضية غير ناتجة عن ممارسه المنشأة لنشاطها العادي ولا تتصف هذه الإيرادات أو المصروفات بالانتظام لذا يطلق عليها البنود غير العادية مثل التعويضات التي تحصل عليها المنشأة أو تتكبدها نتيجة أحداث مفاجئة قد أصابتها[2] .

ويجب الإفصاح بشكل منفصل عن التدفقات النقدية المتعلقة ببنود غير عادية ، ويتم التبويب حسب نشأة هذه البنود إلى أنشطة تشغيل أو استثمار أو تمويل، ويساعد الإفصاح المستقل عن هذه البنود مستخدمي القوائم المالية على تفهم طبيعتها وآثارها على التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمنشاة ، وتكمل هذه الافصاحات ما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي الثامن بعنوان " صافي ربح أو خسارة الفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في السياسات المحاسبية[3] "

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص108.

[2] نور احمد، المحاسبة المالية القياس والتقويم المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص787.

[3] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، ج 01، مرجع سابق ، ص532.

الفرع الثالث : ضرائب الدخل :

ينبغي الإفصاح عن التدفقات النقدية المرتبطة بالضرائب على الدخل بشكل منفصل، كما ينبغي تبويبها على أنها تدفقات نقدية ناتجة عن النشاطات التشغيلية ما لم يكن من الممكن ربطها مباشرة بأنشطة التمويل أو الاستثمار على وجه الخصوص[1] .

المطلب الثاني : الفوائد وأرباح الأسهم وتوزيعات الأرباح :

يتطلب المعيار رقم 7 الإفصاح بشكل منفصل عن كافة التدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة من الفوائد وأرباح الأسهم ويجب أن يصنف كل منها بأسلوب ثابت من فترة لأخرى ، على أنها نشاطات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية .

تصنيف بعض البنود كنشاط استثماري أو تمويلي أو تشغيلي عند إعداد قائمة التدفقات النقدية[2] :

الفرع الاول : الفائدة المدفوعة : يسمح المعيار ببديلين للتصنيف شريطة الثبات في المعالجة :

- يمكن تصنيفها كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة وكمعالجة بديلة
- يمكن تصنيفها كنشاط تمويلي باعتبارها تكاليف للحصول على الموارد.

ويتم الإفصاح عن المبلغ الكلي للفائدة المدفوعة خلال الفترة في بيان التدفقات النقدية سواء اعترف بالفائدة كمصروف في بيان الدخل أو تم رسملتها حسب المعالجة البديلة المسموح بها بموجب المعيار المحاسبي الدولي 23 تكاليف الاقتراض.

الفرع الثاني : الفائدة المقبوضة وتوزيعات الأرباح المقبوضة : يسمح المعيار ببديلين للتصنيف شريطة الثبات في المعالجة :

- يمكن تصنيفها كنشاط تشغيلي لأنها تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة وكمعالجة بديلة ؛
- يمكن تصنيفها كنشاط استثماري باعتبارها عوائد استثمارات.

الفرع الثالث : توزيعات الأرباح المدفوعة : يسمح المعيار ببديلين للتصنيف شريطة الثبات في المعالجة :

- يمكن تصنيفها كنشاط تمويلي لأنها تعتبر تكلفة للحصول على الموارد ،

[1] نور احمد، مرجع سابق، ص 787.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص- ص109- 110.

– كمعالجة بديلة يمكن تصنيفها كأحد مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من اجل مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تحديد مقدرة المنشاة على دفع أرباح الأسهم من خلال التدفقات النقدية التشغيلية.

المطلب الثالث : الاستثمار في شركات تابعة وزميلة ومشتركة وشراء شركات تابعة ووحدات أخرى والتخلص منها :

الفرع الاول : الاستثمار في شركات تابعة وزميلة ومشتركة :

في حالة استخدام طريقة حقوق الملكية أو التكلفة للمحاسبة عن الاستثمار في شركات تابعة أو زميلة، فإنه يجب على المستثمر أن يقتصر عند التقرير بقائمة التدفقات النقدية على التدفقات النقدية التي تحدث بينه وبين الشركة المستثمر فيها ، ومن أمثلة ذلك أرباح الأسهم النقدية والدفعات المقدمة .

أما إذا كانت المنشأة تستخدم في الإفصاح عن حصتها في مشروع مشترك (أنظر المعيار المحاسبي الدولي الحادي و الثلاثون (التقرير المالي عن الحصص من المشروعات المشتركة) التي تستخدم طريقة البيانات الموحدة المتناسبة، فإن عليها أن تفصح بقائمة التدفقات النقدية الموحدة عن نصيبها في التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع . وإذا كانت المنشأة تستخدم طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن حصتها في مشروع مشترك، فإنه يجب عليها أن تفصح بقائمة التدفقات النقدية عن تلك التدفقات النقدية الناشئة بسبب الاستثمار في المشروع المشترك، وكذلك التوزيعات أو أية مدفوعات أو متحصلات تتم بينها وبين المشروع المشترك [1].

الفرع الثاني : شراء شركات تابعة ووحدات أخرى والتخلص منها :

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (07) الإفصاح عن المجموع الكلي للتدفقات النقدية الناشئة عن شراء أو بيع الشركات التابعة وغيرها من منشات الأعمال الأخرى، وذلك بشكل منفصل وكجزء من أنشطة الاستثمار كما ألزم المعيار الافصاحات التالية لكل عمليات الشراء أو البيع للشركات التابعة والوحدات الأخرى[2] :

أ – القيمة الاجمالية الشراء أو البيع ؛

ب – الجزء المدفوع بالنقد أو ما يعادله من قيمة الشراء او البيع ؛

[1] 10/09/2011.: la dernier consente .www.infotechaccountants.com

[2] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، ج 01، مرجع سابق ، ص 533.

جـ – مبلغ النقدية وما في حكمها في الشركات التابعة أو وحدة الأعمال التي تم شرائها أو بيعها؛

د – مبلغ الاصول والخصوم بخلاف النقدية وما في حكمها في الشركة التابعة أو منشات الأعمال الاخرى التي تم شرائها أو بيعها، وملخصه حسب كل مجموعة رئيسية.

ويعتبر الإفصاح عن الأثر النقدي لشراء أو التخلص من الشركات التابعة ووحدات الأعمال الأخرى في بند مستقل بالإضافة إلى الإفصاح في جزء خاص عن مقادير الموجودات والمطلوبات التي تم شرائها أو التخلص منها مفيدا في التمييز بين التدفقات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. ويجب استبعاد آثار التدفقات النقدية الناتجة عن التخلص من تلك الاستثمارات من التدفقات التي نتجت عن حيازتها ، كما يتم الإفصاح بقائمة التدفقات النقدية عن مجموع المبالغ المدفوعة أو المحصلة لشراء أو التخلص من إحدى الشركات التابعة أو وحدات الأعمال الأخرى وذلك بعد خصم أية مبالغ نقدية أو نقدية معادلة تم الحصول عليها أو دفعها[1].

المطلب الرابع : التقرير عن العقود المستقبلية و الآجلة و الخيارات والمقايضات والمعاملات غير النقدية.

الفرع الاول : التقرير عن العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود الخيارات وعقود المقايضات :

يشترط المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) أن عقود المشتقات (المستقبلية والآجلة والخيارات والمقايضات) سوف تصنف عادة كأنشطة استثمارية فيما عدا :

1– عندما تكون هذه العقود معقودة لأغراض التعامل والاتجار، ومن ثم تصنف على أنها ضمن أنشطة التشغيل؛

2– عندما تتم المدفوعات والمقبوضات بواسطة المنشأة لهذه العقود على أنها أنشطة تمويل ولذلك يتم التقرير عنها وفقاً لهذا الوصف[2].

الفرع الثاني: المعاملات غير النقدية :

هناك بعض المعاملات التي تتعلق بأنشطة الاستثمار والتمويل ولا تتطلب استخدام النقدية وما في حكمها (معاملات غير نقدية) ، يتعين استبعاد هذه المعاملات عند إعداد وعرض قائمة التدفق النقدي على اعتبار أن هذه المعاملات لا تمثل أو تتطلب تدفقات نقدية في الفترة الجارية (أي لا يكون لها تأثير مباشر على النقدية في الوقت الحالي) ومن أمثلة المعاملات غير النقدية ما يلي[3] :

– شراء الأصول إما بتحميل الالتزامات المتعلقة بها مباشرة أو عن طريق التأجير التمويلي

[1] www.infotechaccountants.com .: la dernier consente 10/09/2011.

[2] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ج 01، مرجع سابق، ص531.

[3] مصطفى الجاموس ،قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 01، العدد01، 1999، ص 232 .

– شراء مؤسسة عن طريق إصدار حقوق الملكية؛

– تحويل الدين إلى حقوق الملكية.

مثل هذه المعاملات التي تأثر على كل من الأصول والخصوم في آن واحد أو التي تنتج عن التحولات داخل الخصوم أو الأصول لا تعتبر تدفقات نقدية، نظرا لان هذه المعاملات(داخل الخصوم أو الأصول لا تعتبر تدفقات) تمثل أنشطة استثمارية أو تمويلية، هدف قائمة التدفق النقدي هو إعطاء فكرة عن مكونات كل من هذين النشاطين، لذا اوجب المعيار الإفصاح عن تلك المعاملات المتممة للقوائم المالية أو في شكل جداول إضافية بالطريقة التي توفر جميع المعلومات المتعلقة بالمعاملات غير النقدية المرتبطة بكل من أنشطة الاستثمار والتمويل.

المطلب الخامس : افصاحات بواسطة معيار قائمة التدفقات النقدية :

هناك بعض المعلومات الإضافية قد تكون مرتبطة بمستخدمي القوائم المالية لتوفير نظرة صائبة عن السيولة والقدرة على السداد للمنشأة، ولذلك يضع المعيار المحاسبي الدولي رقم (7)– قائمة التدفقات النقدية – افصاحات أخرى مطلوبة أو في بعض الحالات يكون موصى بها[1] :

الفرع الاول : افصاحات مطلوبة :

مقدار أرصدة النقدية وما في حكمها الهامة التي تحتفظ بها المنشأة وغير متاحة بواسطة المجموعة، مع تعليق الإدارة عليها.

ومثال ذلك : وجود شركة تابعة تعمل في دولة أجنبية وتوجد رقابة أو قيود قانونية على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.

الفرع الثاني : الافصاحات الموصى بها : يشجع المعيار على تقديم الافصاحات التالية :

– تسهيلات القروض الممنوحة مشيرا إلى القيود على استخدامها إن وجدت ؛

– في حالة الاستثمار في مشروعات مشتركة والتي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة التوحيد التناسبي، فإن إجمالي المبلغ للتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل والاستثمار والتمويل سوف يتم إظهار الجزء الذي يخص الاستثمار في المشروع المشترك معه؛

[1] طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ج 01، مرجع سابق، ص– ص534–535.

– يتم إظهار المبلغ الإجمالي للتدفقات النقدية الراجعة إلى الزيادة في الطاقة التشغيلية بشكل منفصل عن تلك التدفقات النقدية اللازمة للحفاظ على الطاقة التشغيلية ؛

– مقدار التدفقات النقدية المنفصلة من خلال القطاعات الصناعية أو الجغرافية.

– ويوصي المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) بالافصاحات الموضحة أعلاه رغم صعوبة تقديمها، فهي

– فريدة في نوعها حيث أنها غير مطلوبة حتى في ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في الولايات المتحدة، ورقم ذلك فهي مفيدة في تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم أفضل الوضع المالي للمنشأة.

المطلب السادس : قائمة التدفقات النقدية لمنشأة غير مالية :

يهدف هذا الملحق بصفة أساسية إلى توضيح كيفية تطبيق المعيار وللمساعدة على فهم معانيه.

1 -يوضح هذا المثال المبالغ المتعلق بالفترة الحالية فقط . وطبقا للمعيار الدولي الأول "عرض البيانات المالية" فإنه في التطبيق العملي يجب مراعاة عرض الأرقام المقارنة للسنة السابقة أيضا.

2 -تم عرض المعلومات المتعلقة بكل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لتوضيح كيفية إعداد قائمة التدفقات النقدية في ظل الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، ويجب ملاحظة أن طريقة عرض كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي في المثال آلاتي لا تتفق مع مقتضيات المعايير المحاسبية الدولية.

3 -المعلومات التالية تعتبر أيضا مناسبة لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية.

- م شراء كافة أسهم الشركة التابعة نظير 590 وحدة نقدية. وتقدر القيمة العادلة للموجودات التي تم الحصول عليها والمطلوبات التي تم الالتزام بها كما يلي [1] :

المخزون 100ون، المدينون 100ون، النقدية 40ون، الموجودات الثابتة 650ون، الدائنون 100ون، ديون طويلة الأجل 200ون.

- تم إصدار أسهم نظير مبلغ 250 نقدا، كما تم الحصول على قروض نقدية طويلة الأجل بمبلغ 250 وحدة نقدية.
- مصروف الفوائد 400 تم دفع 170 وحدة نقدية منها خلال الفترة الحالية. كما تم دفع فوائد مقدارها 100 وحدة نقدية تخص الفترة السابقة.
- تم توزيع أرباح نقدية مقدارها 1200 وحدة نقدية.

[1] 20/10/2011. www.kantakji.com. la dernier consente

- الضرائب المستحقة في بداية ونهاية الفترة كانت على التوالي 1000 وحدة نقدية و 400 وحدة نقدية. وتم خلال الفترة عمل مخصص للضرائب الخاصة بالفترة بمقدار 200 وحدة نقدية. وتبلغ الضرائب المحجوزة عن توزيعات أرباح مستلمة 100 وحدة نقدية.
- قامت المجموعة خلال الفترة بالحصول على موجودات ثابتة بتكلفة قدرها 1250 وحدة نقدية منها 900 وحدة نقدية عن طريق عقود إيجار تمويلية، وتم دفع الباقي وقدره 350 نقدا.
- تم بيع موجودات ثابتة تكلفتها التاريخية 80 وحدة نقدية ومجمع الاستهلاك الخاص بها 60 وحدة نقدية بمبلغ 20 وحدة نقدية.
- رصيد حساب المدينين في نهاية الفترة 19− 2 تضمن فوائد مستحقة قدرها 100 وحدة نقدية .

جدول رقم (06) : قائمة الدخل في N/12/31 : المبالغ : وحدة نقدية

البيان	المبالغ
إيراد المبيعات تكلفة البضاعة المباعة	30650 (26000)
مجمل الربح	4650
الإهلاك مصروفات تسويقية وإدارية	450 910
مجموع صافي التشغيل	1360
صافي ربح التشغيل إيرادات استثمارات تأمين عن تسوية أضرار الزلازل خسارة فروق العملة	3290 500 180 (40)
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب الفوائد	3930 (400)
صافي الربح في الضرائب الضرائب	3530 (300)
صافي الربح	**3230**

المصدر : احمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الرياض، معهد الإدارة العامة، الجزء 2، 2000، ص818.

جدول رقم (07) : قائمة المركز المالي المقارنة N/12/31 : المبالغ : وحدة نقدية.

الأصول			الخصوم		
استثمارات قصيرة الأجل	2500	2500	رأس المال	1250	1500
أصول ثابتة بالتكلفة	1910	3830	أرباح محتجزة	1380	3410
الإهلاك	1060	1450	إجمالي حقوق مساهمين	2630	4910
صافي الأصول الثابتة	850	2380	ديون طويلة الأجل	1040	2400
المخزون	1950	1000	الموردون	1890	250
العملاء	1200	1900	فوائد مستحقة	100	230
النقدية وما في حكمها	160	410	ضرائب دخل	1000	400
إجمالي الأصول	**6660**	**8190**	**إجمالي الخصوم**	**6660**	**8190**

المصدر : احمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الرياض، معهد الإدارة العامة، الجزء 2، 2000، ص819.

جدول رقم (08) : قائمة التدفقات النقدية طبقا للطريقة المباشرة N/12/31 : المبالغ : وحدة نقدية.

البيان	المبالغ
التدفقات النقدية من نشاطات التشغيل	
مقبوضات نقدية من العملاء	30150
مدفوعات نقدية للموردين	(26690)
مدفوعات مصروفات بيعيه وإدارية	**(910)**
فوائد مدفوعة	**(270)**
ضرائب دخل مدفوعة	(900)
النقدية المتولدة من التشغيل	1380
مقبوضات غير عادية (متحصلات أضرار زلازل)	180
صافي النقدية المتولدة من التشغيل	**1560**

التدفقات النقدية من نشاطات الاستثمار	
مقبوضات نقدية بيع آلات	**20**
مقبوضات من إيرادات استثمار	**400**
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	**(350)**
مدفوعات لشراء شركة تابعة	**(550)**
صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري	**(480)**
التدفقات النقدية من نشاطات التمويل	
مقبوضات نقدية من إصدار أسهم	**250**
مقبوضات من اقتراض طويل الأجل	250
مدفوعات مقابل التزامات التأجير التمويلي	(90)
توزيعات مدفوعة	(1200)
صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي	**(790)**
صافي الزيادة في النقدية	**290**
رصيد النقدية وما في حكمها أول الفترة	**120**
رصيد النقدية وما في حكمها أخر الفترة	**410**

المصدر : احمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الرياض، معهد الإدارة العامة، الجزء 2، 2000، ص- ص 833-844.

جدول رقم (09) :قائمة التدفقات النقدية طبقا للطريقة غير المباشرة N/12/31 : المبالغ : وحدة نقدية.

البيان	المبالغ
التدفقات النقدية من نشاطات التشغيل	
صافي الربح قبل الفوائد والضرائب	3350
الإهلاك	450
خسارة تحويل العملة	40
إيرادات استثمارية	(500)
مصروف الفوائد	400

نقدية متولدة عن التشغيل قبل تغيرات رأس المال العامل	3740
التغير في رصيد المدينين	(500)
التغير في المخزون	1050
التغير في الدائنين	(1740)
فوائد مدفوعة	(270)
ضرائب مدفوعة	(900)
النقدية المتولدة من التشغيل	1380
مقبوضات غير عادية (متحصلات أضرار زلازل)	180
صافي النقدية المتولدة من التشغيل	1560
التدفقات النقدية من نشاطات الاستثمار	
مقبوضات نقدية بيع آلات	20
مقبوضات من إيرادات استثمار	400
مدفوعات لشراء أصول ثابتة	(350)
مدفوعات لشراء شركة تابعة	(550)
صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري	(480)
التدفقات النقدية من نشاطات التمويل	
مقبوضات نقدية من إصدار أسهم	250
مقبوضات من اقتراض طويل الأجل	250
مدفوعات مقابل التزامات التأجير التمويلي	(90)
توزيعات مدفوعة	(1200)
صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي	(790)
صافي الزيادة في النقدية	290
رصيد النقدية وما في حكمها أول الفترة	120
رصيد النقدية وما في حكمها أخر الفترة	410

المصدر : احمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات بالحاسب الآلي، الرياض، معهد الإدارة العامة، الجزء 2، 2000، ص – ص 835-837.

خلاصة الفصل الأول :

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية حيث تعطي هذه القائمة معلومات مختلفة في مضمونها ودلالتها عن تلك التي تعطيها قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، فمعلومات التدفقات النقدية تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقدير إمكانية تحقيق المنشأة للتدفقات النقدية المستقبلية وهذا الموضوع يعتبر في غاية الأهمية للمستثمر والمقرض الذي يهتم بتحقيق التدفقات النقدية أكثر من الربحية في الأجل القصير وكذلك الإدارة التي تولي هذه التدفقات عناية خاصة من أجل أن تحدد مدى حاجتها إلى التمويل الخارجي .

وتبرز أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية في الدلالة على مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية داخلة كافية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة اللازمة للتشغيل، وكلما كان صافي التدفقات النقدية موجبا دل ذلك على أهمية سيولة المنشأة وربحيتها.

وتبرز أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية في كونها تقدم مؤشرا عن درجة توسع ونمو المنشأة أو درجة انحصارها وانكماشها ، فكلما زادت هذه التدفقات فإن ذلك يعد مؤشرا جيد على التوسع والنمو.

كما تأتي أهمية التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية في كونها تعطي مستخدمي القوائم المالية صورة كاملة عن سياسات المنشأة في تمويل عملياتها من حقوق الملكية أو التمويل بالاقتراض باعتبار أن هناك حدا أقصى للتمويل بالاقتراض، والذي إذا تجاوزته المنشأة فغالبا ما تواجه عدة مشاكل من بينها الإعسار المالي.

الفصـــل الثانـي

الأداء المالـي وتقييمـه باستخدام قائمـة التدفقات النقديـة

تمهيد :

يشهد العصر الحديث العديد من التطورات في العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي أدت إلى تزايد أهمية المعلومات المحاسبية التي تشكل العصب الحيوي في عملية تقييم الأداء المالي، ولغرض الإفصاح عن قيمة المعلومات الموجودة في القوائم المالية كان لابد من ظهور ما يعرف اليوم بالتحليل المالي .

والتحليل المالي الذي هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة من مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم الأداء المالي للمؤسسات في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يناسب عملية تقييم أدائها المالي، وبالتالي فإن التقييم يهدف إلى التعرف على مواطن القوة وتعزيزها، ومواطن الضعف ووضع الحلول اللازمة لها، ويعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الوسائل استخداما في تقييم أداء المؤسسات،

وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الأول : مفهوم الأداء وأنواعه ومجالاته.

المبحث الثاني : ماهية عملية تقييم الأداء.

المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي .

المبحث الرابع : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي .

المبحث الأول : مفهوم الأداء وأنواعه ومجالاته

إن تناول أداء المؤسسة بدراسة نظرية يعد مطلبا ضروريا للإحاطة بجميع جوانبه، بحيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الأداء وأنواعه وكذلك العوامل المؤثرة في الأداء.

المطلب الاول : مفهوم الأداء :

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة لمنظمات الأعمال بشكل عام، وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء الإدارة. ويكاد أن يكون الظاهرة الشمولية وعنصر محوري لجميع فروع وحقول المعرفة الإدارية بما فيها الإدارة الإستراتيجية، فضلا عن كونه البعد الأكثر أهمية لمختلف منظمات الأعمال والذي يتمحور حوله وجود المنظمة من عدمه. وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تتناول الأداء، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع أو اتفاق حول مفهوم محدد له. وعلى الرغم من تعدد واتساع الأبعاد والمنطلقات البحثية ضمن موضوع الأداء، واستمرار المنظمات بالاهتمام والتركيز على مختلف جوانبه، يبقى الأداء مجالا خصبا للبحث والدراسة لارتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات والعوامل البيئية، سواء أكانت الداخلية أم الخارجية منها، وتشعب وتنوع تلك المتغيرات وتأثيرها المتبادل معه، فالأداء مفهوم واسع، ومحتوياته متجددة بتجدد وتغير وتطور أي من مكونات المنظمة على اختلاف أنواعها، ولا تزال الإدارات العليا في منظمات الأعمال مستمرة في التفكير بموضوع الأداء طالما أن تلك المنظمات موجودة، إضافة إلى أن الانشغال بمناقشة الأداء بوصفه مصطلحا فنيا، وبمناقشة المستويات التي يحلل عندها والقواعد الأساسية لقياسه مازال مستمرا.

إن الاختلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي تعتمد في دراسة الأداء وقياسه والتي يستخدمها المدراء والمنظمات، ويرى HOFER أن هذا الاختلاف يعود لتنوع الأهداف والاتجاهات في دراسة الأداء، وعلى الرغم من هذا الاختلاف، فإن اغلب الباحثين يعبرون عن الأداء من خلال النجاح الذي تحققه المنظمة في تحقيق أهدافها[1]، وهناك عدة تعاريف منها :

التعريف الأول : "إن أصل كلمة أداء ينحدر إلى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة PERFORMARE التي تعنى إعطاء كلية الشكل لشيء ما. وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها لفظة PERFORMANC التي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه"[2].

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية– منظور منهجي متكامل– دار وائل للنشر، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2007، ص– ص 476–477.

[2] Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod , 2 ed, Paris, 1976,P. 310.

التعريف الثاني : "هو محاولة تحقيق المؤسسة الأهداف المنتظرة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف ويشتمل مفهومي الفعالية : وهي الوصول إلى الأهداف المرجوة، والنجاعة وهي تخفيض الموارد المستخدمة "[1].

التعريف الثالث : يقصد بالأداء أيضا " المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها "[2]، وحسب bourguignon فإن مفهوم الأداء يتخذ احد المعاني[3] :

- نشاط : فهو يؤدي إلى الوصول إلى نتائج ؛
- أداء : فهو نتيجة نشاط كونه يعتمد على تقييم النتائج التي تحققها المؤسسة ؛
- يمكن أن يعبر الأداء عن المردودية والنتائج المالية .

المطلب الثاني : أنواع الأداء :

إن تصنيف الأداء كغيره من التصنيفات المتعلقة بالظواهر الاقتصادية، يطرح إشكالية اختيار المعيار الدقيق والعملي في الوقت ذاته الذي يمكن الاعتماد عليه لتحديد مختلف الأنواع، وبما أن الأداء من حيث المفهوم يرتبط إلى حد بعيد بالأهداف فإنه يمكن نقل المعايير المعتمدة في تصنيف هذه الأخيرة واستعمالها في تصنيف الأداء كمعايير الشمولية والطبيعة.

فحسب معيار الشمولية الذي قسم الأهداف على كلية وجزئية يمكن تقسيم الأداء إلى[4] :

الفرع الاول : الأداء الكلي :

وهو الذي يتجسد بالإنجازات التي ساهمت جميع العناصر والوظائف للمؤسسة تحقيقها، ولا يمكن نسب انجازها إلى أي عنصر دون مساهمة باقي العناصر، وفي إطار هذا النوع من الأداء يمكن الحديث عن مدى وكيفيات بلوغ المؤسسة أهدافها الشاملة كالاستمرارية، الشمولية، الأرباح، النمو ...

الفرع الثاني : الأداء الجزئي :

وهو الذي يتحقق على مستوى الأنظمة الفرعية للمؤسسة وينقسم بدوره إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعيار المعتمد لتقسيم عناصر المؤسسة، حيث يمكن أن ينقسم حسب المعيار الوظيفي إلى : أداء وظيفة المالية، أداء وظيفة الأفراد، أداء وظيفة التموين ، أداء وظيفة الإنتاج، أداء وظيفة التسويق.

---

[1] Claude ALAZARD et salime SEPARI, contrôle de gestion, Dunod édition, France, 1998, P 11.

[2] عبد المحسن توفيق محمد ، تقييم الأداء ، دار النهضة العربية مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة ، مصر ، 1998 ، ص03 .

[3] A.BOURGUIGNON ,peut ou finir la performance , revue française de comptabilité , N°269 ,1995, P61.

[4] عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية– مفهوم وتقييم– مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد1، نوفمبر 2001، ص– ص 89–90.

ونشير إلى أن الأداء الكلي للمؤسسة في الحقيقة هو نتيجة تفاعل أداءات أنظمتها الفرعية كما يؤكد ذلك احد الباحثين الذي يرى أن دراسة الأداء الشامل للمؤسسة يفرض أيضا دراسة الأداء على مستوى مختلف وظائفها.

أما حسب معيار الطبيعة الذي يقسم الأهداف إلى اقتصادية، اجتماعية، تقنية، سياسية...الخ، فإنه يمكن وإن كان ذلك من باب المقابلة المنطقية، تصنيف الأداء إلى اقتصادي، اجتماعي، سياسي، تقني...وفي الإشارة إلى هذا التصنيف يقول احد الباحثين لا يمكن للمؤسسة أن تحسن صورتها بالاعتماد على الأداء الاقتصادي أو التكنولوجي فحسب، بل إن الأداء الاجتماعي له وزنه الثقيل على صورة المؤسسة في الخارج، إذا بناء على هذه المقابلة بين طبيعة الأهداف وأنواع الأداء يمكن القول بأن الأهداف الاقتصادية تدل على وجود الأداء الاقتصادي، الذي يعتبر تحقيقه المهمة الأساسية للمؤسسة، والذي يتجسد بالفوائض التي تحققها من وراء تعظيم نواتجها وتدنية مستويات استخدام مواردها، أما الأهداف الاجتماعية وان كانت في الحقيق تمثل قيودا مفروضة على المؤسسة يلزمها بها كل من مجتمعها الداخلي (أفرادها) والخارجي، فيعبر سعي المؤسسة إلى بلوغها على الأداء الاجتماعي لها، وبغض النظر عن كونها أهدافا أم قيودا، فان تحقيقها يجب أن يكون بالتزامن مع الأهداف الاقتصادية لان " الاجتماع مشروط بالاقتصاد " وبذلك يتلازم الأداء الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسة الناجحة هي التي تعرف كيفية الوصول إلى تحقيق اكبر مستوى من النوعين معا.

و إلى جانب الأداء الاقتصادي والاجتماعي يمكن الحديث عن الأداء التقني أو الثقافي أو السياسي للمؤسسة، وذلك عندما تسطر لنفسها أهدافا من هذا القبيل كان ترغب في السيطرة على مجال تكنولوجي معين، أو تسعى إلى تكوين ثقافة خاصة بها أو التأثير على السلوك الثقافي لمحيطها بخلق أنماط استهلاكية جديدة، أو ربما تحاول التأثير على النظام السياسي القائم لاستصدار امتيازات لصالحها (تمويل الحملات الانتخابية من اجل إيصال أشخاص معنيين إلى مراكز القرار) كما هو الشأن بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات خاصة العاملة منها في بلدان العالم الثالث.

المطلب الثالث : مجالات الأداء :

تتنوع وتختلف مجالات الأداء في منظمات الأعمال تبعا لاختلاف أعمالها وطبيعة نشاطها، ووفقا لدرجات إدارتها في التركيز على تلك المجالات التي تعتقد أن تحقيق الأهداف من خلالها يمثل أولوية، وحتى تلك المجالات التي تقل أهمية عن مجالات الأهداف الرئيسية، تسعى المنظمات الناجحة إلى بلورة منطلقات لقياس أدائها للوصول إلى إطار عمل متكامل يعكس مستوى الأداء في المنظمة بشكل شامل.

وهذه الميادين هي :

الفرع الاول : ميدان الأداء المالي :

وهو الميدان المتعلق بالجانب المالي وهو وصف لوضع الوحدة الاقتصادية الآن وتحديد للاتجاهات التي استخدمتها للوصول إلى هذا الوضع من خلال دراسة المبيعات والإيرادات والموجودات والمطلوبات[1]، ويعتقد Harrison & John أن مؤشرات الأداء المالي يمكن استخدامها كمؤشرات أساسية تستخدم في عملية التحليل الداخلي للمنظمة، فالأداء المالي يعتبر إستراتيجية مهمة، يمكن للمدراء استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي في المنظمة، فضلا عن ما يؤشره من نقاط قوة داخلية ويؤكد الكاتبان على أهمية الأداء المالي فيما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية، إذ أن المنظمة ذات الأداء المالي العالي، تكون أكثر قدرة على الاستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنة بغيرها من المنظمات والتي تعاني من الأداء المالي المتردي. ويدعم هذا المنطق Waddok & Graves إذ يعتبران أن الأداء المالي يتيح للمنظمة الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة، ويساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم[2]، وتستخدم لقياسه النسب والمؤشرات المالية كالسيولة والربحية وغيرها من النسب التي تتيح للوحدة الاقتصادية معرفة نقاط قوتها وضعفها فضلاً عن معرفة موقعها السوقي مقارنة بالوحدات الاقتصادية المنافسة [3].

الفرع الثاني : ميدان الأداء المالي والعملياتي :

يمثل ميدان الأداء المالي والعملياتي الحلقة الوسطى لأداء الأعمال في المنظمات، فبالإضافة إلى المؤشرات المالية يجري الاعتماد على مقاييس ومؤشرات تشغيلية في الأداء كالحصة السوقية، تقديم منتجات جديدة، نوعية المنتوج ، الخدمة المقدمة، فاعلية العملية التسويقية، الإنتاجية، وغيرها من المقاييس، ويرى Macmenamin أن الاعتماد على النسب المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المنظمة، لذا يجب تعزيز هذا الأسلوب في القياس بمقاييس أداء غير مالية لبناء نظام قياس فعال في المنظمة. وضمن هذا التوجه، يعتقد Ellsworth بأنه إذا ما اهتم المدير بالأداء الكلي والشامل للمنظمة، فإنه سيكون أكثر ميل لخلق التوازن بين الاهتمامات العملياتية والمالية، ويرى Venkatraman & Ramanujam أن الاعتماد على المؤشرات المالية إلى جانب المؤشرات العملياتية، يعد ميدان للأداء الذي يستخدم في أغلب البحوث الإدارية الإستراتيجية

[1] الحسيني فلاح حسن ، الدوري مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك، دار وائل، عمان، الأردن، 2000، ص 234.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، مرجع سابق، ص 481.

[3] Katraman , ven , N.& Ramanujan ,V .”Measurement of Business performance in strategy reseach :A p804..comparsion of Apperoaches ”Academy of management Review,vol.11,No.4,1986

الحديثة[1].

الفرع الثالث : ميدان الفاعلية التنظيمية :

يمثل ميدان الفاعلية التنظيمية المفهوم الأوسع والأشمل لأداء الأعمال والذي يدخل في طياته أسس كل من الأداء المالي والعملياتي. ويرى Cameron & Whetten أنه من المناسب الاعتماد على هذا الميدان بمفاهيمه ومقاييسه عند دراسة الأداء في مختلف المجالات الإدارية، وخاصة في مجال بحوث الإدارة الإستراتيجية ونظرية المنظمة نظرا لما تتطلبه الطبيعة المتشابكة للأهداف التنظيمية وحاجات الأطراف المرتبطة بها من اهتمام، إذ يغطي ميدان الفاعلية التنظيمية أهداف أصحاب المصالح في المنظمة، ويجد القياسات المناسبة لأهداف مختلف الأطراف، ويؤيد Chakravarthy استخدام مدخل الفاعلية في قياس الأداء وبخاصة الجانب الإستراتيجي منه، ويعتقد بأن الأداء الإستراتيجي ما هو إلا دراسة وبحث وقياس لفاعلية المنظمة[2].

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة في الأداء :

هناك العديد من العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة ، قد يكون البعض منها داخل المؤسسة والبعض الأخر يكون خارجها.

الفرع الاول : العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء :

تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية والتي تؤثر على أدائها، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة آثارها الايجابية أو التقليل من آثارها السلبية، تتميز هذه العوامل بكثرتها وبالتالي صعوبة حصرها، التداخل فيما بينها، التفاوت من حيث درجة تأثيرها والتحكم فيها . ونتيجة لذلك تم تجميعها في مجموعتين رئيسيتين هما[3]:

أ / العوامل التقنية :

- نوع التكنولوجيا ؛
- نسبة الاعتماد على الآلات مقارنة بعدد العمال ؛
- الموقع الجغرافي للمؤسسة وتصميمها للمؤسسة من حيث المخازن، الورشات، التجهيزات والآلات؛
- نوعية المنتوج، شكله ، الغلاف ؛

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، مرجع سابق، ص- ص483-484.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس ، مرجع سابق، ص 484.

[3] السعيد بريش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، الطبعة الثانية، ورقلة، 22- 23 نوفمبر2011، ص 298 .

- مدى توافق منتجات المؤسسة مع رغبات المستهلكين؛
- التناسب بين طاقتي الإنتاج والتخزين في المؤسسة؛
- نوعية المواد المستعملة في عملية الإنتاج؛

ب / العوامل البشرية :

- التركيبة البشرية من حيث السن والجنس؛
- مستوى تأهيل أفراد المؤسسة ومدى التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها والتكنولوجيا المستخدمة ؛
- أنظمة المكافآت والحوافز؛
- العلاقة بين العمال والإدارة ؛
- نوعية المعلومات .

ويبقى مجال العوامل المفسرة للأداء واسعا جدا ولا يمكن تحديده وضبطه، غير أن الدراسات بينت أن أهم العوامل التي تحقق الأداء المرتفع تأتي من المؤسسة نفسها قبل محيطها (مواردها).

الفرع الثاني : العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء :

هناك عدة عوامل خارجية تؤثر على الأداء منها :

أ / العوامل الاقتصادية :

تتمثل في مجموعة العوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظرف الاقتصادي كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار، ارتفاع الطلب الخارجي... فالظرف الاقتصادي قد يتيح عناصر إيجابية للمؤسسة, كحالة تلك التي يرتكز نشاطها على التصدير وتستفيد من ارتفاع الطلب الخارجي. كذلك الأسواق والمنافسين[1].

ب / العوامل الاجتماعية :

تتمثل في العناصر الخارجية المرتبطة بتغيرات سلوك المستهلكين, بالعلاقات بين مختلف مجموعات المجتمع وبالتأثير الذي تمارسه تلك العناصر على المؤسسات"، من التعريف يتبين أن العوامل الاجتماعية شديدة الصلة بالعامل البشري، ومن هذه العوامل نذكر النمو الديمغرافي، فئات العمر، الأقسام الاجتماعية،

[1] Gilles Bressy , Christian Konkuyt ,Economie d'entreprise. Edition Sirey ,Paris,1990,P.16.

ودراسة العوامل الاجتماعية تقدم معلومات مفيدة للوظيفة التجارية داخل المؤسسة كإرسال منتوج جديد واستهداف حصة من السوق[1].

العوامل السياسية والقانونية: من بين هذه العوامل الاستقرار السياسي والأمني للدولة، السياسة الخارجية، انتشار الأحزاب السياسية، المنظومة القانونية، أحكام وقرارات المحاكم[2].

جـ / العوامل التكنولوجية : من بينها المعارف العلمية، البحث العلمي، والإبداعات التكنولوجية، تداول براءات الاختراع ... تمثل هذه العوامل عنصرا بالغ الأهمية ضمن متغيرات الدالة التي تربط المؤسسة بعوامل محيطها ذلك لأن نوعية التكنولوجية التي تستخدمها تساهم إلى حد بعيد في تخفيض أو تضخيم حجم التكاليف، تحديد نوعية المنتجات، تحديد كيفية معالجة المعلومات مما يساهم كله في تدنية أو تعظيم مستويات الأداء، وعليه يجب على المؤسسة متابعة التطورات التكنولوجية والتنبؤ بها، وتقييمها، وتحديد أثارها سواء بالنسبة للصناعة التي تنتمي إليها أو إلى الصناعات الأخرى التي تؤثر على مستقبلها، بل إن دورها لا ينحصر في المتابعة بل يتعدى إلى تشجيع بحوث التطوير والتنمية على المستوى الداخلي لها من أجل أن تكون سباقة إلى الإبداع والاختراع وبالتالي التحسين الدائم لمختلف أنشطتها سواء كانت تقنية أو تسييرية[3].

المبحث الثاني : ماهية عملية تقييم الأداء

انطلاقا من الأهمية الكبرى للأداء فقد أدركت الدول المتقدمة ذلك ، وبدأت الدول النامية التركيز عليه من خلال عملية تقييمه ، وسنقوم في هذا المبحث بتوضيح مفاهيم متعلقة بعملية تقييم الأداء وأهداف وأقسام هذه العملية بالإضافة إلى صعوبات عملية التقييم.

المطلب الاول : مفهوم عملية تقييم الأداء:

من البديهي أن تسبق عملية القياس مرحلة التقييم في المؤسسة ، لأن أي شيء عند تقييمه يجب أن يقاس أولا ثم تأتي مرحلة التقييم.

الفرع الاول : قياس الأداء :

القياس هو" تحديد كمية أو طاقة عنصر معين. وغياب القياس يدفع المسرين إلى التخمين واستخدام

[1] Pierre Bergeron, la Gestion Moderne: Théorie et Cas. Gaétan Morin éditeur, Québec,1993, P.38,

[2] عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص93.

[3] نفس المرجع السابق، ص93.

الطرق التجريبية التي قد تكون أو لا تكون ذات دلالة"[1] ، إذن قياس الأداء هو تحديد مقدار نتائج المؤسسة، وتعد عملية قياس الأداء المرحلة الأول من عملية الرقابة المتمثلة في ثلاث مراحل أساسية هي : القياس، المقارنة، تصحيح الانحراف.

ويمكن إيجاز أهمية قياس الأداء في النقاط التالية [2]:

- **التقرير** :إن القياس يوفر آلية معينة لرفع التقارير حول أداء برنامج العمل إلى الإدارة.
- **اتخاذ القرارات** :إن نتائج القياس تساهم في اتخاذ القرارات التصحيحية.
- **تنفيذ الخطط** : إن نتائج القياس تعمل على اتخاذ قرارات تحسن من وضع المنظمة للاستمرار في تطبيق إستراتيجيتها والخطط المرسومة.
- **تطوير الأداء** : إن قياس الأداء يحسن واقع العلاقات الداخلية بين العاملين ، وكذلك العلاقات الخارجية مع العملاء.

الفرع الثاني : تعريف تقييم الأداء :

يمثل تقييم الأداء احد مراحل العملية الرقابية ، التي تتحقق اعتماداً على عدد من المقاييس، إلا أن هذه المقاييس متعددة، بحيث يمكن أن تقيس كل مجموعة منها وظيفة أو نشاط محددة وفقا لتخصصها، وان استخدام مجموعة دون أخرى يؤدي إلى تقويم جانب من الأداء دون الجوانب الأخرى ، ومن ناحية ثانية فان المقاييس التي تخص جانبا محددا من الأداء متعددة مثال ذلك، إن الربحية تقاس بنسبة إجمالي الدخل ونسبة الدخل التشغيلي ونسبة العائد على الملكية والعائد على الاستثمار والسيولة تقاس بنسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ..الخ

ولكن قبل التطرق إلى تعريف تقييم الأداء يجب معرفة مفهوم التقييم أولا الذي هو:

"عملية إشراف ومراجعة من قبل سلطة أعلى بقصد معرفة كيفية سير الأعمال والتأكد من أن الموارد المتاحة داخل المنظمة تستخدم وفقا للخطة الموضوعة"[3]، أو "هو عملية المقارنة بين ما هو كائن بما يجب أن يكون، ووضع حكم على الفرق الموجود بين ما يجب أن يكون وما هو كائن في أي ميدان كان"[4].

---

[1] George R. Terry, Stéphan. G Franclin , les principes du management. Ed economic , 8 ed Paris ,1985, p 493.

[2] Frost, Bob, Measuring performance, Measurement International , Dallas, USA, 2000, p- p 14-16.

[3] فارس رشيد البياتي، محاسبة الأداء في المؤسسات الخدمية، دار آيلة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2008، ص 18.

[4] PETIT, BELANGER , BEN ABOU, FOUCHER, BERGERON, Gestion Stratégique etrationnelle des Ressources Humaines ; Editeur GAETEN MORIN, 1993 P- P 705-706.

وعرف موناهان التقييم بأنه " إصدار حكم لغرض ما، ويتضمن التقييم استخدام المعايير لتقييم مدى دقة وفاعلية الأشياء"[1].

أما عملية تقييم الأداء فينظر كثير من الباحثين على أنها مرحلة أو جزء من عملية المراقبة، باعتبارها تنصب على الانجازات المحققة في المؤسسة وتمارس من اجل الإجابة على ماذا تحقق مما يجب أن يتحقق؟ أما لماذا لم يتحقق الذي كان يجب أن يتحقق ؟ فالإجابة عليه هي مرحلة أخرى من مراحل الرقابة ولا يدخل في عملية إطار تقييم الأداء، أي أن هذه الأخيرة تتوقف عند مقارنة النتائج الفعلية مع المؤشرات المرجعية ثم إصدار حكم بشأن أداء مؤسسة أما الرقابة فهي بالإضافة إلى عملية تقييم الأداء في حد ذاتها تتضمن أيضا دراسة الانحرافات إن وجدت لتحديد أسبابها وكذا التدابير الواجب اتخاذها، وفي هذا الشأن هناك من يرى أن " تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فإذا كانت الرقابة هي عملية توجيه الأنشطة داخل التنظيم لكي يصل إلى هدف محدد فإن تقييم الأداء هو استقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية"[2].

وهناك عدة تعاريف لتقييم الأداء, وسنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه :

تقييم الأداء "هو وسيلة للتحقق من أن العمليات التي تم انجازها في نهاية مدة معينة مطابقة للأعمال التي أريد إنجازها وفق الخطط والبرامج المحددة والتعليمات الصادرة والمبادئ المعتمدة لغرض إعطاء الجهات ذات العلاقة الصورة الواضحة عن الانحرافات والاختناقات مع تشخيص أسبابها لغرض تقديم المقترحات العلمية والعملية لمعالجتها ومن ثم تلافيها"[3].

أو هو "يمثل خطوة رئيسية في العملية الرقابية ويكمن جوهر عملية التقييم في مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مقدما والوقوف على الانحرافات، وتبريرها وتحديد المسؤولية الإدارية (البشرية) عنها. ثم يلي ذلك الخطوات التصحيحية كلما أمكن ذلك"[4].

وهناك من يرى أن تقييم الأداء "يتمثل بالسعي للتعرف على مستوى تنفيذ النشاطات المختلفة سواء كانت مادية أم بشرية وصولاً إلى الخطوات المطلوبة والفعالة لإزالة الاختناقات ورفع كفاءة استخدام تلك الموارد من خلال تقليص الهدر والضياع وتحقيق الأهداف بدرجة اكبر من الفاعلية ووضع المقترحات التي تعالج الانحرافات والإسراف في سبيل توجيه الأداء نحو تحقيق كفاءة وفاعلية واقتصاد أكثر"[5].

---

[1] www.upu.edu.samajalathumanitiesvol. La dernier consente :05/11/2011.

[2] عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص 95.

[3] كنعان عبد الغفور حسن، تقييم الأداء الصناعي بالتطبيق على معمل السكر والخميرة في الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد 7 ، 2002. ص 65.

[4] أحمد محمد موسى، تقييم الأداء الاقتصادي في قطاع الأعمال والخدمات، دار النهضة العربية، بيروت، 1969، ص 635.

[5] العقيدي إبراهيم جهاد، تحليل واقع وأبعاد وإستراتيجية العمليات وأثرها في الأداء، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، 1997، ص07.

كما أن عملية تقييم الأداء نعني بها إظهار واستخلاص جوانب قوة الشيء وضعفه (أي إظهار الجوانب الايجابية والسلبية له) وذلك بمقارنة ما كان تهدف المؤسسة لتحقيقه مع ما حققته فعلا، فينظر إلى عملية تقييم أداء المؤسسة على أنها : "معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة للوحدة وكيفية استخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وآثار ذلك على الوحدة نفسها"[1].

من التعاريف السابقة يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء "هي عبارة عن تحليل ومراجعة الخطط والأهداف واستخدام الموارد المالية والبشرية والمادية أحسن استغلال وأعلى كفاءة بحيث تؤدي إلى تحقيق الأهداف، ومن ثم استخراج الانحرافات الناشئة ليتسنى لنا اتخاذ قرارات موفقة وعدم تكرار هذه الانحرافات في المستقبل".

ويمكن أن نستنتج ما يلي :

- عملية تقييم الأداء هي عملية تتم بصفة دورية، أي أن عملية التقييم هي عملية مستمرة ؛
- عملية التقييم يجب أن تكون مبنية على ضوء أهداف محددة؛
- عملية تقييم الأداء تمتاز بالعمومية والشمولية، أي أن تقييم الأداء يشمل جميع العاملين في المنشأة في كافة المستويات الإدارية، فشمولية التقييم تشعر جميع من في المنشأة بنزاهة وعدالة تقييم الأداء.

الفرع الثالث : أهمية تقييم الأداء :

تنصب أهمية تقييم الأداء في التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمنشأة ؛ باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هي زيادة القيمة الحالية للمؤسسة والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار (الربحية)[2]. وتمكن أهمية تقييم الأداء فيما يلي[3] :

- يساعد على التوجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف ؛
- يقوم على ترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل ، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها وكذلك العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها ؛
- مساعدة مدراء الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم ؛

[1] عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، الطبعة 01، دار حامد للنشر، الأردن، 1999، ص189.

[2] كراجة عبد الحميد وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان 2000، ص 26.

[3] منصور حامد محمود ، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، ، مصر، 1994، ص – ص 78–79.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات يجب أن تتم عملية التقييم حتى يمكن أن تتحقق نتائج موضوعية وواقعية. هذا مع ضرورة التأكيد على نقطة هامة، هي :

أن المحاولات التي تعتمد في تحديد أسس كفاءة الأداء في المؤسسات والتي تعتمد على النواحي التجارية والمحاسبية، غير كافية للحكم على كفاءة المؤسسة ونجاحها، والسبب هو أن مؤسسة صناعية قد تضحي بمعيار الربحية التجارية في المدى القصير لاعتبارات أخرى تحققها في المدى الطويل.

علما بأن عملية تقييم الأداء في المؤسسات الإنتاجية والمعتمدة على النواحي التجارية، تعد مؤشرا جيدا للحكم على نجاح المؤسسة من وجهة نظرها لوحدها وتطغي المعايير الاقتصادية على معايير الربحية المالية وخاصة في المؤسسات التي تمتلكها الدولة[1].

المطلب الثاني : أهداف عملية تقييم الأداء:

تأتي أهداف عملية التقييم من خلال أهميتها التي تأخذ في إحدى جوانبها هدفا نظريا يرتبط بالدراسات الاقتصادية والإدارية والرقابية عموما ، ويمكن القول بأن أبحاث ونظريات الإدارة و الاقتصاد تبقى غير مكتملة دون بحث موضوع تقييم كفاءة الأداء بصورة أو بأخرى .

من ذلك يتبين أن لتقييم الأداء أهدافا كثيرة قد تقترب لهدف ما عن آخر نسبة لطبيعة العملية التقييمية ومستلزمات التنفيذ وطريقته ، كأن يكون : المشروع الخاضع للتقييم إنتاجيا أو خدميا ، ومع ذلك فإن الأهداف العامة تبقى مشتركة لمختلف أوجه الأنشطة التي تقاس كفاءتها منها ما يلي[2] :

1 -يتم التعرف على الوحدة الاقتصادية ابتداء من الأهداف لغرض التأكد من أن قياسها تم طبقا لتلك الأهداف ؛

2 -التأكد من أن المنشأة تسير نحو تحقيق هدفها المحدد لها في قانون تأسيسها أو نظامها الداخلي ؛

3 -اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها واقتراح الإجراءات التصميمية منعا لتكرارها ويساعد ذلك بمختلف المستويات الإدارية على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء ، إذ يركز المدراء على الانحرافات المكتشفة وفي نفس الوقت يتفرعون لمهامهم الأخرى

4 -ترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية ؛

5 -ترشيد الإخفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنشاة لمواردها المتاحة بشكل جيد

6 -تحفيز العاملين على الإبداع لوجود تقييم موضوعي لجهودهم

---

[1] Rebert Houdayer, évaluation financière des projets, 2eme édition, économica édition, France, 1999, P 32.

[2] د/ فارس رشيد البياتي، مرجع سابق، ص – ص 19– 20.

7 -إجراء المقارنة بين أداء المنشات ضمن المؤسسة الواحدة وبين المؤسسات في الوزارة الواحدة وبين الوزارات في القطاع ثم بين القطاع

8 -الرقابة على المدراء التنفيذيين أو مدراء الأقسام حينما تتبع الإدارة العليا نظاما لتقييم العاملين فهي تكرم المدراء التنفيذيين بمراقبة العاملين بصورة منتظمة وتقديم نتائج ذلك على شكل تقارير دورية مرفوعا لها

9 -وسيلة عادلة لإنصاف المجدين لان التقييم الموضوعي البعيد عن التحيز يقلل من إغفال كفاءة العاملين المجدين الذين يعملون دون ضجيج

10–تقييم سياسات الاختبار والتدريب و معرفة أثار ذلك وانعكاساته على العاملين وقدراتهم

يلاحظ على وفق ما ورد أعلاه، أن لأهداف التقييم اتجاهات متعددة الأغراض ، منها ما هو رقابي ومنها ما يتعلق للتخطيط للمستقبل أو في كفاءة استخدام الموارد البشرية و المالية.

إن تحقيق الأهداف التقييمية تمر بمراحل عديدة منها ما يتعلق بإعداد القائمين بالتقييم ، ومنها ما يتعلق بموضوع التقييم ، يتوقف ذلك على نوع التقييم ذاته ،إذ تكون عملية متكاملة لقياس مدى كفاءة أداء منشاة معينة في تحقيق أهدافها ، أو قد تكون عملية التقييم مقتصرة فقط على قياس مدى كفاءته قسم معين أو نشاط معين من تلك المنشأة ،والمهم في الأمر أن يكون التكليف واضح الأهداف لعلاقته بجميع البيانات و المعلومات و التحري على الحقائق ومتابعة الخطوط و الأعمال ، وعلاقته في تحديد مراكز المسؤولية و العلاقات الرأسية والأفقية بين تلك المراكز وهذه أمور تكلف جهدا ووقتا ومالا بطبيعتها.

المطلب الثالث : أقسام وخطوات عملية تقييم الأداء :

الفرع الاول : أقسام عملية تقييم الأداء :

تعتبر عملية تقييم الأداء في المؤسسة عملية شاملة للنشاطات الموجودة داخل المؤسسة، فيمكن قياس كفاءة استخدام الموارد المتاحة على مستوى كل قسم من أقسام المؤسسة وعليه يمكن تحديد أنواع تقييم الأداء التالية [1]:

أ / **تقييم الأداء المخطط :** ويتمثل هذا النوع من تقييم الأداء في التحقق من مدى الوصول إلى الأهداف المخططة، وذلك عن طريق مقارنة المؤثرات الواردة في المخطط والسياسات الموضوعة مع المؤثرات الفعلية وهذا وفق فترات زمنية دورية، فيمكن أن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وربما تكون لفترات متوسطة المدى من ثلاثة إلى خمس سنوات، وهذا هدف إظهار مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسة وإيضاح الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها، إلا أنه يجدر الإشارة إلى ضرورة مراعاة الظروف التي أحيطت بتنفيذ الخطة والتي لها تأثير على نتائج المؤسسة ؛

[1] مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 43.

ب / تقييم الأداء الفعلي : يقصد بتقييم الأداء الفعلي تقييم كافة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، وهذا بمقارنة الأرقام الفعلية ببعضها البعض لأجل التعريف على الاختلالات التي تحدث وقياس درجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية، وهذا طبعا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطوراتها عبر فارات محددة خلال السنة، وعلى ضوء ما تكشفه المعايير والنسب التحليلية المعتمدة في المؤسسة يتم مقارنة هذه المؤثرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في نفس المؤسسة، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته ... من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضا؛

جـ/ تقييم الأداء المعياري (القياس) : ويقصد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية، ويأخذ هذا نوعين من المقارنة حيث يمكن أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها المؤسسة لمختلف نشاطاتها كالإنتاج والمبيعات و الأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم ما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا، حيث توضع الأرقام المعيارية على اعتبار مجموعة من الشروط منها الإمكانيات والقدرات الإنتاجية للمؤسسة، أو عن طريق مقارنة النسب والمعدلات الفعلية مع النسب والمعدلات المعيارية (القياسية)؛

د / تقييم الأداء العام (الشامل) : حيث يتطرق هذا النوع من التقييم إلى كل جوانب النشاط في المؤسسة باستخدام جميع المؤثرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم، والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وهذا بإعطاء أوزان لأنشطة المؤسسة كل وزن يشير إلى مستوى الارجحية الذي تراه الإدارة العليا باستخدام هذه الارجحيات ومؤثرات النتائج المخططة والفعلية والمعيارية يتم التوصل إلى درجة التقييم الشامل للمؤسسة.

الفرع الثاني : خطوات تقييم الأداء :

توجد عدة خطوات لتقييم الأداء وهي[1] :

أ / رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الأفراد الذين يتأثرون بها:

يجب أن تبلغ السياسة جميع من يعنيهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة والطرق بالنسبة لتولى وفهم طريقة التقييم والغرض الذي ستستخدم من اجله بالنسبة للثانية .

ب / اختيار الطريقة التي تتبع في التقييم :

يتوقف اختيار الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعداد تقرير التقييم ، والأفراد الذين توضع التقارير عن أداءهم.

[1] كامل بربر ، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، ص– ص 137– 139.

ومن الطرق المتبعة ترتيب التقديرات الموضوعة عن مختلف الصفات بطريقة عكسية ، تقييم لجميع الأشخاص عن كل صفة على حدى .

جـ / تدريب المقومين*: حتى يكون هناك نجاح في استخدام تقارير الأداء لابد أن يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعداد تلك التقارير وطريقة استخدامها ومزاياها والعيوب التي تكتنفها.

د / تحليل السياسة وتحليل النتائج :

لابد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه وضع التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأية مجموعة من الأفراد في ظرف محدود .

ومن هذه الخطوات يمكن التوصل إلى أن تقييم الأداء هو الحلقة المغذية لمختلف مراحل تقييم أداء وسياسات الموارد البشرية [1].

المطلب الرابع : المجالات العامة ومقومات عملية تقييم الأداء

الفرع الاول : المجالات العامة لتقييم الأداء :

توجد ثلاثة مجالات أساسية لتقييم الأداء وهي [2]:

أ / مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها :

بعد وضع الخطة من طرف المؤسسة يستلزم الأمر متابعة ما تم تحقيقه من أهداف وفقا للمواعيد المحددة ، أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المخططة ، ولابد من مراقبة تنفيذ الأهداف خلال فترات زمنية متقاربة لتدارك أي اختلال في الوقت المناسب .

ب / تقييم نتائج الأعمال بالنسبة لما كان مستهدفا منها:

ويعني تقييم النتائج المترتبة على التنفيذ للتأكد من التطورات والتأثرات الاقتصادية التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها وكذا اكتشاف نقاط الضعف ومواجهتها .

جـ / الرقابة عل كفاية الأفراد :

* هم الأشخاص الذين يقومون بعملية التقييم.

[1] ديسلر جاري ، إدارة الموارد البشرية ، دار المريخ ، الرياض ، العربية السعودية ، 2003 ، ص 328 .

[2] منصور حامد محمود ، ثناء عطية فراج ، مرجع سابق ، ص 76.

وهي تعني التأكد من قيام المؤسسة بمختلف أوجه نشاطها وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاية والرقابة على كفاية الأداء لها أهمية بالغة في المؤسسة نظرا لضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ، ومن خلال الشكل التالي سنوضح مجالات تقييم الأداء . والشكل التالي يوضح المجالات الأساسية لتقييم الأداء :

الشكل رقم (03) : مجالات عملية تقييم الأداء

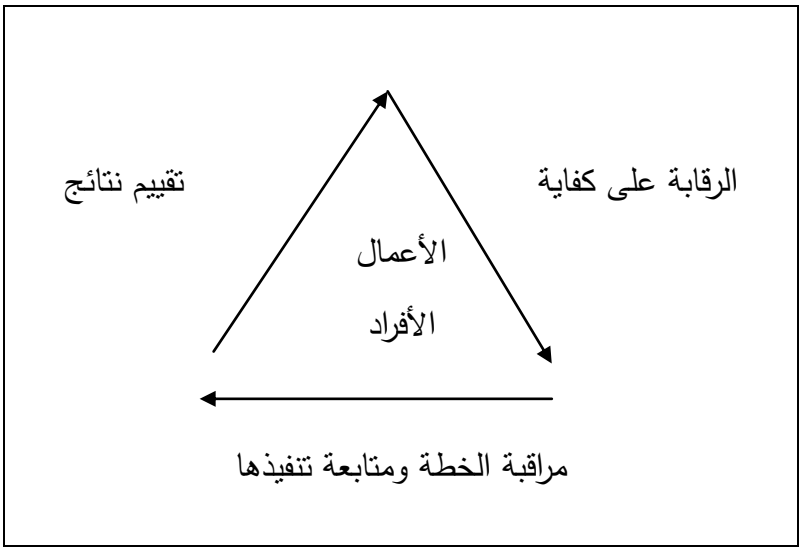

منصور حامد محمود ، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، ، مصر، 1994، ص : 76.

الفرع الثاني : مقومات عملية تقييم الأداء : حتى يتمكن المسير من تحقيق الأهداف المرجوة من عملية تقييم الأداء، لابد أن تتوافر لهذه العملية مجموعة من المقومات نلخصها في النقاط التالية[1] :

- الشمول بما يغطي كافة أداء المؤسسة، ويعطي في نفس الوقت انطباعا ورؤية واضحة عن موقف المؤسسة محل التقييم من كافة جوانب الأداء؛
- الارتباط بنشاط المؤسسة محل التقييم وأهدافها، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بهذه المؤسسة على المؤشرات والأهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجها؛
- أن يعكس النواحي الكيفية في الأداء بجانب النواحي الكمية ، كما يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة بالمؤسسة؛
- أن يتمكن الوصول إلى نتائج ايجابية والى تحسين الأداء ، ورفع الكفاءة، بتوضيح المسارات السليمة الأداء فيما بعد، وأن لا تقتصر على أوجه الخلل والانحرافات فقط؛

[1] صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998، ص 244.

- التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى، مع مراعاة السهولة والسلطة، وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية؛
- من المفضل اختيار معيار أو مؤشر رئيسي واحد أو عدد محدود جدا منها، يقيم على أساسه أداء الإدارة، ويكون قادرا على استيعاب كفاءة أداء المؤسسات من كافة جوانبها بما يمكن من قياس كفاءتها الكلية؛
- الاستمرار في تطبيق النظام المفتوح لتقييم الأداء، بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية، بل يجب أن يقسم هذا النظام بالدورية والانتظام في فترات قصيرة ، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال آثارها في الجهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو خطوط السير المرسومة؛

توافر نظام واضح ومستقر للحوافز المادية ، مع ضرورة مراعاة الارتباط بين حجم الحوافز والمعيار أو المؤشر الأساسي للتقييم بما يمكن من تشجيع العاملين على زيادة الإنتاجية والاستخدام الكفء للموارد المتاحة.

المطلب الخامس : صعوبات عملية تقييم الأداء :

إذا كانت عملية تقييم الأداء على المستوى النظري قد حظيت بشيء من الاتفاق بين الباحثين والمنظرين، وتبدو وحسب ما سبق سهلة نوعا ما باعتبارها مرحلة من مراحل عملية الرقابة، يقوم المسيرون من خلالها بقياس انجازات المؤسسة كفاءة وفعالية، فإنها على المستوى التطبيقي طرحت ولازالت تطرح إشكاليات معقدة بالرغم من كثرة الدراسات والبحوث التي تهتم بالموضوع، وذلك لكون انجازات المؤسسة هي نتائج تفاعل العديد من العوامل والظواهر غير المتجانسة فيما بينها من جهة وصعوبة تكميم الكثير منها من جهة أخرى، وتبريرا لصعوبة قياس الأداء يقول احد الباحثين: "الأداء مفهوم مجرد اجتماعيا مكون في أذهان باحثي ومنظري التنظيمات" [1]،مما جعل إسقاطه على واقع المؤسسات وتحويله إلى مفهوم ملموس أمرا صعبا خاصة إذا تعلق الأمر بقياسه أو تكميمه. ونشير هنا إلى أن قياس الأداء تعرض لنفس إشكالية قياس الإنتاجية من حيث قصره على الموارد البشرية فقط أو تعميمه على باقي عوامل الإنتاج الإشكالية التي نتجت أصلا عن مفهوم الأداء في حد ذاته، وذلك من حيث اعتبار مصطلح الأداء يشمل كامل المؤسسة أم يخص مواردها البشرية فقط، وحسب الباحثين الذين يحصرونه في المورد البشري فقط، فإن عملية تقييم الأداء لا تعدو إلا أن تكون قياسا لانجازات عنصر العمل فقط دون باقي العناصر.

المبحث الثالث : مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي

[1] عبد المليك مزهودة، مرجع سابق، ص 98.

تهدف عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة إلى مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها، سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول الأداء المالي وتقييمه، والأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.

المطلب الاول : ماهية عملية تقييم الأداء المالي :

الفرع الاول : تعريف الأداء المالي:

جدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفاعلية وبأعلى كفاءة في المؤسسة ، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل ، من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل عملية في بناء المؤشرات .

ويعرف بمدى تحقيق القدرة الإيرادية في المؤسسة ، حيث إن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية ، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من اجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي(ظاهرة الإفلاس) أو بتعبير أخر مدى قدرة المؤسسة على التصدي للمخاطر والصعاب المالية[1] .

وأيضا يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية[2] :

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة ؛
- مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق فوائض من الأرباح ؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة ؛

وعليه فإن الأداء المالي هو" تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات ، جدول حسابات النتائج والجداول الملحقة ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة ، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح"[3].كما أن الأداء

[1] دادن عبد الغني ، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية : نحو إرسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 36 .

[2] Serge evraert , analyse et diagnostic financiers , méthodes et cas , crolles , paris ; 1992 , p33.

[3] دادن عبد الغني، مرجع سابق ، ص36 .

المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها، وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة[1].

الفرع الثاني : تعريف عملية تقييم الأداء المالي :

عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني" تقديم حكما له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة"[2]، ويعني تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقديم حكما ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة (إدارة المؤسسة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة) ، أي تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

وبمعنى أخر يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس للتعريف الوحيد لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن أهميتها للإدارة وذلك للأسباب التالية[3] :

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم على الفعالية ؛
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة .

حيث أن الفعالية تقوم على تحقيق أهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة ، فحين أن الكفاءة تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مما يساعد على الوصول إلى أهداف المؤسسة .

تكون كل دراسة مالية بهدف تقييم أداء المؤسسة وتطوره خلال وقت مقارنته مع مثيله للمنافسين الرئيسين ، في الواقع تقاس الفعالية بدءا من الفروق المنسوبة إلى معيار مرجعي أو متفق عليه ، إذا هي تعتمد لحد كبير على تكوين إجراءات الرقابة الدقيقة والدائمة والمنهجية حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة وكما هو الحال لأي مؤسسة ، وتعتمد الفعالية على استخدام رقابة شديدة محددة وسريعة على الميزانية [4].

---

[1] Marcel La flame , Le management: approche systémique . gaetan Morin éditeur, 3 ed CANADA, 1981, P 356.

[2] دادن عبد الغني ،كماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة ،2005، ص 304.

[3] السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمنظمات الأعمال(والتحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2000 ، ص38 .

[4] السعيد فرحات جمعة ،مرجع سابق، ص40 .

المطلب الثاني : أهمية عملية تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه :

الفرع الاول : أهمية عملية تقييم الأداء المالي :

يبرز دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض ايجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثورة ومن ثم تعظيم القيمة السوقية ، والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في البورصة بطبيعة الحال ، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطرة [1].

وتهدف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فتقييم الأداء المالي يعتبر أداء رئيسية لازمة للإجراء الرقابي في المؤسسة ، فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتجية والخطة الموضوعية وترشيد استخدامات الموارد المتاحة ، وهذا يساهم في بقاءها في بيئة تنافسية وهي ترتكز على المصادر التمويلية والاستثمارية لها[2].

ويتوقف أداء المؤسسات الاقتصادية على توضيح ما يلي[3] :

– أيجب النظر إلى الأداء المستقبلي كمعيار وحيد للحكم ؟

– هل يمكن التنبؤ بالأداء المستقبلي ؟ إذا كان بنعم أيمكن التوقع على أساس دراسة ميدانية ؟

تتمثل الجوانب الرئيسية لتقييم الأداء المالي فيما يلي : قدرة التمويل، نسبة التغطية وتحقيق هامش الأمان، التوظيف الكفء للأموال [4].

الفرع الثاني : الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي :

هناك العديد من الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي وهي [5]:

1 الإدارة : من الطبيعي أن يرغب المديرون بمقارنة أداءهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم، فالإدارة تقوم بتحديد أهداف المؤسسة من خلال الحصة السوقية والنمو في قيمة المبيعات أو الوحدات والعائد على الاستثمار، ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبير المدراء ضمن المستوى الإداري الأعلى حيث يملكون مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات بشكل خاص من تقارير المؤسسة المالية السنوية (الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر)

---

[1] رسمية قرياقس ، أسواق المال ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 1999 ، ص353.

[2] السعيد فرحات جمعة ، مرجع سابق ، ص41 .

[3] نفس المرجع السابق ، ص42 .

[4] رسمية قرياقس ، مرجع سابق، ص 376 .

[5] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر ، عمان،2005 ، ص– ص 239–240.

2 حملة الأسهم العادية : وهم يقسمون إلى ثلاث فئات :

أولا : حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر قصيرة الأمد وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيراد الحالي وتوزيعه عليهم؛

ثانيا : حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الأمد وهم يهتمون باحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الإيرادات وتعظيم رأس المال ؛

ثالثا : حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، العوائد والمخاطر للبدائل الاستثمارية.

3 حملة الأسهم الممتازة : وهم يتطلعون إلى استقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح.

4 حملة السندات : مثل الأفراد، المصارف أو المؤسسات المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية، مقسوم الأرباح، اقتراض المؤسسة وتقييمها للموجودات لتغطية ديونهم.

5 مانحي الائتمان والمصرفيون : وهم يتحققون من التغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المؤسسة أي أنهم يتأكدون من مدى كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمانات لمطالبهم على المؤسسة .

6 المحللون الماليون، الاستثماريون، المضاربون في سوق بورصة الأسهم: وهؤلاء جميعا ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم أسهم المؤسسة بموجب كشف المركز المالي مع تقييمها في سوق الأوراق المالية.

7 اتحادات التجارة : وهم يقارنون بين اتجاهات أرباح الإداريين وحملة الأسهم وبين ما يتقاضاه أعضاء النقابة من أجور.

المطلب الثالث : الأركان الأساسية لعملية تقييم الأداء المالي :

يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء عموما ترتكز على الأركان الأساسية الآتية[1]:

الفرع الاول : وجود أهداف محددة مسبقا (المعايير) :

من المؤكد أن عملية تقييم الأداء لا توجد إلا حيث توجد أهداف محددة مسبقاً، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقاً يتم على أساسها عملية تقييم الأداء.

الفرع الثاني : قياس الأداء الفعلي :يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادةً بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال، مع

[1] أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة حلب سوريا، 2010. ص- ص79-80.

استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسباً، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير، واتخاذ القرارات الخاصة بها.

الفرع الثالث : مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير:

يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء أكانت الإيجابية أم السلبية ، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها ، ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، وإن وجود صفوف مدربة على المحاسبة والإحصاء يؤدي إلى سرعة كشف الانحرافات، وتسهيل المقارنة بين النتائج المحققة والأهداف الموضوعة.

الفرع الرابع : اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات :

إن اتخاذ القرار لتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقاً وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط. لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب ، ومحدداً بوضوح نوع التصحيح المطلوب، آخذاً في الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

وبذلك يمكن القول بأن عملية تقييم الأداء تهدف للتعرف على مدى تحقيق الوحدات الإدارية للأهداف الموضوعة لها، كما أنه بواسطتها تتوافر لدى الأجهزة المختصة المعلومات والبيانات اللازمة والضرورية للتخطيط الجيد مستقبلاً.

ويمكن توضيح مراحل عملية تقييم الأداء بالشكل التالي :

الشكل رقم (04) : مراحل عملية تقييم الأداء.

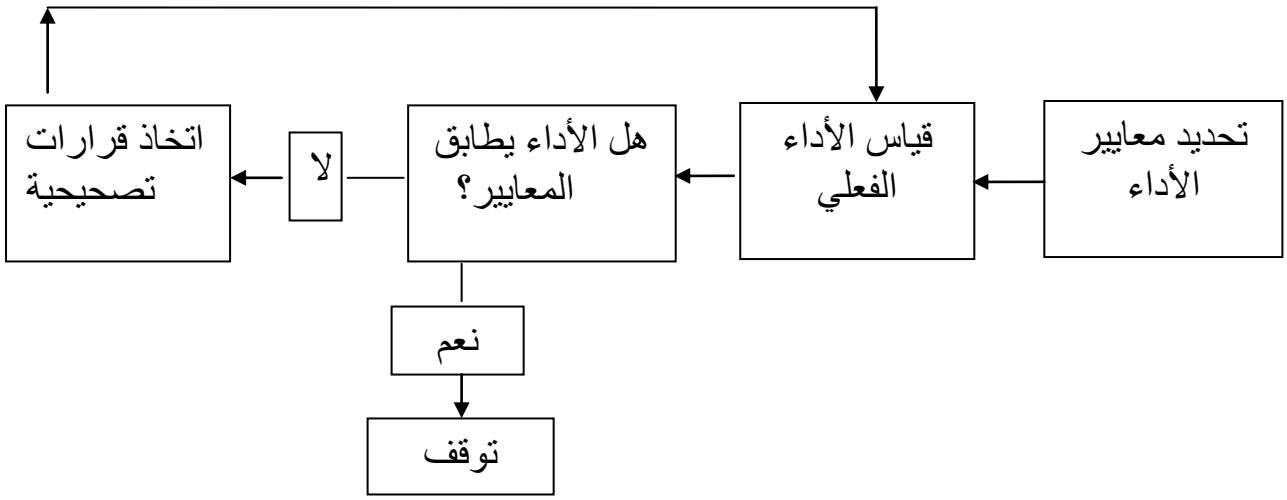

المصدر : من إعداد الباحث بناءا على المعلومات السابقة.

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة :

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقلها في أداء وظائفها ، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وهذا ما تهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية، ومن أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة نجد[1] :

الفرع الاول : العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة :

هي تلك العوامل التي تؤثر على أداء المؤسسة والتي يمكن للمؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد :

- الرقابة على التكاليف؛
- الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المالية المتاحة؛
- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.

بالإضافة إلى تأثير مؤشرات خاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة اتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للمؤسسة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها، ومن أهم هذه المؤشرات نجد :

- **نسبة الفوائد المدفوعة للأصول المنتجة:**

وتحسب كما يلي : (إجمالي الفوائد+ إجمالي الأصول المنتجة)*100

حيث :

إجمالي الأصول المنتجة = إجمالي القروض +الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية. وتبرز هذه النسبة قدرة المؤسسة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة.

- **نسبة الفوائد المدفوعة على الودائع:**

تحسب كما يلي : (إجمالي الفوائد المدفوعة + إجمالي ودائع العملاء والمستحق للمصاريف)*100

حيث توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من مصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمستحقات) ويعتبر نقص هذه النسبة على ربحية المؤسسة.

[1] الشيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية: دراسة حالة الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير ONIMAX، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، ص84.

الفرع الثاني : العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة:

تواجه المؤسسة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها ، وإنما يمكنها توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات ، محاولة إعداد خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل :

* التغيرات العلمية و التكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛
* القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات ومنافسة المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛
* السياسات المالية والاقتصادية للدولة .

المبحث الرابع : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي

تنبثق أهمية قائمة التدفقات النقدية من كونها تشكل مع قائمة الدخل وقائمة المركز المالي أداة هامة ومفيدة لغايات التحليل المالي في المساعدة في تقييم أداء المنشأة الماضي والتنبؤ بما يتوقع أن يكون عليه الأداء في المستقبل، وبالتالي يمكن أن نشتق من قائمة التدفقات النقدية مؤشرات ونسب مالية توفر معلومات لا تظهر في قائمتي المركز المالي والدخل، بمعنى انه من خلال البيانات والمعلومات التي تتضمنها قائمة التدفقات النقدية يتم اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي تستخدم أساسا في تقييم السيولة والربحية بدرجة عالية وتستخدم في تقييم السياسات المالية والمرونة والتدفق النقدي الحر بدرجة اقل.

المطلب الاول : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة :

الفرع الاول : مفهوم وأهمية تقييم السيولة :

يقصد بالسيولة "قدرة المنشأة على توفير المبالغ النقدية الكافية لأغراض معينة كما تشير إلى مدى سهولة تحويل الأصول إلى نقدية ومدى قرب سداد الالتزامات"[1]، أو هي "قدرة المنشأة على تحويل أصولها إلى نقدية حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها"[2].

إن قياس وتقييم السيولة ذو أهمية في تقييم الحالة المالية للمنشأة، فالمنشأة ذات السيولة التي لديها نقدية كافية لسداد ديونها المستحقة، وعند تقييم السيولة يتم الاهتمام بدراسة مدى ملاءمة وكفاية النقدية التي لدى المنشأة لدفع ديونها، وتقسيم التدفقات النقدية للمنشأة إلى تدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية وتدفقات نقدية من الأنشطة

[1] محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، احمد محمد كامل، المحاسبة المتوسطة–الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات– الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 206.

[2] Schroeder ,R.G.; Clark, M.W.; Cathay, J.M . Accounting Theory and Analysis, Text Cases and Readings. New Jersey: Wiley,2001, p156.

الاستثمارية و تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية يوفر مقياسا أفضل لتوافر أو عدم توافر السيولة، فإذا كانت الديون أو الالتزامات التي على المنشأة تزيد على مصادر النقدية المتوفرة من الأنشطة التشغيلية فإن المنشأة لا يكون أمامها إلا تسييل الاستثمار المالي الذي تحوزه أو الالتجاء إلى التمويل الخارجي، من ناحية أخرى فإن الفائض من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن المنشأة من استثمار هذا الفائض أو تخفيض الديون ومن ثم فإن قوة السيولة للمنشأة ترتبط مباشرة بوفرة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية[1].

الفرع الثاني : مقاييس السيولة :

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة[2]، ومن أهم النسب المستخدمة لهذه الأغراض ما يلي :

- **نسبة تغطية الدين = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية .**

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات[3].

- **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون**

وتشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها الشركة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون[4].

- **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل :** وتحسب كما يلي :

---

[1] العراقي عراقي، محتوى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد39، جامعة القاهرة، ص – ص 43–44.

[2] محمد صالح الحناوى، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 51.

[3] Fried lob, G.T., and Schneider, L.L.F. Essentials of Financial Analysis. New Jersey: Wiley, 992003, p .

[4] مطر محمد ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية. دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص164.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

= _____

استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل.

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل. إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنشأة جيد ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها[1].

المطلب الثاني : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الربحية :

الفرع الاول : مفهوم وأهمية تقييم الربحية :

إن ربحية الشركة هي" محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة ، وتعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها الشركة قراراتها التشغيلية والاستثمارية "[2]، أوهي" تشير إلى مدى ارتباط الأرباح بالتدفقات النقدية، وكلما زاد هذا الإرتباط كلما كان ذلك دليلا على ارتفاع الأرباح ويمكن تقدير الأرباح بمقارنة صافي الدخل بالتدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية للمنشأة"[3]. وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين. فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لتوجيه أموالهم إليها، والإدارة تستطيع التحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى منشآت تحقق أرباح وقادرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها[4] .

الفرع الثاني : مقاييس الربحية :

تشير هذه النسب إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض (الرفع المالي) وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها المنشأة في النهاية[5]، وتقيس نسب الربحية كفاءة المنشأة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المنشأة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس

[1] Gibson, C.H. Financial Reporting and Analysis. New York: Thomson, south-western, 2001,p364.

[2] مطر محمد، مرجع سابق، ص162.

[3] محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، احمد محمد كامل، مرجع سابق، ص- ص 205-206.

[4] Needles, B.E., and Powers, M. Financial Accounting, 8th Ed. New York: Hought Mifflin Company, 2004, p614.

[5] محمد صالح الحناوى، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص77.

بالعكس، في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المنشأة خلال العام كلما ارتفعت أرباح المنشأة والعكس بالعكس[1].

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم أرباح المنشأة هي :

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية =**

الاحتياجات النقدية الأساسية

وتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي[2] :

– التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية؛

– مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام؛

– النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية؛

– المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين.

وتقيس هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات وما توفره منها.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **مؤشر النقدية التشغيلية =**

صافي الربح

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المنشأة على توليد تدفق نقدي تشغيلي[3].

صافي التدفقات النقدية التشغيلية

- **نسبة التدفقات النقدية التشغيلية =**

المبيعات

حيث المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمنشأة، والحصول على مؤشر عال لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الائتمان المتبعة من قبل المنشأة في تحصيل النقدية من زبائنها[4].

[1] مطر محمد، مرجع سابق، ص 162.

[2] محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، الطبعة2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 268.

[3] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص 163.

[4] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 218.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي=** ———————————————

صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة .

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع أرباح المنشأة والعكس بالعكس[1] .

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي =** ———————————————

إجمالي الموجودات .

توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية[2].

المطلب الثاني : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم السياسات المالية :

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن عن طريق تحليلها بواسطة المؤشرات المناسبة، ومقارنتها لعدد من السنوات التعرف على مدى كفاءة الإدارة في مجال السياسات المالية.

مقاييس تقييم السياسات المالية : من بين هذه النسب ما يلي :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **نسبة التوزيعات النقدية =** ———————————————

التوزيعات النقدية للمساهمين

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة الشركة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة ، إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المنشأة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية[3].

المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة

[1] Fried lob, G.T., and Schneider, L.L.F, op cit, p89.

[2] محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص 268.

[3] Gibson, C.H, op cit, p367.

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = ——————————

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية .

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء في القروض أو في الأوراق المالية[1].

الإنفاق الرأسمالي

- **نسبة الإنفاق الرأسمالي =** ——————————

التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، كما أن انخفاض قيمة هذه النسبة قد يكون نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون وزيادة الاستثمارات المالية، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر هاما للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

المطلب الرابع : دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم المرونة المالية والتدفقات النقدية الحرة :

الفرع الاول : المرونة المالية : هي قدرة المنشأة على تعديل أوضاعها في فترات التعثر المالي، وقدرتها على مواجهة الاحتياجات والفرص غير المتوقعة وذلك من خلال الحصول على تمويل أو التخلص من بعض الأصول غير التشغيلية نقدا أو تعديل عملياتها لزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة[2]، أو هي قدرة الشركة على استخدام مواردها المالية للتكيف مع التغيرات والاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة والاستجابة بسرعة لحالات الأزمات[3]. ونسبة تقييم المرونة المالية هي :

صافي التدفقات النقدية من العمليات

- **المعدل النقدي لتغطية الديون =** ——————————

متوسط الديون الإجمالية.

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص165.

[2] محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، احمد محمد كامل، مرجع سابق، ص206.

[3] ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي، مرجع سابق، ص285.

ويبين المعدل قدرة الشركة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات دون الحاجة إلى تصفية أو بيع أيا من الأصول المستخدمة في العمليات[1].

الفرع الثاني : التدفقات النقدية الحرة :

هي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم وأصحاب الديون بعد قيام الشركة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية ، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المنشأة على النمو داخلياً وزيادة مرونتها المالية [2].

- **صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات من العمليات – (الإنفاق الرأسمالي+ التوزيعات) .**

صافي النقدية الحرة تمثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة، سداد الديون، شراء أسهم الخزانة، أو زيادة درجة السيولة، وهذا المقياس يوضح مستوى المرونة المالية للشركة وقدرة الشركة على سداد الالتزامات دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية وقدرة الشركة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، ويبين كذلك مقدار النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية، سداد الديون، شراء أسهم الخزانة أو الإضافة للسيولة[3].

والجدول التالي يبين كل النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية.

جدول رقم (10) : مقاييس التدفقات النقدية.

المقاييس	النسب المشتقة من قائمة التدفقات النقدية
مقاييس السيولة	نسبة تغطية الدين نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون

[1] كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، مرجع سابق، ص: 173.

[2] Bergevin , P.M. Financial Statement Analysis: An Integrated Approach. New Jersey: Prentice Hall, Inc,2002, p230.

[3] كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، مرجع سابق، ص – ص 183–184.

	طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل
مقاييس الربحية	نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مؤشر النقدية التشغيلية نسبة التدفقات النقدية التشغيلية مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي
مقاييس تقييم السياسات	نسبة التوزيعات النقدية نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة نسبة الإنفاق الرأسمالي
المرونة المالية	المعدل النقدي لتغطية الديون
التدفقات النقدية الحرة	صافي النقدية الحرة

المصدر : سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 07، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، الجامعة الاسلامية بغزة، مذكرة ماجستير، 2008، ص59.

في ضوء كل ما سبق يجب الإشارة إلى ما يلي :

- أن نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدية وخاصة في مجالات الحكم على السيولة واستمرارية المنشات ؛
- لا تعتبر نسب التدفقات النقدية بديلا عن النسب التقليدية؛
- للحصول على نتائج ومؤشرات أكثر أهمية يجب عند استخدام نسب التدفقات النقدية مقارنة هذه النسب بنسب أخرى لأعوام سابقة متتالية أو بنسب القطاع الذي تنتمي إليه.

خلاصة الفصل الثاني :

إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من الوسائل التي تعتمد عليها الإدارة المالية في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ومن بين الأدوات المستعملة في التحليل المالي قائمة التدفقات النقدية التي تقدم إضافة إلى مستخدمي القوائم المالية إلى جانب قائمتي المركز المالي والدخل ، كما أن تبويب قائمة التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة رئيسية يتيح لمستخدمي القوائم المالية التعرف على صافي التدفقات النقدية الناتجة من كل نشاط على حدى بصورة مستقلة، خاصة وأن الكثير من مستخدمي القوائم المالية يعتقدون أن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هي الأهم.

كما أن الاعتماد على المؤشرات المالية المشتقة من قائمتي الدخل والتدفقات النقدية أفضل من الاعتماد على قائمة الدخل وحدها، خاصة عندما يتعلق الأمر بعملية تقييم الأداء المالي. وأن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تساعد في تقييم السيولة والمرونة المالية، وكذلك تساعد في تقييم الربحية، وتقييم السياسات المالية ، ومما سبق نلاحظ أن المؤشرات المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لها دور فعال في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

الفصـــل الثـــالث

استخدام نسب قائمة التدفقات النقدية في تقييم الاداء المالي

دراسة حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي – الوادي–

تمهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة النظرية إلى دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة،

سنتطرق بالدراسة في هذا الفصل التطبيقي إلى حالة مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي (EDIMMA) بالوادي، من خلال ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : تقديم مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي (EDIMMA)

المبحث الثاني : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة (EDIMMA)

المبحث الثالث : قائمة التدفقات النقدية والنسب المشتقة منها

المبحث الأول : تقديم مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي (EDIMMA*) :

نحاول في هذا المبحث تشخيص مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي (EDIMMA) وذلك بالتطرق إلى تعريف ونشأة المؤسسة ونشاطها بالإضافة إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

المطلب الاول : تعريف ونشأة المؤسسة (EDIMMA) :

إن مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي (EDIMMA) هي مؤسسة اقتصادية عمومية ذات طابع تجاري وخدماتي حيث أنها تقوم بعمليات شراء وبيع وتوزيع العتاد الفلاحي لصالح القطاع الفلاحي بالمنطقة، وتعتبر من أهم المؤسسات في الولاية نظرا لما تقدمه من خدمات متعددة وجبارة للقطاع الفلاحي بالمناطق المجاورة للمنطقة بحيث تقوم بتزويدهم بمختلف المعدات الفلاحية كالجرارات والمضخات المائية والمحركات ...وكذا قطع الغيار بمختلف أنواعها وتقوم المؤسسة بتصليح ومراقبة تقنية للسيارات والعتاد الفلاحي، وتتكون من 22 عاملا ، وقدر رأس مالها أثناء بداية النشاط ب 4000000.00دج.

أنشأت المؤسسة في 19فيفري 1985 وبدأت في ممارسة نشاطها بشكل كامل في 15 أفريل 1985، حيث سميت في ذلك الوقت بالديوان القومي للعتاد الفلاحي (ONAMA) وكان مقرها بقمار لما تمتاز به هذه المنطقة من كثرة ممارسة النشاط الفلاحي عن باقي المناطق الأخرى وقد امتد نشاطها عبر سنوات إلى خارج الولاية، وبظهور استقلالية المؤسسات انتقلت المؤسسة من بلدية قمار إلى المنطقة الصناعية بكوينين وكان ذلك في 01 جانفي 1987واطلق على المؤسسة اسم مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي (EDIMMA) حيث اكتسبت صبغتين الأولى تجارية وهي بيع العتاد الفلاحي وقطع الغيار أما الثانية فهي خدماتية بحيث تقوم المؤسسة بتصليح جميع أنواع المقطورات الفلاحية .

وبموجب القرار الوزاري رقم 501/96 بتاريخ 25 ماي 1996 المتعلق بتحويل المؤسسة من مؤسسة عمومية إلى مؤسسة اقتصادية تخضع إلى اقتصاد السوق، وأصبحت المؤسسة تابعة للشركة القابضة العمومية للميكانيك بالجزائر وللمؤسسة فرع بدائرة جامعة يقدم خدمات البيع للعتاد واللوازم الفلاحية للمناطق المجاورة، ونجم عن هذا القرار نقل مقر المؤسسة من المنطقة الصناعية بكوينين إلى المنطقة الصناعية بتكسبت ببلدية الوادي.

* ENTREPRISE DE DISTRIBUTION ET DE MAINTENANCE DE MATERIEL AGRICOLE .

وفي سنة 2001 حلت الشركات القابضة وأنشأت شركات تسيير المساهمات حيث أصبحت المؤسسة تابعة لشركة تسيير المساهمات للشرق والجنوب الشرقي الكائن مقرها بولاية عنابة.

وفي 31 أفريل 2003 أدخلت وحدة جديدة إلى المؤسسة وهي وحدة المراقبة التقنية للسيارات.

و في 12 جانفي 2004 حلت شركة تسيير المساهمات للشرق والجنوب الشرقي، لتصبح المؤسسة مؤخرا تابعة إلى مؤسسة تسير مؤسسات توزيع وصيانة العتاد الفلاحي (EGE) ويوجد مقر المؤسسة الأم بالجزائر العاصمة.

وللمؤسسة فرع يؤدي نشاطها ببلدية جامعة الوادي وفي 01 جانفي 2007 تم عقد جمعية عامة من اجل إعادة تقييم رأس مال المؤسسة ليصبح 28800000.00 دج.

المطلب الثاني : نشاط مؤسسة (EDIMMA) :

يعد نشاط مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي (EDIMMA) بالوادي نشاطا تجاريا من جهة ومن جهة أخرى نشاط خدماتيا ، أما النشاط التجاري فيكمن في اعتمادها على بيع آلات الفلاحية وقطع الغيار فبالنسبة للبيع الذي تقوم به المؤسسة فيكون بتحديد الكميات اللازمة وذلك تبعا لطلبيات الزبائن فتشتري المؤسسة العتاد المطلوب كالجرارات مثلا وتوابعها من العربات والمقطورات ومحركات ضخ المياه من المؤسسة الصانعة لهذا العتاد، وتتبع المؤسسة طريقة البيع بالطلب ، أما النشاط الخدماتي من خلال اعتمادها على وحدة المراقبة التقنية للسيارات وتعد المؤسسة الأولى في هذا المجال على مستوى ولاية الوادي.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي مؤسسة (EDIMMA) :

سنحاول من خلال هذه الدراسة التعريف على مختلف المصالح الموجودة في مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي (EDIMMA) والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

الشكل رقم (5) الهيكل التنظيمي لمؤسسة(EDIMMA) :

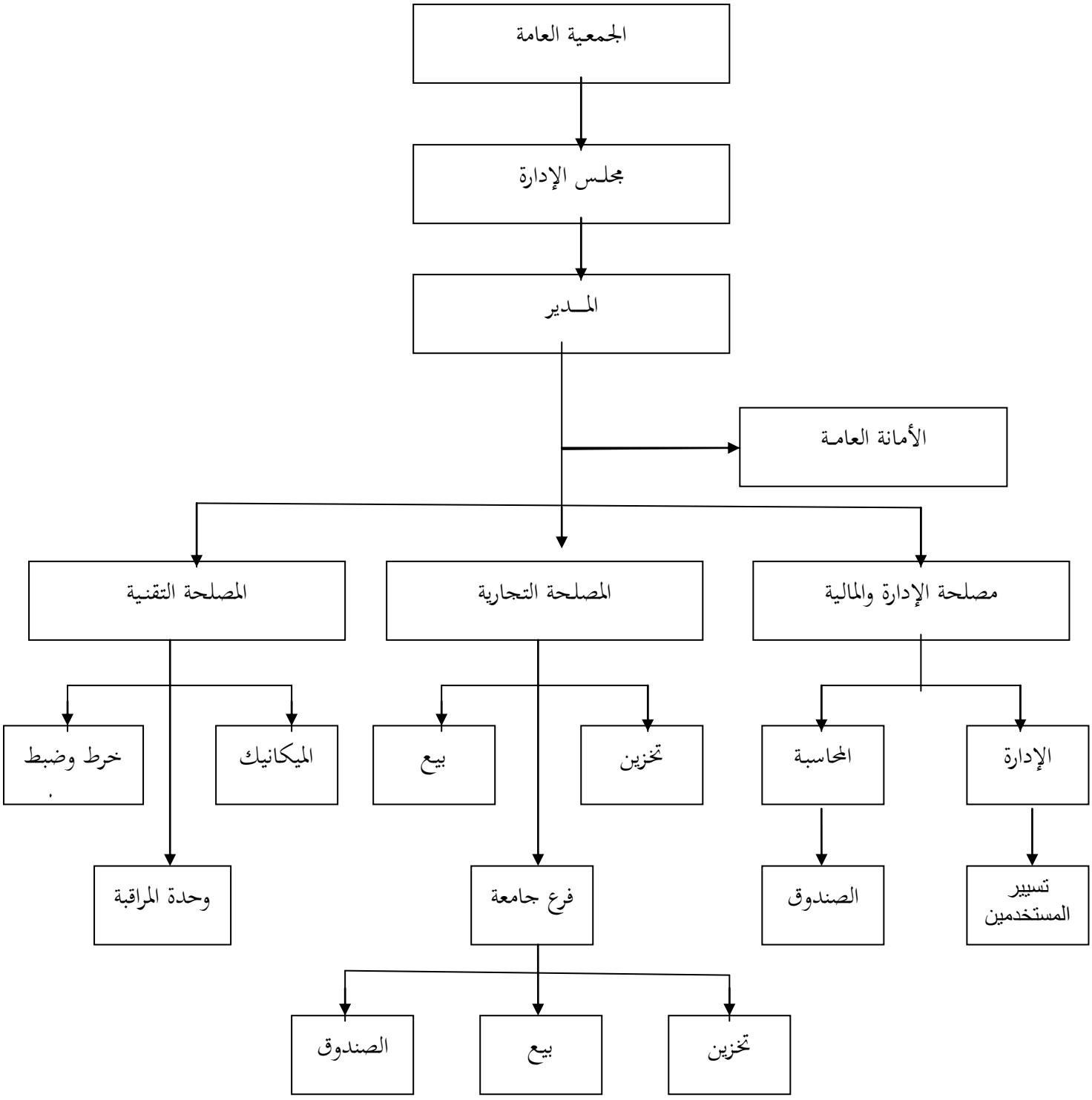

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من مديرية الموارد البشرية

يمكن شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة كما يلي :

1– الجمعية العامة : وهي أعلى هيئة بالمؤسسة وتتكون من المساهمين فيها وعند اجتماعها تنتخب مكتب يقوم بتسيير أشغالها مكونة من المدير والأمين العام ويشهد هذا المكتب على صحة ورقة الحضور المرافقة لمحضر مداولات الجمعية العامة ومهامه :

– تعيين مجلس إدارة المؤسسة ؛

– تصادق على التقريرين المالي والأدبي لكل سنة بعد المناقشة ؛

– مناقشة مقترحات التغيير.

2– مجلس الإدارة : يتكون المجلس من ستة أعضاء من شتى مصالح المؤسسة ويجتمع المجلس من أربعة إلى ستة مرات في السنة وذلك للنظر في التسيير الداخلي للمؤسسة وللخروج بنظرة تسييرية ناجحة وينتخب كل ستة سنوات.

3– المدير العام للمؤسسة: يعين من طرف مجلس الإدارة ومهامه هي :

– الإشراف على السير الحسن ؛

– متابعة حسابات التسيير الإدارية ؛

– معرفة جميع المشاكل والصعوبات التي تمس هياكل التسيير الاجتماعي للمؤسسة ؛

– بحث ودراسة كافة المشاريع والبرامج الجديدة .

4– الأمانة العامة : تتمثل مهامها في :

– متابعة البريد ؛

– تسجيل كل مواعيد المدير العام ؛

– تقديم كل المعلومات للمدير ومختلف المصالح .

5- مصلحة الإدارة والمالية : تنقسم إلى : الإدارة تسند إليها إعداد رواتب المستخدمين وأي مشكل متعلق بالعمال،

أما مصلحة المحاسبة فتقوم بما يلي :

- تسديد وتحصيل الفواتير؛
- مراقبة حسابات المؤسسة لدى البنك ؛
- الإشراف على كل الأمور المتعلقة بالميزانية .

6- المصلحة التجارية : هي المسؤولة عن شراء مختلف السلع من عتاد فلاحي وقطع الغيار ، كما أنها هي التي تقوم بتخزين السلع وبيعها للزبائن ، وهي المشرفة على عمليات البيع والتحويل والتمويل لفرع جامعة.

7- المصلحة التقنية : وهي المشرفة على عملية الصيانة في المؤسسة وتقوم بما يلي :

ورشة الميكانيك : وتتم فيها صيانة وتصليح السيارات والشاحنات وكل العتاد العاطل داخل وخارج المؤسسة.

ورشة الخرط والضبط : تتم صناعة بعض قطع الغيار النادرة الوجود ولا يتم ذلك إلا بعد طلب الزبون لهذه القطعة وصنعها له.

وحدة المراقبة التقنية للسيارات : مراقبة وصيانة كل السيارات والعتاد الفلاحي.

المبحث الثاني : المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة (EDIMMA) :

لدراسة الأداء المالي لأي مؤسسة يجب معرفة القوائم المالية لها، ولذلك سنقوم في هذا المبحث بعرض القوائم المالية لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي (EDIMMA) الوادي.

المطلب الاول : عرض القوائم المالية لمؤسسة (EDIMMA) :

إن أي دراسة لإعداد قائمة التدفقات النقدية حسب المعايير المحاسبية الدولية تتطلب على الأقل ميزانيتين محاسبيتين لسنتين مختلفتين وهذا بالنظر إلى تغير رصيد العملاء في بداية المدة ونهايتها وكذلك تغير رصيد المخزون بالإضافة إلى أرصدة أخرى هامة في المؤسسة كالنقدية مثلا، كما أن إعداد قائمة التدفقات النقدية يتطلب الحصول على المعلومات من قائمة الدخل ، وبذلك سيتم عرض القوائم المالية للمؤسسة والتي تمت

ترجمتها إلى اللغة العربية وهذا من خلال عرض الميزانية الختامية لمؤسسة (EDIMMA) لسنة 2009 بالاعتماد على الملحق رقم (1) و(2)، وكذلك جدول حسابات النتائج لسنة 2009 بالاعتماد عل الملحق رقم (3). والميزانية الختامية لمؤسسة (EDIMMA) لسنة 2010 بالاعتماد على الملحق رقم (4) و(5) وكذلك جدول حسابات النتائج لسنة 2010 بالاعتماد عل الملحق رقم (6).

جدول رقم (11) : أصول مؤسسة (EDIMMA) في 2009/12/31 الوحدة : دج

الأصول	ملاحظة	2009		
		إجمالي	مؤونات واهتلاكات	صافي
أصول غير جارية				
فارق الاقتناء				
تثبيتات معنوية				
تثبيتات عينية				
الأراضي		26240000.00	11929761.94	26240000.00
المباني		19542846.32	31110960.90	7613084.38
تثبيتات عينية أخرى		373210039.84		6099138.94
تثبيتات ممنوح امتيازها				
تثبيتات يجري انجازها				
تثبيتات مالية				
مساهمات أخرى		1500000.00		1500000.00
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية		1996941.67		1996941.67
ضرائب مؤجلة على الأصل		996985.75		996985.75
مجموع الأصول غير الجارية		87486873.58	43040722.84	44446150.74
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		5951203.48	1278176.38	4673027.10
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن		27572271.88	2254374.14	25317897.74
المدينون الآخرون		6154888.46		6154888.46
الضرائب وما شابهها		5000.00		5000.00
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة				
الموجودات وما شابهها				
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية				
الخزينة		5571470.75		5571470.75
مجموع الأصول الجارية		45254834.57	3532550.52	41722284.05
المجموع العام للأصول		132741708.20	46573273.36	86168434.79

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (1)

جدول رقم (12) : خصوم مؤسسة (EDIMMA) في 2009/12/31 الوحدة : دج

الخصوم	ملاحظة	2009
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره		28800000.00
رأس مال غير مستعان به		
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة		4113453.68
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع(1)		-5371912.14
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد		-9667920.57
حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة ذوي الأقلية (1)		
المجموع (1)		17873620.97
الخصوم غير الجارية		
قروض وديون مالية		
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		18979780.50
مجموع الخصوم غير الجارية (2)		18979780.50
الخصوم الجارية		
موردون وحسابات ملحقة		44777768.67
ضرائب		95395.51
ديون أخرى		4441869.14
خزينة سلبية		
مجموع الخصوم الجارية (3)		49315033.32
المجموع العام للخصوم		86168434.79

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (2)

جدول رقم (13) : حسابات النتائج لمؤسسة (EDIMMA) من2009/1/1 – 2009/12/31 الوحدة : دج

الحسابات	ملاحظة	2009
رقم الأعمال		64438264.43
تغير مخزونات المنتجات المصنعة وقيد التصنيع		
الإنتاج المثبت		
إعانات الاستغلال		458984.63
إنتاج السنة المالية		64897249.06
المشتريات المستهلكة		-51542217.72
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		-2306450.05
استهلاك السنة المالية		-53848667.77
القيمة المضافة للاستغلال		11048581.29
أعباء المستخدمين		-9027676.46
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		-1300720.39
الفائض الإجمالي عن الاستغلال		720184.44
المنتجات العملياتية الأخرى		1293436.78
الأعباء العملياتية الأخرى		-4534501.23
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات		-2790363.39
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات		
النتيجة العملياتية		-5311243.40
المنتوجات المالية		
الأعباء المالية		-60668.74
النتيجة المالية		-60668.74
النتيجة العادية قبل الضرائب		-5311243.40
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية		
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية		66190685.84
مجموع أعباء الأنشطة العادية		-71562597.98
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		-5311243.40
العناصر غير العادية – المنتوجات		
العناصر غير العادية – الأعباء		
النتيجة غير العادية		
النتيجة الصافية للسنة المالية		-5311243.40

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (3)

جدول رقم (14) : أصول مؤسسة (EDIMMA) في 2010/12/31 الوحدة : دج

الأصول	ملاحظة	2010			2009
		إجمالي	مؤونات واهتلاكات	صافي	صافي
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء					
تثبيتات معنوية		79000.00	3950.00	75050.00	
تثبيتات عينية					
الأراضي		26240000.00		26240000.00	26240000.00
المباني		19542846.32	12898505.04	6644341.28	7613084.38
تثبيتات عينية أخرى		37321039.84	32863457.91	4457581.936	6099138.94
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري انجازها					
تثبيتات مالية					
مساهمات أخرى		1500000.00		1500000.00	1500000.00
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					1996941.67
ضرائب مؤجلة على الأصل		931493.75		931493.75	996985.75
مجموع الأصول غير الجارية		85614379.91	45765912.95	39848466.96	44446150.74
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ		6372341.85	1278176.38	5094165.47	4673027.10
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن		26368619.44	2254374.14	24114245.30	25317897.74
المدينون الآخرون		6433985.79		6433985.79	6154888.46
الضرائب وما شابهها		13734.99		13734.99	5000.00
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية					
الخزينة		6621948.24		6621948.24	5571470.75
مجموع الأصول الجارية		45810630.31	3532550.52	42278079.79	41722284.05
المجموع العام للأصول		131425010.22	49298463.47	82126546.75	86168434.79

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (4)

جدول رقم (15) : خصوم مؤسسة (EDIMMA) في 2010/12/31 الوحدة : دج

الخصوم	ملاحظة	2010	2009
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		28800000.00	28800000.00
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة		4113453.68	4113453.68
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة			
نتيجة صافية/نتيجة صافية حصة المجمع(1)		-6193696.83	-5371912.14
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد		-14843356.71	-9667920.57
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (1)		11876400.14	17873620.97
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		18717812.50	18979780.50
مجموع الخصوم غير الجارية (2)		18717812.50	18979780.50
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		44721998.19	44777768.67
ضرائب		397854.32	95395.51
ديون أخرى		6412481.60	4441869.14
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)		51532334.11	49315033.32
المجموع العام للخصوم		82126546.75	86168434.79

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (5)

جدول رقم (16) : حسابات النتائج لمؤسسة (EDIMMA) من 2010/1/1 –2010/12/31 الوحدة : دج

الحسابات	ملاحظة	2010	2009
رقم الأعمال		16992155.17	64438264.43
تغير مخزونات المنتجات المصنعة وقيد التصنيع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			458984.63
إنتاج السنة المالية		16992155.17	64897249.06
المشتريات المستهلكة		-5731778.87	-51542217.72
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		-2448621.69	-2306450.05
استهلاك السنة المالية		-8180400.56	-53848667.77
القيمة المضافة للاستغلال		8811754.61	11048581.29
أعباء المستخدمين		-10656066.86	-9027676.46
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		-356935.36	-1300720.39
الفائض الإجمالي عن الاستغلال		-2201247.61	720184.44
المنتجات العملياتية الأخرى		1939329.79	1293436.78
الأعباء العملياتية الأخرى		-3206588.90	-4534501.23
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات		-2725190.11	-2790363.39
استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
النتيجة العملياتية		-6193696.83	-5311243.40
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			-60668.74
النتيجة المالية			-60668.74
النتيجة العادية قبل الضرائب		-6193696.83	-5311243.40
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية		18931484.96	66190685.84
مجموع أعباء الأنشطة العادية		-25125181.79	-71562597.98
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		-6193696.83	-5311243.40
العناصر غير العادية – المنتوجات			
العناصر غير العادية – الأعباء			
النتيجة غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية		-6193696.83	-5311243.40

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (6)

المطلب الثاني : التقرير حول وضعية مؤسسة (EDIMMA):

الفرع الاول : الأصول :

من خلال الاطلاع على أصول مؤسسة (EDIMMA) بالوادي لسنتي 2009 و2010 فإننا نلاحظ انخفاض في استثماراتها حيث كانت سنة 2009 تقدر ب 44446150.74 دج وأصبحت تقدر في سنة 2010 ب 39848466.96 دج ذلك يدل على أن المؤسسة ليس لديها سياسة جيدة متبعة في مجال استثماراتها، الأمر الذي صاحبه في إجمالي الأصول الذي عرف هو الأخر انخفاضا بنسبة 10.35% بحيث كان يقدر 86168434.79 دج سنة 2009 إلى 82126546.79 دج سنة 2010 بالرغم من ارتفاع قيمة الحقوق بنسبة 1.33 **%.**

الفرع الثاني : الخصوم :

من خلال فحص خصوم مؤسسة (EDIMMA) نلاحظ انخفاض في رؤوس الأموال وهذا ناتج عن تراكم الخسائر بحيث كانت في سنة 2009 تقدر ب 5371912.14 دج إلى 6193696.83 دج سنة 2010 مع زيادة ديون المؤسسة تجاه الموردون من خلال الديون الأخرى بالإضافة إلى زيادة الضرائب والتي كانت تقدر ب 95395.51 دج إلى 397854.32 دج أي بنسبة زيادة 4 مرات مما كانت عليه سابقا.

المطلب الثالث : إعداد قائمة الدخل لمؤسسة (EDIMMA) : لقد نص المعيار المحاسبي الدولي الأول على أن تتضمن قائمة الدخل على ما يلي[1] :

- الإيرادات ؛
- المصاريف المالية ؛
- حصة الأرباح أو الخسائر في الشركات التابعة في حالة استخدام طريقة الملكية ؛
- مبلغ وحيد يتضمن إجمالي (1) الأرباح والخسائر قبل الضريبة للعمليات المتوقفة، و (2) مبلغ المكاسب والخسائر الناتجة عن التنازل على الأصول أو الفرع (الفروع) المكونة للعمليات المتوقفة ، وكذلك :
- الضرائب ؛

[1] عقاري مصطفى، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة ، العدد 1، جوان 2007، ص – ص 19–20.

– الربح أو الخسارة .

يجب الإفصاح كذلك على البنود الموالية في قائمة الدخل على أنها توزيع لأرباح أو خسائر الدورة المالية :

– الأرباح والخسائر المخصصة لحقوق الأقلية في حقوق الملكية ؛

– الأرباح والخسائر المخصصة لصالح الملاك في الشركة ؛

يمكن إضافة معلومات أخرى عندما يعتقد بأنها تعكس حقيقة (بشكل عادل) نتائج أنشطة المؤسسة.

لا يمكن أن يظهر على متن قائمة الدخل أو في الملاحظات ما يمكن اعتباره بنودا استثنائية.

يجب الإفصاح عن بعض العناصر إما على متن قائمة الدخل، أو في الهوامش إذا كان لذلك أهمية نسبية مثل:

– تخفيض تكلفة المخزون إلى صافي قيمة بيعه أو تخفيض قيمة الأراضي، المباني ؛

–التجهيزات إلى قيمة بيعها. في حالة العكس تخضع تعلية الأصول (الثابتة عند إعادة تقييمها) كذلك لنفس الإجراءات ؛

– المؤونات المخصصة لإعادة هيكلة أنشطة المؤسسة ؛

– التخلي أو التنازل عن الأراضي، المباني والتجهيزات ؛

– التنازل عن الاستثمارات في الأوراق المالية ؛

العمليات المتوقفة ؛

تسوية النزاعات .

يجب أن يتم تصنيف المصاريف إما اعتمادا على طبيعتها (المواد الأولية، مصاريف الأجور، الاهتلاكات) أو اعتمادا على وظيفتها (مصاريف البيع، الإدارية،) حين إذا اعتمدت المؤسسة على وظيفة إعداد قائمة الدخل، أو الملحقات المصاريف في التصنيف فإنه يتوجب الإفصاح عن معلومات إضافية حول طبيعة تلك المصاريف –على الأقل تفصيل طبيعة اهتلاك الأصول (مادية، معنوية، المناجم).

والجدول التالي يبين قائمة الدخل لمؤسسة (EDIMMA) :

جدول رقم (17) قائمة الدخل لمؤسسة (EDIMMA) في 2010/12/31 الوحدة : دج

البيان	2009	2010	
المبيعات تكلفة المبيعات	64438264.43 53848667.77-	16992155.17 8180400.56-	1
مجمل الربح	10589596.66	8811754.61	
إيرادات تشغيل أخرى مصروفات تسويقية مصروفات إدارية مصروفات تشغيل أخرى	1752421.41 4534501.23- 9027676.46- 2790363.39-	1939329.79 3206588.9- 10656066.86- 2725190.11-	2 3
صافي ربح التشغيل	4010523.01-	5836761.47-	
مصاريف تمويلية	60668.74-	-	
صافي الربح في الضرائب الضرائب	4071191.75- 1300720.39-	5836761.47- 356935.36-	
صافي الربح	5371912.14-	6193696.83-	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (6)

الإيضاحات المتعلقة بقائمة الدخل :

1– المبيعات : وتأخذ مباشرة من جدول حسابات النتائج للمؤسسة؛

2– إيرادات تشغيل أخرى : وهي المنتوجات المالية ؛

3– المصاريف. ويبينها الجدول التالي :

جدول رقم (18) : المصروفات المالية لمؤسسة (EDIMMA): **الوحدة : دج**

البيان	2009	2010
مصروفات تسويقية مصروفات إدارية مصروفات تشغيل أخرى	4534501.23 9027676.46 2790363.39	3206588.9 10656066.86 2725190.11
المجموع	16352541.08	16587845.87

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (6)

المبحث الثالث : قائمة التدفقات النقدية والنسب المشتقة منها

يوجد طريقتان مقبولتان في المعيار المحاسبي الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية لعرض هذه القائمة هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة، والاختلاف بين هاتين الطريقتين يكمن في طريقة احتساب وعرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما عرض التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متشابه في كلتا الطريقتين[1].

ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية استنادا على المعلومات المتوفرة في الميزانية وقائمة الدخل، بالإضافة إلى معطيات تستخرج من دفاتر المؤسسة والخاصة بحركة الحسابات خلال الفترة بين : 2010/01/01 و2010/12/31 وهي :

- مصاريف المستخدمين = 9969051.69 دج.
- فوائد ومصاريف مالية مدفوعة =54925.33 دج.
- شراء أصول ثابتة = 162475.00 دج.
- تنازل عن تثبيتات مالية = 1996941.67 دج.
- مقبوضات من إصدار أسهم = 58425.00 دج.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 107.

– إيرادات الاستثمار = 2590306.97 دج

المطلب الاول : إعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة (EDIMMA) بالطريقة المباشرة :

هذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية من العمليات التشغيلية مثل المتحصلات من العملاء من بيع البضاعة وكذلك النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك أوجه الصرف النقدي على الأنشطة التشغيلية للشركة مثل السداد للموردين مقابل البضاعة المشتراة وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة[1]. بعدها يضاف صافي التدفق النقدي من عمليات الاستثمار وصافي التدفق النقدي من عمليات التمويل للوصول إلى صافي التدفق النقدي خلال السنة، ثم يضاف إلى رصيد النقدية في بداية السنة[2]. والجدول التالي يبين قائمة التدفقات النقدية **لمؤسسة**(EDIMMA) وفقا للطريقة المباشرة:

جدول رقم (19) قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) لمؤسسة(EDIMMA) .

في 2010/12/31 **الوحدة : دج**

البيان	ملاحظة	2010
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
مقبوضات نقدية من العملاء	1	18195807.61
مدفوعات نقدية للموردين والمستخدمين	2	18626361.1–
نقدية متولدة من التشغيل	**3**	430553.49-
الفوائد المدفوعة		54925.33 -
ضرائب دخل مدفوعة		356935.36 –
تدفقات نقدية قبل العناصر غير العادية		842414.18-
مقبوضات غير عادية (متحصلات أضرار زلازل)		-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (أ)		842414.18–

[1] كمال الدين الدهراوي، عبد الله هلال، مرجع سابق، ص 149.

[2] منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، مرجع سابق، ص 147.

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار شراء أصول ثابتة مقبوضات بيع آلات المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عملية التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد مقبوضة توزيعات مقبوضة		162475.00- 1996941.67
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار(ب)		1834466.67
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل مقبوضات من إصدار أسهم مقبوضات من اقتراض طويل الأجل مدفوعات من التزامات التأجير التمويلي توزيعات مدفوعة		58425.00
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل(جـ)		58425.00
تغيرات النقدية في الفترة (أ+ب+جـ)		1050477.49
رصيد النقدية وما في حكمها أول الفترة		5571470.75
رصيد النقدية وما في حكمها أخر الفترة		6621948.24

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الإيضاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة) :

1 – المقبوضات النقدية من العملاء :

لتحديد المتحصلات النقدية من العملاء من الضروري أن نأخذ في الاعتبار التغير الذي حدث في رصيد المدينين على مدار العام، فالزيادة تعني أن قيمة المبيعات الآجلة التي تمت خلال العام اكبر من المتحصلات من المدينين خلال نفس الفترة، وبعبارة أخرى فإن النشاط التشغيلي قد ترتب عليه زيادة في الإيرادات ولكن لم يتم تحصيل كل تلك الإيرادات، وللوصول إلى مقدار الزيادة في المقبوضات النقدية خلال الفترة في هذه الحالة يتم طرح الزيادة في رصيد المدينين من إجمالي إيراد المبيعات. وبالعكس يتم إضافة النقص في رصيد المدينين إلى

إجمالي إيراد المبيعات وللوصول إلى الزيادة في المقبوضات النقدية من العملاء نظرا لأن المقبوضات النقدية من العملاء في هذه الحالة تزيد عن إيراد المبيعات[1].

أي أنه باستخدام البيانات السابقة فإن المقبوضات النقدية من العملاء تحسب كما يلي :

جدول رقم (20) المقبوضات النقدية من العملاء الوحدة : دج

البيان	المبالغ الوسطية	المبالغ
المبيعات من قائمة الدخل		16992155.17
يضاف النقص في قيمة العملاء		**+1203652.44**
رصيد العملاء في 2010/12/31 رصيد العملاء في 2010/01/01	24114245.30 25317897.74	
مقبوضات نقدية من العملاء		**18195807.61**

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق (1) (4) (6) .

2– المدفوعات النقدية للموردين :

للوصول إلى المدفوعات النقدية إلى الموردين، يجب في البداية تحديد قيمة المشتريات خلال العام ويتم ذلك عن طريق تعديل تكلفة البضاعة المباعة بالتغير في المخزون ، فزيادة رصيد المخزون في نهاية المدة تعني أن المشتريات خلال العام أكبر من تكلفة البضاعة المباعة. لهذا تضاف الزيادة في المخزون على تكلفة البضاعة المباعة للوصول إلى رقم المشتريات التي تمت خلال العام، والعكس صحيح. ويلي تحديد قيمة المشتريات تحديد المدفوعات إلى الموردين عن طريق تعديل قيمة المشتريات بالزيادة أو النقص في رصيد الدائنين، فزيادة رصيد الدائنين تعني أن المشتريات الآجلة التي تمت خلال العام تزيد عن مقدار التسديدات إلى الموردين. لهذا يتم تخفيض رقم المشتريات بمقدار هذه الزيادة للوصول إلى المدفوعات النقدية إلى الموردين والعكس يتم في حالة النقص في رصيد الدائنين[2]. وتحسب المدفوعات النقدية للموردين كما يلي :

تمثل قيمة تكلفة البضاعة المباعة + الزيادة في المخزون – النقص في المخزون + النقص في رصيد الدائنين وأوراق الدفع – الزيادة في رصيد الدائنين وأوراق الدفع.

[1] أحمد محمد زامل، مرجع سابق، ص – ص822–823.

[2]، مرجع سابق، ص – ص 823–824.

- الزيادة في رصيد المخزون : رصيد المخزون في 2010/12/31 5094165.47

رصيد المخزون في 2009/12/31 4673027.10 –

الزيادة في رصيد المخزون 421138.37 =

- النقص في رصيد الدائنين : رصيد الدائنين في 2010/12/31 44721998.19

رصيد الدائنين في 12/31/ 2009 44777768.67 –

النقص في رصيد الدائنين 55770.48– =

ومن خلال قائمة الدخل وجدت تكلفة المبيعات 8180400.56 دج

- المدفوعات النقدية للموردين = 8180400.56 + 421138.37 + 55770.48

= 8657309.41 دج

أما المدفوعات النقدية للمستخدمين = 9969051.69دج

المدفوعات النقدية للموردين والمستخدمين = 8657309.41 + 9969051.69= 18626361.1دج

3– نقدية متولدة من التشغيل = مقبوضات نقدية من العملاء – مدفوعات نقدية للموردين والمستخدمين

= 18195807.61 – 18626361.1

= 430553.49- دج

4– ضرائب دخل مدفوعة : تستخرج مباشرة من قائمة الدخل.

المطلب الثاني : إعداد قائمة التدفقات النقدية لمؤسسة (EDIMMA) بالطريقة غير المباشرة : بموجب الطريقة غير المباشرة وكما ورد بمعيار المحاسبة الدولي السابع قائمة التدفقات النقدية، يتم الوصول إلى صافي

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من خلال استخدام صافي الربح قبل الفوائد والضرائب الظاهر بقائمة الدخل وتعديله بالبنود التالية لتحويله من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي[1] :

- إضافة قيمة اهتلاك الأصول غير المتداولة وقيمة إطفاء الأصول غير الملموسة وأية نفقات لا تحتاج إلى نقدية مدفوعة : حيث أن هذه البنود تظهر ضمن المصاريف بقائمة الدخل مما يؤدي إلى تخفيض صافي الربح رغم أنها لا تمثل أو تحتاج إلى تدفقات نقدية وبالتالي يتوجب إضافتها لتعديل الربح المحاسبي المعد على أساس الاستحقاق إلى ربح نقدي.

- المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التخلص من الأصول غير المتداولة أو الاستثمارات المالية : عند بيع المنشأة لأصول ثابتة مثل السيارات والآلات أو الاستثمارات في الأسهم والسندات فقد ينتج عن العملية مكاسب أو خسائر تظهر ضمن قائمة الدخل،إلا أن قيمة هذه المكاسب أو الخسائر لا تعد من الأنشطة التشغيلية بل تعتبر أنشطة استثمارية ، لذا يتم إلغاء اثر هذه البنود من صافي الربح وذلك لإظهارها ضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

- التغير في الأصول المتداولة : إن الزيادة في الأصول المتداولة يمثل تدفقات نقدية تشغيلية سالبة وبالتالي يجب طرحها من صافي الربح في حين يمثل النقص في الأصول المتداولة تدفقات نقدية تشغيلية موجبة يجب إضافتها.

- التغير في المطلوبات المتداولة : بعكس الأصول المتداولة فإن الزيادة في المطلوبات المتداولة يمثل تدفقات نقدية تشغيلية موجبة وبالتالي يجب إضافتها إلى صافي الربح في حين يمثل النقص في المطلوبات المتداولة تدفقات نقدية تشغيلية سالبة يتوجب طرحها.

- النقدية المدفوعة كمصروف فائدة.

- النقدية المدفوعة كضرائب على الدخل. والجدول التالي يوضح البنود التي يتم تعديلها من الأنشطة التشغيلية:

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص – ص113-114.

جدول رقم (21) البنود التي يتم تعديلها ضمن الأنشطة التشغيلية.

التعديل	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب
يضاف	مصروف الاهتلاك
يضاف	مصروف الإطفاء
يضاف	خسائر البيع والتدني في قيمة الأصول غير متداولة
يطرح	مكاسب بيع الأصول غير المتداولة
يضاف	النقص في الأصول المتداولة (المخزون، الذمم المدينة، المصاريف المدفوعة مقدما)
يطرح	الزيادة في الأصول المتداولة (المخزون، الذمم المدينة، المصاريف المدفوعة مقدما)
يطرح	النقص في المطلوبات المتداولة (الذمم الدائنة، المصاريف مستحقة الدفع)
يضاف	الزيادة في المطلوبات المتداولة (الذمم الدائنة، المصاريف مستحقة الدفع)
يطرح	النقدية المدفوعة كمصروف فائدة
يطرح	النقدية المدفوعة كضرائب على الدخل
/	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

المصدر : محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية – الجوانب النظرية والعلمية – الطبعة02، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 115.

والجدول التالي يوضح قائمة التدفقات النقدية وفقا للطريقة غير المباشرة لمؤسسة(EDIMMA):

جدول رقم (22) قائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة) لمؤسسة(EDIMMA) :

في 2010/12/31 **الوحدة : دج**

البيان	ملاحظة	2010
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		
صافي الربح (أو الخسارة) قبل الضرائب والبنود غير العادية	1	6193696.83-
يتم تسويته ب :		
إهتلاك الأصول الثابتة وغير الملموسة	2	2725190.11
خسارة تحويل العملة		-
إيرادات الاستثمار		2590306.97
الفوائد المدينة		54925.33 -
ربح التشغيل قبل التغيرات في رأس مال العامل		933125.08-
النقص في رصيد العملاء والمدينون الآخرون	3	924555.11
الزيادة في المخزون		421138.37-
النقص في حسابات الدائنون		55770.48-
ضرائب دخل مدفوعة		356935.36-
تدفقات نقدية قبل العناصر غير العادية		842414.18-
مقبوضات غير عادية (متحصلات أضرار زلازل)		-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (أ)		842414.18–

التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار		
شراء أصول ثابتة		162475.00-
مقبوضات بيع آلات		-
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية		-
التحصيلات عن عملية التنازل عن تثبيتات مالية		1996941.67
الفوائد مقبوضة		
توزيعات مقبوضة		-
		-
صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار(ب)		**1834466.67**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل		
مقبوضات من إصدار أسهم		–
مقبوضات من اقتراض طويل الأجل		58425.00
مدفوعات من التزامات التأجير التمويلي		–
توزيعات مدفوعة		–
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل (جـ)		58425.00
تغيرات النقدية في الفترة (أ+ب+جـ)		1050477.49
رصيد النقدية وما في حكمها أول الفترة		5571470.75
رصيد النقدية وما في حكمها أخر الفترة		6621948.24

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الإيضاحات المتعلقة بقائمة التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة) :

1 -صافي الربح (أو الخسارة) قبل الضرائب والبنود غير العادية تمثل صافي نتيجة السنة المالية ؛

2 -إهلاك الأصول الثابتة وغير الملموسة :

إهلاك الأصول الثابتة =2721240.11 دج وتمثل الفرق بين الاهتلاك المتراكم لسنة 2010 والاهتلاك المتراكم لسنة 2009

اهتلاك الأصول غير الملموسة = 3950.00 دج تمثل اهتلاك الأصول المعنوية لسنة 2010لأن اهتلاك الاصول غير الملموسة لسنة 2009 لا يوجد.

إهلاك الأصول الثابتة وغير الملموسة = 2721240.11 +3950.00= 2725190.11 دج

3 -النقص في رصيد العملاء والمدينون الآخرون :

رصيد العملاء والمدينون في 2010/12/31 = 30548231.09

رصيد العملاء والمدينون في2010/01/01 = 31472786.2 –

النقص في رصيد العملاء والمدينون الآخرون= 924555.11– =

المطلب الثالث : نسب قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في تقييم أداء مؤسسة(EDIMMA) :

تشكل نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفقات النقدي وتقييم الأداء في المنشآت المختلفة، ويلاحظ أن تطور هذه النسب واستخدامها كان بطيئا مقارنة بالنسب المالية التقليدية المرتبطة بقوائم الدخل والوضع المالي حيث يعود ذلك إلى التأخير في اعتبار قائمة التدفقات النقدية قائمة أساسية، ومطالبة المنشآت وإلزامها بإصدار هذه القائمة إلى جانب القوائم الأخرى، وتكتسب نسب التدفقات النقدية أهميتها من أهمية قائمة التدفق النقدي حيث تضم هذه القائمة معلومات عن التدفق النقدي وهي المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها بشكل أفضل من المعلومات الساكنة التي تتضمنها القوائم المالية التقليدية وخاصة فيما يتعلق بمجالات الحكم على سيولة واستمرارية المنشآت[1].

الفرع الاول : نسب تقييم السيولة :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **نسبة تغطية الدين** = ———————————————

التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية .

842414.18–

- نسبة تغطية الدين = ———————— = -5.18 %

162475.00

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 213.

وتشير هذه النسبة إلى عدم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية ، وبما أن هذه النسبة سالبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون =** ——————————————

فوائد الديون

842414.18−

- **نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون =** ——————— = -15.33 %

54925.33

إن هذه النسبة سالبة فهذا مؤشر سيئ لأن المؤسسة تواجه مشاكل في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

- **نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل :** وتحسب كما يلي :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

= ——————————————————————

استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل.

استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل=

6412481.60 = 6412481.60 + 0 دج

842414.18−

= ——————— = % 0.13-

6412481.60

تشير هذه النسبة إلى عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل وبما أنها سالبة فهذا يعني أن وضع السيولة للمؤسسة سيء ويعاني من مشكلات تتعلق بها.

الفرع الثاني : نسب تقييم الربحية :

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية =** ——————————

الاحتياجات النقدية الأساسية

وتمثل الاحتياجات النقدية الأساسية ما يلي :

– التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية= 18626361.1

– مدفوعات أعباء الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط المستحقة خلال العام= 54925.33 +

– النفقات الرأسمالية اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية= 0 +

– المدفوعات اللازمة لتسديد توزيعات الأرباح النقدية على المساهمين= 0 +

الاحتياجات النقدية الأساسية = 18681286.43

842414.18–

- **نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية =** ———— = -0.04 %

18681286.43

وتبين هذه النسبة مدى القدرة على تلبية هذه الاحتياجات النقدية وما توفره منها وهنا نجد 4 % من الاحتياجات النقدية الأساسية غير مغطاة بالتدفقات النقدية التشغيلية.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **مؤشر النقدية التشغيلية =**————————————

صافي الربح

هذه النسبة غير موجودة بالمؤسسة لأن النتيجة في حالة خسارة.

صافي التدفقات النقدية التشغيلية

- **نسبة التدفقات النقدية التشغيلية =** ————————————

المبيعات

842414.18–

- نسبة التدفقات النقدية التشغيلية = ———— = -0.05 %

16992155.17

حيث المبيعات النقدية مصدر أساسي للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة، وبما أن هذه النسبة سالبة يجب على المؤسسة تغيير سياسة الائتمان المتبعة في تحصيل النقدية من زبائنها.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي=** ————————————

صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة .

842414.18–

- مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي= ———————— = -0.13 %

6086564.5

صافي الدخل = مجمل الربح – مصاريف التشغيل

مجمل الربح = إيراد المبيعات – تكلفة البضاعة المباعة

مجمل الربح =16992155.17– 8180400.56 =8811754.61 دج

صافي الدخل = 8811754.61 – 2725190.11 =6086564.5 دج

إن ارتفاع هذه النسبة يدل ذلك على ارتفاع أرباح المؤسسة وبما أنها سالبة فهي تعتبر عن نتيجة المؤسسة.

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي =** ————————————————

إجمالي الموجودات .

842414.18–

- نسبة العائد على الموجودات من التدفق النقدي التشغيلي = ———————— = -0.01 %

82126546.75

توضح هذه النسبة مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية

الفرع الثالث : نسب تقييم السياسات المالية : من بين هذه النسب ما يلي :

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

- **نسبة التوزيعات النقدية =** ————————————————

التوزيعات النقدية للمساهمين

توفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المؤسسة في مجال توزيع الأرباح النقدية من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة ، وبما التوزيعات النقدية للمساهمين (الأرباح) تساوي الصفر فإنها ليست بحاجة إلى مصادر خارجية.

المتحصلات النقدية المتحققة من إيراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة

- **نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة =** ——————————————————

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية .

1996941.67

- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة =—————— = 0.10 %

18195807.61

هذه النسبة موجبة ب 10 % وهي تدل على الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات من خلال الأوراق المالية وبالتالي يجب على المؤسسة زيادة هذه النسبة من خلال القروض.

الإنفاق الرأسمالي

- **نسبة الإنفاق الرأسمالي =** ——————————————————

التدفقات النقدية الداخلة من إصدار أسهم وسندات وقروض طويلة الأجل

162475.00

- نسبة الإنفاق الرأسمالي = —————— = 2.78 %

58425.00

تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة مصادر التمويل الطويلة الأجل في تمويل الأصول الثابتة، وهذه النسبة نتيجة زيادة الاستثمار في المخزون ، ولذلك تعد هذه النسبة مؤشر هاما للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

الفرع الرابع : المرونة المالية :

صافي التدفقات النقدية من العمليات

- **المعدل النقدي لتغطية الديون =** ——————————

متوسط الديون الإجمالية.

6621948.24

- المعدل النقدي لتغطية الديون = ———————— = 0.13 %

50423683.72

متوسط الديون الإجمالية =(إجمالي الديون بداية المدة + إجمالي الديون نهاية المدة)/2

متوسط الديون الإجمالية =(49315033.32+51532334.11)/2= 50423683.72 دج

ويبين المعدل قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها من صافي التدفقات النقدية من العمليات وهي ضعيفة جدا وعلى المؤسسة أن تقوم بتصفية أو بيع جزء من الأصول المستخدمة في العمليات، وبالتالي فهي معرضة لصعوبة في الوفاء بالتزاماتها عند استحقاقها.

الفرع الخامس : التدفقات النقدية الحرة :

- **صافي النقدية الحرة = صافي التدفقات من العمليات – (الإنفاق الرأسمالي+ التوزيعات) .**

= 6621948.24 – (0+162475.00)= 6459473.24 دج

صافي النقدية الحرة تمثل مقدار النقدية القابلة للإنفاق على استثمارات جديدة، سداد الديون، وهذا المقياس يوضح مستوى المرونة المالية المؤسسة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات دون الرجوع إلى مصادر تمويل خارجية وكذلك قدرتها على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، ويبين كذلك مقدار النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية.

خلاصة الفصل الثالث :

من خلال قيامنا بتشخيص وتحليل الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة باستخدام النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية يمكن القول بأن مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي قد تمكنت من تحقيق خزينة صافية موجبة، وهذا ما تم تأكيده من خلال قائمة التدفقات النقدية لهذه المؤسسة ، لكن رغم هذا فإن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا هذه والمتمثلة في :

- التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية اقل من التدفقات النقدية الخارجية وهو ما اثر سلبا على النشاط الرئيسي للمؤسسة بحيث جعله سالبا بنسبة -80.19 % وهو ما اثر النقدية، ويتوجب على المؤسسة تخفيض المدفوعات النقدية للموردين والعمال بالإضافة إلى تنويع التدفقات النقدية الخارجة وتغيير طريقة التحصيل من العملاء.
- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة لم تغطي حتى نسبة 4 % من الاحتياجات النقدية الأساسية

وهذا يعتبر نقص كبير في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

- هناك تراجع في أداء المؤسسة خلال السنة الأخيرة، وهذا ما تم ملاحظته من خلال تحليل نسب تقييم السيولة وهذا ما يدل على أن المؤسسة لم تقم بتجديد استثماراتها خاصة مع تراكم الاهتلاكات المخصصة لها.

أما بالنسبة للتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية فهي جيدة بنسبة 174.63 % لأن المؤسسة تنازلت عن تثبيتات مالية استثمارية بقيمة كبيرة وفي المقابل لم تقم بشراء أصول ثابتة إلا بنسبة قليلة، أما التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية تمثل نسبة 5.56 % وهي تعتبر نسبة مقبولة لحجم المؤسسة.

الخاتمـــة

يعتبر تقييم أداء المؤسسة أمرا ضروريا، والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا احد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة والتي تخص الجانب المالي ألا وهي قائمة التدفقات النقدية التي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنشأة خلال الفترة المالية من خلال المقارنة بين رصيد النقدية أول المدة وآخر المدة ، ويتم إعداد هذه القائمة وفق الأساس النقدي عن طريق تقسيم التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية داخلة وتدفقات نقدية خارجة ضمن ثلاثة أنشطة رئيسية هي الأنشطة التشغيلية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية. ولذا تبين قائمة التدفقات النقدية قدرة المؤسسة على إدارة التدفقات النقدية ، فإذا كان رصيد النقدية في آخر المدة عالٍ وأكبر من الالتزامات المتداولة بكثير ربما يشير ذلك إلى قصور في إدارة النقدية وعدم استغلال النقد في استثمارات قصيرة الأجل. وعلى العكس من ذلك إذا كان هذا الرصيد أقل بكثير من التزاماتها المتداولة فهذا يشير ربما إلى تدني مستوى سيولة المؤسسة. وللتغلب على جزء من نقاط الضعف التي تعاني منها كل من الميزانية وقائمة الدخل، فقد أصبح إعداد قائمة التدفق النقدي أمراً ضرورياً عند نشر البيانات المالية للمؤسسة، حيث يمكن لهذه القائمة سد الفجوات التالية الموجودة في القوائم المالية الأخرى :

– تغير أثر المصروفات غير النقدية كالاهتلاك والإطفاء على رقم صافي التدفق النقدي ؛

– بيان العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي حدثت داخل المؤسسة خلال الفترة المالية وليس فقط الأرصدة الدفترية لهذه النشاطات كما تظهره الميزانية أو نتائج الأعمال الدفترية التي تظهرها قائمة الدخل ؛

– إظهار صافي التغير في النقد في بداية ونهاية الفترة ، وتوزيع بنود التدفقات النقدية على أنشطة ذات طبيعة مترابطة تساعد في توضيح بعض الأمور المهمة عن الوضع المالي للمؤسسة ، الأمر الذي يصعب إظهاره إذا ما تم النظر إلى الميزانية وقائمة الدخل كل على حدة . فمثلا تظهر الميزانية رصيد الذمم المدينة كما تظهر قائمة الدخل المبيعات، سواء الآجلة منها أو النقدية، في حين تقوم قائمة التدفق النقدي بإظهار بند المبيعات الإجمالية وكذلك النقد الفعلي المقبوض منها عند ربط قيمة المبيعات الظاهرة في قائمة الدخل مع التغير في المدينين في الميزانية .

كما أن كل من الميزانية وقائمة الدخل يتم إعدادهما في ظل مبدأ الاستحقاق – الذي لا يمكن التخلي عنه – مما يجعلهما يعبران عن الوضعية المالية لا غير، غير أن الوضعية النقدية للمؤسسة مهم أيضا من اجل تحديث استثماراتها مما حول الاهتمام إلى قائمة التدفقات النقدية وأصبح اهتمام مستخدمي القوائم المالية ليس فقط مقابلة التكاليف مع الإيرادات بل تعداه إلى مقابلة التدفقات النقدية الداخلة مع الخارجة، مما أعطى بعدا

أخر للقوائم المالية، وهنا تظهر أهمية الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية حيث توفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية على درجة السيولة والربحية التي تعتمدها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطرة التي تصاحب تدفقاتها ومدى قدرتها على مواجهة تعهداتها عندما يحين معادها، وقدرتها على توليد النقدية وما في حكمها كما أن المؤشر الحقيقي للربح ليس الربح المتولد من قائمة الدخل إذ قد تحقق المؤسسة أرباحا ومع ذلك يكون لديها تدفقات نقدية سالبة وهذا يؤدي بالمؤسسة لمواجهة أزمات مالية تؤثر على التزاماتها النقدية.

نتائج الدراسة التطبيقية : من خلال إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و2010 توصلنا إلى استنتاج مجموعة من الملاحظات، والمتمثلة في ما يلي :

- لم تستطع المؤسسة تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها عن طريق مواردها الثابتة ؛

- من خلال حساب نسب تقييم السيولة تبين أن المؤسسة مثقلة بالديون – وخاصة نسبة تغطية الدين والتي تساوي -5.18 % – وهي غير قادرة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، بالإضافة إلى نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون والتي تمثل -15.33 % وهي تبين مشاكل في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون ؛

- من خلال حساب نسب تقييم الربحية تبين أن المؤسسة مثقلة بالخسائر وهذا راجع إلى إعادة تقييم رأس المال بزيادته من جهة في سنة 2008 ، ومن جهة أخرى كما تبينه نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتي تساوي إلى -0.04 % وتدل على أن 4 % من الاحتياجات النقدية الأساسية غير مغطاة بالتدفقات النقدية التشغيلية، بالإضافة إلى تغيير سياسة الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة في تحصيل النقدية من زبائنها، وكذا تمديد آجال الدفع للموردين .

- أما بالنسبة للسياسات المالية المتبعة من قبل المؤسسة فهي متوسطة كما تبينه نسب هذه السياسات مثل نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = 0.10 % ونسبة الإنفاق الرأسمالي = 2.78 % ؛ ويجب على المؤسسة زيادة هذه النسب من خلال القروض لأنها مؤشر هاما للمستثمرين والمقرضين عن كيفية استخدام أموالهم من قبل الإدارة.

وبالرغم من كل هذه الاختلالات والنقائص إلا أن المؤسسة استطاعت تحقيق صافي خزينة موجبة بحيث كان يقدر في سنة 2009ب 5571470.75 دج إلى 6621948.24 دج في سنة 2010.

نتائج واختبار الفرضيات : لقد وقفنا على نتائج الفرضيات المطروحة وتوصلنا إلى ما يلي :

بالنسبة للفرضية الأولى : ما مفهوم قائمة التدفقات النقدية التي هي عبارة عن قائمة تعرض مصادر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتهدف إلى توفير المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حول التغيرات الحاصلة في النقدية وما يعادلها.

بالنسبة للفرضية الثانية : أهمية قائمة التدفقات النقدية مقارنة مع باقي القوائم الأخرى ليس لنقص في القوائم الأخرى وإنما لأن قائمة التدفقات النقدية تعتبر قائمة مكملة لقائمة الدخل وذلك بإفصاحها عن التدفقات النقدية المتولدة عن العمليات التشغيلية للمنشأة، كما تعتبر مكملة للميزانية وذلك بإفصاحها عن عمليات التدفقات النقدية التي تؤدي إلى تغيير في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية .

بالنسبة للفرضية الثالثة : مساهمة قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة وربحية المؤسسة لأنها توفر معلومات مفيدة لكل من الإدارة ومستخدمي القوائم المالية، وتعتبر وسيلة للتعرف على درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ومرونتها المالية ودرجة المخاطر التي تصاحب تدفقاتها ، بالإضافة إلى أن تلك القائمة تمكن مستخدميها من الرقابة على أداء المؤسسة بالإضافة إلى تمتعها بقدرة تنبؤية عالية بأداء المؤسسة من حيث الربحية والسيولة .

وأخيرا توصلنا إلى بعض النتائج نلخصها فيما يلي :

- أن قائمة التدفقات النقدية وبدون القوائم المالية الأخرى ليست كافية لتقديم المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين ، بمعنى أن قائمة التدفقات النقدية ليست بديلا عن القوائم المالية الأخرى ؛
- أن قائمة التدفقات النقدية لا تكون مفيدة بمعزل عن القوائم المالية الأخرى ؛
- أن قائمة التدفقات النقدية ليست عرضة لتحريف الأداء مقارنة بقائمة الدخل ؛
- أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات هامة حول قدرة المشروع على سداد التزاماته وسداد التوزيعات والفوائد ؛
- أن قائمة التدفقات النقدية تقدم معلومات تساهم في تقييم سيولة وربحية المؤسسة بالإضافة إلى السياسات المتبعة قصد اتخاذ قرارات مناسبة مستقبلا.

أفاق البحث : لقد تناولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع جانبا مهما في المؤسسة من خلال النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة سواء من سيولة أو ربحية أو سياسات مالية متبعة، غير أننا لم نتناول جانبا أخر مهما بعد عملية التقييم وهو دور قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

المـــراجع

المصادر والمراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية :

1 الكتب :

1- أمين السيد احمد لطفي ، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة ، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005،

2- الجمعية المصرية للمحاسبين القانونيين، معايير المحاسبة المصرية ، نص المعيار فقرة 13 ، أبو رامي للطباعة، 2006.

3- أحمد محمد زامل ، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات الحاسب الإداري ، معهد الإدارة العامة، الجزء الثاني ، الرياض، 2000.

4- أحمد محمد موسى، تقييم الأداء الاقتصادي في قطاع الأعمال والخدمات، دار النهضة العربية، بيروت، 1969.

5 - الحسيني فلاح حسن ، الدوري مؤيد عبد الرحمن، إدارة البنوك، دار وائل، عمان، الأردن، 2000.

6- السعيد فرحات جمعة ،الأداء المالي لمنظمات الأعمال(والتحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2000 .

7- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: دروس و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006.

8- حمزة محمود الزبيدي: الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.

9- حجازي محمد عباس، قوائم التدفقات النقدية : الإطار الفكري والتطبيق العملي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

10- دوناك كيسو، جيري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، الجزء الثاني، تعريب احمد حجاج، الرياض: دار المريخ، 2005.

11- ديسلر جاري ، إدارة الموارد البشرية ، دار المريخ ، الرياض ، العربية السعودية ، 2003 .

12- رسمية قرباقس ، أسواق المال ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، مصر ، 1999.

13- ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي، نظرية المحاسبة، تعريب خالد علي احمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، الرياض، دار المريخ، 2006

14- سمير الصبان، وصفي أبو المكارم، عبد الله هلال، المحاسبة المالية المتوسطة (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)، الإسكندرية ، الدار الجامعية، 2000 .

15- صلاح الدين حسن السيسي، نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.

16- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

17 - طارق عبد العال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

18- طارق عبد العال حماد، موسوعة المعايير المحاسبية ج 01، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006.

19- طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، عين شمس، الدار الجامعية .

20- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية- منظور منهجي متكامل- دار وائل للنشر، الطبعة 01، عمان، الأردن، 2007.

21- عقل مفلح، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي ، دار المستقبل للنشر، ط2، عمان، 2000.

22- عبد المحسن توفيق محمد ، تقييم الأداء ، دار النهضة العربية مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة ، مصر ، 1998 .

23- عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات، الطبعة 01، دار حامد للنشر، الأردن، 1999.

24- فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة، (الالتزامات، حقوق الملكية، الاستثمارات، ومواضيع إضافية في الإفصاح والعرض المالي)، الكتاب الثاني، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

25- فارس رشيد البياتي، محاسبة الأداء في المؤسسات الخدمية، دار آيلة للنشر والتوزيع، الطبعة 01، عمان، 2008.

26- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر ، عمان، 2005 .

27- كمال الدين الدهراوي ، عبد الله هلال، المحاسبة المتوسطة (مدخل نظري تطبيقي)،الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999.

28- كراجة عبد الحميد وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان 2000.

29- كامل بربر ، إدارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان.

30- محمد سمير الصبان، احمد حسين علي، احمد عبد المالك، عبد الله عبد العظيم هلال، المحاسبة المالية المتوسطة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.

31- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2006.

32- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

33- محمد عبد العزيز خليفة وآخرون، شرح معايير المحاسبة المصرية، الجزء الأول ،القاهرة، مركز فجر للطباعة، 1999،

34- منصور حامد محمود ، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، ، مصر، 1994.

35- مجيد الكرفي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

36- محمد صالح الحناوى، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرارات)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

37- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

38- محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، احمد محمد كامل، المحاسبة المتوسطة-الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات- الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002،.

39- محمد صالح الحناوى، نهال فريد مصطفى، الإدارة المالية (التحليل المالي لمشروعات الأعمال)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005

40- محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، الطبعة الثانية. دار وائل للنشر، عمان، 2006.

41- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

42- نور احمد، المحاسبة المالية القياس والتقويم المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المصرية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.

43- هشام أحمد عطية، محمد محمود عبد ربه محمد، دراسات في المحاسبة المالية محاسبة التكاليف المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية،2000.

2 المذكرات والأطروحات :

44- الشيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الموريتانية: دراسة حالة الشركة الوطنية للاستيراد والتصدير ONIMAX، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008.

45- أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، مذكرة ماجستير، جامعة حلب سوريا، 2010.

46- دادن عبد الغني ، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية : نحو إرسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007 .

47- العقيدي إبراهيم جهاد، تحليل واقع وأبعاد وإستراتيجية العمليات وأثرها في الأداء، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، 1997.

48- عمر عبد الحميد محمد العليمي، قائمة التدفقات النقدية كأداة في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية (دراسة تطبيقية)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، رسالة ماجستير، القاهرة، 2010.

49- سوزان عطا درغام، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم(7)، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين، الجامعة الإسلامية بغزة، مذكرة ماجستير، 2008.

1-3 المجلات :

50- عبد المليك مزهودة، الأداء بين الكفاءة والفعالية- مفهوم وتقييم- مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد1، نوفمبر 2001.

51- العراقي عراقي، محتوى المعلومات في قائمة التدفقات النقدية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد39، جامعة القاهرة.

52- عقاري مصطفى، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة باتنة ، العدد 1، جوان 2007.

53- كنعان عبد الغفور حسن، تقييم الأداء الصناعي بالتطبيق على معمل السكر والخميرة في الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد 7 ، 2002.

54- مصطفى الجاموس ،قائمة التدفق النقدي أحد المداخل الرئيسية لتطوير نظام المعلومات المحاسبي في سورية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 01، العدد01، 1999.

55- الوابل وابل، المحتوى الإعلامي لقائمة التدفقات النقدية دراسة تحليلية مقارنة بالقياس إلى لأرباح الاستحقاق، مجلة الإدارة العامة ،المجلد 36، العدد 2 ،1996.

الملتقيات :

56- دادن عبد الغني ،كماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة ،2005.

57- السعيد بريش، نعيمة يحياوي، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، الطبعة الثانية، ورقلة، 22- 23 نوفمبر 2011.

2 باللغة الأجنبية :

1- les livres :

58- Abdellatif Khemakhem, la dynamique du contrôle de gestion, Dunod , 2 ed, Paris, 1976.

59- Alexander, David and Archer, Simon, "International Accounting Standard", Harcount .2001 .

60 - A.Bourguignon ,peut ou finir la performance , revue française de comptabilité , N°269 ,1995.

61- Bergevin , P.M. Financial Statement Analysis: An Integrated Approach. New Jersey: Prentice Hall, Inc,2002.

62- Catherine Maillet, Anne Le Manh: NORMES COMPTAPLES INTERNATIONALES IAS / IFRS, Edition BERTI . 2006.

63- Claude Alazard et Salime Separi, contrôle de gestion, Dunod édition, France, 1998.

64- Fried lob, G.T., and Schneider, L.L.F. Essentials of Financial Analysis. New Jersey: Wiley, 2003.
65- Frost, Bob, Measuring performance, Measurement International , Dallas, USA, 2000.

66- George R. Terry, Stéphan. G Franclin , les principes du management. Ed economic , 8 ed Paris ,1985.
67- Gilles Bressy , Christian Konkuyt , Economie d'entreprise. Edition Sirey ,Paris,1990.
68 - Gibson, C.H. Financial Reporting and Analysis. New York: Thomson, south-western, 2001.

69 - J.Barraeu et J. Delahye, Gestion financière, 9eme édition, paris : Dunod, 2001.
70 - Katraman, ven , N.& Ramanujan ,V ."Measurement of Business performance in strategy reseach :A comparsion of Apperoaches "Academy of management Review,vol.11,No.4,1986.
71 - Kieso Donald and Weygandt Jerry and Warfield Terry, Intermediate Accounting", Johan Wiley and sons, 10 edition2001.
72 - Larson kermit. Fundamentals accounting principles.Irwin.14 edition.1996.
73 - Marcel La flame , Le management: approche systémique . gaetan Morin éditeur, 3 ed canada, 1981.
74 - Needles, B.E., and Powers, M. Financial Accounting, 8th Ed. New York: Hought Mifflin Company, 2004.
75 - Paramasivan C. & Subramanian:" Financial Management", New Age International (P) Ltd .,Publishers, 2009.
76 - Pierre Bergeron, la Gestion Moderne: Théorie et Cas. Gaétan Morin éditeur, Québec,1993.
77 - Petit, Belanger , Ben Abou, Foucher, Bergeron, Gestion Stratégique etrationnelle des Ressources Humaines ; Editeur GAETEN MORIN, 1993.
78 - Rebert Houdayer, évaluation financière des projets, 2eme édition, économica édition, France, 1999.

79 - Serge evraert , analyse et diagnostic financiers , méthodes et cas , crolles , paris ; 1992.
80- Schroeder ,R.G.; Clark, M.W.; Cathay, J.M. Accounting Theory and Analysis, Text Cases and Readings. New Jersey: Wiley,2001.

81- Short, Daniel and Welsch, Glenn**,** "Fundamentals of Financial Accounting", Texas: Irwin, 6 edition , 1990.
82- Stice, Earl K. & James, Stice & Micheel, Diamond : "Financial Accounting ; Reporting and Analysis", South-Western College Pub; 6edition. December2001.

2- les directives :

83 - AICPA,APB OPINON N 3,THE STATEMENT OF SOURCES AND APPLICATION OF FUNDS,1963.

3- site internet :

-www.esaaegypt.com.
-www.fasb.com.
-www.infotechaccountants.com
-www.kantakji.com.

-www.upu.edu.samajalathumanitiesvol.

الملاحق

EDIMMA_ELOUED
CITE TEKSEBT EL OUED
N°D'IDENTIFICATION :098739060021545

EDITION DU: 30/06/2010 10:1
EXERCICE: 01/01/09 AU 31/12/09

BILAN (ACTIF)-copie provisoire

ACTIF	NOTE	N			N-1
		Montants Bruts	Amortissements Provision et Pertes de valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou nég					
Immobilisation incorporelles					
Immobilisation corporelles					
Terrains		26,240,000.00		26,240,000.00	
Bâtiments		19,542,846.32	11,929,761.94	7,613,084.38	
Autres immobilisations corporelles		37,210,099.84	31,110,960.90	6,099,138.94	
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autre participations et créances rattachées		1,500,000.00		1,500,000.00	
Autres titre immobilisés					
Prêts et autres actifs financiérs non courant		1,996,941.67		1,996,941.67	
Impôts différés actif		996,985.75		996,985.75	
TOTAL ACTIF NON COURANT		87,486,873.58	43,040,722.84	44,446,150.74	
ACTIF COURANTS		5,951,203.48	1,278,176.38	4,673,027.10	
Stocks et encours					
Créances et emplois assimilés		27,572,271.88	2,254,374.14	25,317,897.74	
Clients		6,154,888.46		6,154,888.46	
Autres débiteurs		5,000.00		5,000.00	
Impôts et assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers coura					
Trésorsrie		5,571,470.75		5,571,470.75	
TOTAL ACTIF COURANT		45,254,834.57	3,532,550.52	41,722,284.05	
TOTAL GENERAL ACTIF		132,741,708.15	46,573,273.36	86,168,434.79	

EDIMMA_ELOUED
CITE TEKSEBT EL OUED
N°D'IDENTIFICATION :098739060021545

EDITION DU : 30/06/2010 10:2
EXERCICE: 01/01/09 AU 31/12/09

BILAN (PASSIF)-copie provisoire

	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		28,800,000.00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		4,113,453.68	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-5,371,912.14	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-9,667,920.57	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		17,873,620.97	
PASSIF NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		18,979,780.50	
TOTAL II		18,979,780.50	
PASSIF COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		44,777,768.67	
Impôts		95,395.51	
Autres dettes		4,441,869.14	
Trésorsrie passif			
TOTAL III		49,315,033.32	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		86,168,434.79	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

EDIMMA_ELOUED
CITE TEKSEBT EL OUED
N°D'IDENTIFICATION :098739060021545

EDITION DU : 30/06/2010 10:2
EXERCICE: 01/01/09 AU 31/12/09

COMPTE DE RESULTAT / NATURE

	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		64,438,264.43	
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		458,984.63	
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE		64,897,249.06	
Achats consommés		-51,542,217.72	
Service extérieurs et autre consommations		-2,306,450.05	
II- CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-53,848,667.77	
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		11,048,581.29	
Charges de personnal		-9,027,676.46	
Impôts taxes et versements assimilés		-1,300,720.39	
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		720,184.44	
Autres produits opérationnels		1,293,436.78	
Autres charges opérationnels		-4,534,501.23	
Dotations aux mortissements provisions et pertes de valeurs		-2,790,363.39	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-5,311,243.40	
Produits financiers			
Charges financiers		-60,668.74	
VI- RESULTAT FINANCIER		-60,668.74	
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		-5,311,243.40	
Impôts exigibles sur résultars ordinaires			
Impôts différés (Variatione) sur résultars ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		66,190,685.84	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-71,502,597.98	
VIII- RESULTAT NET DES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-5,311,243.40	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-5,311,243.40	

EDIMMA _EL OUED

CITE TEKSEBT EL OUED

N° D'IDENTIFICATION:098739060021545

EDITION_DU03/11/2011 9: 6

EXERCICE:01/01/10 AU 31/12/10

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	N			N-1
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		79 000,00	3 950,00	75 050,00	
Immobilisations corporelles					
Terrains		26 240 000,00		26 240 000,00	26 240 000,00
Bâtiments		19 542 846,32	12 898 505,04	6 644 341,28	7 613 084,38
Autres immobilisations corporelles		37 321 039,84	32 863 457,91	4 457 581,93	6 099 138,94
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées		1 500 000,00		1 500 000,00	1 500 000,00
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					1 996 941,67
Impôts différés actif		931 493,75		931 493,75	996 985,75
TOTAL ACTIF NON COURANT		85 614 379,91	45 765 912,95	39 848 466,96	44 446 150,74
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		6 372 341,85	1 278 176,38	5 094 165,47	4 673 027,10
Créances et emplois assimilés					
Clients		26 368 619,44	2 254 374,14	24 114 245,30	25 317 897,74
Autres débiteurs		6 433 985,79		6 433 985,79	6 154 888,46
Impôts et assimilés		13 734,99		13 734,99	5 000,00
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		6 621 948,24		6 621 948,24	5 571 470,75
TOTAL ACTIF COURANT		45 810 630,31	3 532 550,52	42 278 079,79	41 722 284,05
TOTAL GENERAL ACTIF		131 425 010,22	49 298 463,47	82 126 546,75	86 168 434,79

EDIMMA _EL OUED

CITE TEKSEBT EL OUED

N° D'IDENTIFICATION:098739060021545

EDITION_DU03/11/2011 9:13

EXERCICE:01/01/10 AU 31/12/10

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		28 800 000,00	28 800 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		4 113 453,68	4 113 453,68
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		-6 193 696,83	-5 371 912,14
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-14 843 356,71	-9 667 920,57
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		11 876 400,14	17 873 620,97
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		18 717 812,50	18 979 780,50
TOTAL II		18 717 812,50	18 979 780,50
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		44 721 998,19	44 777 768,67
Impôts		397 854,32	95 395,51
Autres dettes		6 412 481,60	4 441 869,14
Trésorerie passif			
TOTAL III		51 532 334,11	49 315 033,32
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		82 126 546,75	86 168 434,79

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états finan

IMMA _EL OUED

'E TEKSEBT EL OUED

D'IDENTIFICATION:098739060021545

EDITION_DU03/11/2011 9:14

EXERCICE:01/01/10 AU 31/12/10

COMPTE DE RESULTAT /NATURE -copie provisoire

	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		16 992 155,17	64 438 264,43
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			458 984,63
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		[illegible]	[illegible]
Achats consommés		-5 731 778,87	-51 542 217,72
Services extérieurs et autres consommations		-2 448 621,69	-2 306 450,05
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		[illegible]	[illegible]
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		[illegible]	[illegible]
Charges de personnel		-10 656 066,86	-9 027 676,46
Impôts, taxes et versements assimilés		-356 935,36	-1 300 720,39
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		[illegible]	[illegible]
Autres produits opérationnels		1 989 329,79	1 293 436,78
Autres charges opérationnelles		-3 206 588,90	-4 534 501,23
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-2 725 190,11	-2 790 363,39
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V-RESULTAT OPERATIONNEL		[illegible]	[illegible]
Produits financiers			
Charges financières			-60 668,74
VI-RESULTAT FINANCIER		[illegible]	[illegible]
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		[illegible]	[illegible]
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		[illegible]	[illegible]
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		[illegible]	[illegible]
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		[illegible]	[illegible]
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-6 193 896,63	-3 470 912,14

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء - المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضٍ					
مبانٍ					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استخدامات مماثلة					
الموجودات و ما شابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية

السنة المالية المقفلة في .....

الخصوم	ملاحظة	N	N -1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض و ديون مالية			
ضرائب (مؤجلة و مرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون و حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1 - إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى			
2 - استهلاك السنة المالية			
3 - القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)			
أعباء المستخدمين			
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة			
4 - الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5 - النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6 - النتيجة المالية			
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية - المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية - الأعباء (يطلب بيانها)			
9 - النتيجة غير العادية			
10 - النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11 - النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
و منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من ..... إلى.....

مثلا

	ملاحظة	N	N - 1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
(مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (جـ)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من ..... إلى .....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N - 1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات من أجل :			
- الاهتلاكات و الأرصدة			
-تغير الضرائب المؤجلة			
-تغير المخزونات			
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى			
-تغير الموردين و الديون الأخرى			
-نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			
تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (جـ)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + جـ)			
أموال الخزينة عند الافتتاح			
أموال الخزينة عند الاقفال			
تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1) لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.